

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان

ملحقة مغنية



كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية

مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات لنيل شهادة الماستر في العلوم التجارية

تخصص اقتصاد نقدي ومالي

عنوان المذكرة:

السياسة المالية و دورها في تحقيق التوازن الاقتصادي

دراسة قياسية حالة الجزائر-1970-2014

تحت إشراف :

د. شبي عبد الرحيم

إعداد الطالبتين:

حساين أسماء

علوش نسيمة

لجنة المناقشة:

رئيسا	جامعة تلمسان-ملحقة مغنية	أستاذ محاضر-أ-	د. مكيدش محمد
مشرفا	جامعة تلمسان- ملحقة مغنية	أستاذ محاضر-أ-	د. شبي عبد الرحيم
ممتحنا	جامعة تلمسان- ملحقة مغنية	أستاذ محاضر-أ-	د. ساهد عبد القادر

السنة الجامعية: 2016-2017

كلمة شكر

يقول رسول الله صل الله عليه و سلم: " من لم يشكر القليل لم يشكر الكثير، ومن لم يشكر الناس لم يشكر

الله، والتحدث بنعمة الله شكر و تركها كفر، و الجماعة رحمة و الفرقة عذابه".

ما سعادة الأمم بكثرة أموالها، ولا بقوة استحكاماتها، ولا جمال مبانيها، و إنما سعادتها بأبنائها

الذين ثقفت عقولهم، و استقامت أخلاقهم و استنارت بصائرهم.

الحمد لله كل الحمد

الشكر لله..... كل الشكر

استعنا به..... وتوكلنا عليه

وكان موفقنا في عملنا هذا.

نتوجه بالشكر الجزيل و التقدير العظيم إلى:

من كان له الفضل الكبير في إنجاز هذا العمل ومن أرحمنا مشرفنا، الأستاذ " د. شيبى عبد الرحيم

" الذي كان لنا نعم الأستاذ الناصح والمرشد، و المقوم لعملنا هذا، و الذي أشرف على تمام هذا

العمل.

أساتدتنا الكرام الذين أقاموا للعلم مقاما، و ساروا في طلبه، و سمروا على إعطائه.

و أخيرا نشكر كل من أماننا من قريب أو بعيد ولو بالقدر الضئيل في إنجاز هذا العمل

إلى كل هؤلاء جزاكم الله خيرا



إهداء

بسم الله خالق الأخوان و باري الإنسان ، و باسم نبيه العذنان صاحب رسالة القرآن.

إلى من جعلت الجنة تحت أقدامها... إلى أصل وجودي ... إلى أعظم منبع للعنان والمعبة... إلى زهرة حياتي التي حملتني وهنا على ومن و سهرت لأجلي الليلي ... إلى أغلى ما لدي في الوجود " أمي الغالية".
إلى رمز الشجاعة و الكبرياء و سداد الآراء... إلى من تشهد له جوارحي بكل امتنان ... و يقر عقلي بعظيم أعماله و نبل صفاته وتفانيه في تربيته ... ضياء قلبي
" أبي العزيز "

إلى قرة عيني أخي العزيز " محمد "

إلى من يجري دمهم بشراييني أختاي العزيزتان حفظهما الله لي " منال" و "وهيبة".

إلى بسمة العائلة " مرام" و " نورهان ضحى" و " سجود" و "محمد اياك".

إلى اللذين أصبحا جزءا من العائلة " محمد" و " أمين".

إلى جدتي التي غمرتني بدعائها.

إلى جدتي رحمهما الله.

إلى كل الأهل و الأحباب بدون استثناء.

إلى من قاسمتني أفراحي و أحزاني رفيقة دربي و مشواري الجامعي و صديقة عمري

حبيبتي الغالية " نسيمه " ، دون أن أنسى عائلتها الكريمة .

إلى كل صديقة أخلصت إلي فاعتبرتها جزءا من حياتي.

إلى كل من عرفني و تمنى لي النجاح ، إلى أجمل الذكريات ، إلى دفعة 2016.

إلى كل هؤلاء أهدي هذا العمل المتواضع.

أسماء

إهداء

أهدي ثمرة جهدي إلى روعي الأولى، الشمعة التي تحترق لتبهر حربي، إلى التي مسحت
دموعي لحظة الإحفاق و بكت بدموعها لحظة النجاح إلى التي أفتخر بها طول عمري إلى
من امتزجت كل قطرة من دمها بالحب و العنان إلى التي تحملت عناء حملي، إلى التي
جعل الله الجنة تحت قدمها إلى فيض العنان، إليك أنت و أن قط:
"أمي الغالية و الحبيبة زينب"

إليك يا من بفضلك رببت و إلى المعالي هديت و على الخير اجتبيت ... أهدي لك
نجاحي و هو في حقيقة الأمر نجاحك يا من تمنيت أن تشاركني فرحة نجاحي إليك يا أبي
رحمك الله".

إلى من قاسموني حنان أمي و حب أبي إلى أجمل هدية من أبي و أمي إخوتي :
"محمد"، "إكرام"، "حسناء".

إلى الذي اجتمعت فيه كل الصفات. إلى اختارني خليفة الروح إلى رفيق الدرب و ظل
الروح إلى قرة عيني "سيد أحمد" و عائلته الكريمة.
إلى أعلى الغوالي و قرة عيني اولادي: "أريج مرام" و "محمد براء".
إلى أعلى الغوالي و أجمل وردة في حياتي إلى أحدى امرأة عشقها قلبي خالتي "فتيحة".
إلى نعم الأخت التي تقاسمت معي طو الحياة و مرها "وهيبة".

إلى التي رافقتني في أجزائي و أفراحي و شاركتني عناء هذا البحث إلى أعتز صديقة
على قلبي: أختي "أسماء" و عائلتها الكريمة.
إلى أعتز الصديقات: "حميدة" و "صفية"

وإلى كل طلبة ماستر 2016

وإلى كل من نسيهم قلبي و لم ينساهم قلبي.

نسيمة

الفهرس



التشكرات
الإهداء
الفهرس
قائمة الجداول
قائمة الإشكال
مقدمة عامة

الفصل الأول : الإطار النظري للسياسة المالية

01	تمهيد
01	المبحث الأول : عموميات عن السياسة المالية
01	المطلب الأول : تعريف السياسة المالية
02	المطلب الثاني : السياسة المالية في الدول المتقدمة و الدول النامية
02	الفرع الأول : السياسة المالية في الدول المتقدمة
04	الفرع الثاني : السياسة المالية في الدول النامية
05	المطلب الثالث : السياسة المالية حسب منظور المدارس الاقتصادية
05	الفرع الأول : السياسة المالية في التحليل الكلاسيكي
06	الفرع الثاني : السياسة المالية في التحليل الكيتزي
08	الفرع الثالث : السياسة المالية في التحليل النقدي
09	الفرع الرابع : السياسة المالية في تحليل التوقعات العقلانية
10	الفرع الخامس : السياسة المالية في تحليل جانب اقتصاديين جانب العرض
11	المطلب الرابع : آلية عمل السياسة المالية
14	المبحث الثاني : أدوات السياسة المالية
14	المطلب الأول : النفقات العامة
16	الفرع الأول : الآثار المباشرة للإنفاق العام على الناتج و الاستهلاك القومي
16	الفرع الثاني : الآثار غير المباشرة للإنفاق العام على الإنتاج و الاستهلاك القومي
17	المطلب الثاني : الإيرادات العامة
17	الفرع الأول : تعريف الإيرادات العامة
17	الفرع الثاني : مصادر الإيرادات العامة

19.....	الفرع الثالث : آثار الإيرادات العامة
19.....	المطلب الثالث : السياسة الائتمانية العامة
19.....	الفرع الأول : ماهية القرض أو الدين العام
21.....	الفرع الثاني: أشكال الدين العام
.....	الفرع الثالث : الآثار الاقتصادية للدين العام
28.....	المبحث الثالث : أهداف السياسة المالية
28.....	المطلب الأول : تحقيق العدالة الاجتماعية
31.....	المطلب الثاني: تحقيق الاستقرار الاقتصادي
35.....	المطلب الثالث : تخفيض عجز الموازنة و تحقيق النمو الاقتصادي
39.....	خاتمة الفصل الأول

الفصل الثاني : التوازن الاقتصادي

40.....	تمهيد
40.....	المبحث الأول : مفهوم التوازن ، أشكاله و أهميته
40.....	المطلب الأول : مفهوم التوازن
42.....	المطلب الثاني : أشكال التوازن
42.....	الفرع الأول : التوازن الجزئي و التوازن الكلي
42.....	الفرع الثاني : التوازن قصير الأجل و التوازن طويل الأمد
43.....	الفرع الثالث : التوازن الساكن و التوازن الحركي
43.....	الفرع الرابع : التوازن الناقص و التوازن الكامل
44.....	المطلب الثالث : أهمية نظرية التوازن الاقتصادي
48.....	المبحث الثاني : التوازن الآلي في سوق السلع و الخدمات و سوق النقد "نموذج IS-LM"
48.....	المطلب الأول : التوازن في سوق الإنتاج و استنتاج منحنى IS
48.....	الفرع الأول : دالة الاستهلاك
49.....	الفرع الثاني : دالة الاستثمار
50.....	الفرع الثالث : دوال القطاع الحكومي
50.....	الفرع الرابع : دوال القطاع الخارجي
51.....	الفرع الخامس : معادلة التوازن
53.....	المطلب الثاني : التوازن في السوق النقدي
57.....	المطلب الثالث : التوازن الشامل حسب نموذج IS-LM وفعالية السياسة المالية على النموذج

57.....	الفرع الأول : التوازن الشامل حسب نموذج IS-LM
60.....	الفرع الثاني : فعالية السياسة المالية على IS-LM
62.....	المبحث الثالث : التوازن في ظل نموذج IS-LM-BP
63.....	المطلب الأول : شروط التوازن.....
63.....	الفرع الأول : توازن سوق السلع و الخدمات
67.....	الفرع الثاني : توازن سوق النقد
68.....	الفرع الثالث : توازن سوق الصرف الأجنبي.....
73.....	المطلب الثاني : نموذج IS-LM-BP في ظل سعر الصرف الثابت
73.....	الفرع الأول : السياسة المالية في ظل الحركة التامة لتقل رؤوس الأموال.....
74.....	الفرع الثاني : السياسة المالية في ظل الحركة الغير تامة لتقل رؤوس الأموال
77.....	المطلب الثالث : نموذج IS-LM-BP في ظل سعر الصرف المرن.....
77.....	الفرع الأول : السياسة المالية في ظل الحركة التامة لتقل رؤوس الأموال.....
78.....	الفرع الثاني : السياسة المالية في ظل الحركة الغير تامة لتقل رؤوس الأموال
82.....	خاتمة الفصل الثاني
	الفصل الثالث : واقع السياسة المالية في الجزائر
83.....	تمهيد.....
83.....	المبحث الأول : تطور السياسة المالية في الجزائر خلال الفترة
83.....	المطلب الأول : الإيرادات العامة في الجزائر
83.....	الفرع الأول : تصنيف الإيرادات العامة في الجزائر
85.....	الفرع الثاني : تطور السياسة الضريبية في الجزائر 1970-1991
87.....	الفرع الثالث : الاصلاح الضريبي سنة 1992.....
90.....	الفرع الرابع:تقييم السياسة الضريبية بعد تطبيق الصلاحيات.....
97.....	المطلب الثاني : سياسة الإنفاق العام في الجزائر خلال الفترة 1970-2014
97.....	الفرع الأول : تصنيف النفقات العامة في الجزائر
98.....	الفرع الثاني : تطور النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة 1970-1989
100.....	الفرع الثالث : تطور النفقات العامة خلال الفترة 1990-1999
101.....	الرفع الرابع: تطور النفقات العامة خلال الفترة 2000-2014
106.....	المطلب الثالث : تطور الميزانية العامة في الجزائر خلال الفترة 2000-2013
109.....	المبحث الثاني : أثر السياسة المالية على المتغيرات الحقيقية الكلية خلال الفترة 1990-2014.....

المطلب الأول : تطور معدلات النمو الاقتصادي و البطالة في الجزائر.....	110
الفرع الأول : تحليل تطور النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990-2014.....	110
الفرع الثاني : تحليل تطور معدلات البطالة و التشغيل في الجزائر خلال الفترة 1990-2013.....	114
المطلب الثاني : تطور مؤشرات التضخم و التوازن الخارجي في الجزائر	116
الفرع الأول : تحليل تطور معدل التضخم في الجزائر خلال الفترة 1990-2014.....	116
الفرع الثاني : تحليل تطور مؤشرات التوازن الخارجي في الجزائر خلال الفترة 1990-2014.....	119
المبحث الثالث : دراسة قياسية لاثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي في الجزائر.....	123
المطلب الأول: نموذج الانحدار الخطي المتعدد.....	123
الفرع الأول: عرض النموذج.....	123
الفرع الثاني: تقدير معاملات الانحدار باستخدام طريقة المربعات الصغرى.....	124
الفرع الثالث: فرضيات النموذج.....	125
الفرع الرابع: خصائص المقدرات.....	125
الفرع الخامس: معادلة تحليل التباين.....	126
الفرع السابع: اختبار دارين-واتس:.....	127
المطلب الثاني: بناء النموذج و تقدير معالمه.....	129
الفرع الأول: بناء نموذج الدراسة.....	129
الرفع الثاني:تقدير النموذج.....	132
المطلب الثالث: اختبار نتائج التقدير و تحليلها.....	136
خاتمة الفصل:.....	140
خاتمة عامة.....	142
قائمة المراجع.....	148

الملاحق

قائمة الجداول و
الأشكال



قائمة الجداول

الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
91	تطور الإيرادات العامة في الجزائر خلال الفترة (1991-1970)	01
91	هيكل الجباية العادية في الجزائر خلال الفترة (1991-1970)	02
103	تطور الإيرادات العامة في الجزائر خلال الفترة (2014-1992)	03
104	هيكل الجباية العادية في الجزائر خلال الفترة (2014-1990)	04
111	تطور النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة (1989-1970)	05
113	تطور النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة (1999-1990)	06
114	تطور النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة 2014-2000	07
119	تطور رصيد الميزانية العامة للجزائر خلال الفترة 2013-2000	08
123	تطور معدل النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2014-1990)	09
125	حصة كل من قطاع المحروقات ، الزراعة و الصناعة في الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 2014-1993	10
128	تطور مؤشرات البطالة و التشغيل في الجزائر خلال الفترة 2013-1990	11
130	تطور معدل التضخم في الجزائر خلال الفترة 2015-1990	12
134	تطور مؤشرات التوازن الخارجي في الجزائر خلال الفترة 1990-2014	13

قائمة الأشكال

الصفحة	العنوان	رقم الشكل
105	تطور الإيرادات العامة الإجمالية في الجزائر بالأسعار الجارية خلال الفترة (2014-1970)	01
105	تطور الجباية البترولية و الجباية العادية (كنسبة من اجمالي الإيرادات الجبائية) في الجزائر خلال الفترة (2014-1992)	02
115	تطور النفقات العامة الإجمالية في الجزائر بالأسعار الجارية خلال الفترة (2000-2014)	03
115	تطور نسبة كل من نفقات التسيير و نفقات التجهيز إلى النفقات العامة الإجمالية في الجزائر خلال الفترة (2014-2000)	04
119	تطور توازن الميزانية العامة في الجزائر خلال الفترة 2000-2013	05
124	تطور معدل النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990-2014	06
126	حصة كل من قطاع المحروقات ، الزراعة و الصناعة في الناتج الداخلي الإجمالي خلال الفترة 1993-2014	07
131	تطور معدل التضخم في الجزائر خلال الفترة 1990-2015	08
132	العلاقة بين التضخم و البطالة في الجزائر خلال الفترة 1990-2014	09
135	تطور أرصدة ميزان المدفوعات في الجزائر خلال الفترة 1990-2014	10

مقدمة عامة



1 - المدخل

ظلت قضية التنمية الاقتصادية إحدى الاهتمامات الكبرى للدول المتقدمة و النامية على حد سواء ولا زالت تحتل هذه القضية في البلدان النامية أهمية كبرى باعتبارها الخيار الرئيسي و الوحيد للتحرر من اسر التخلف الاقتصادي.

ولما كانت عملية التنمية عملية واعية و تزداد أهمية هذا الوعي بالنسبة للمجتمعات النامية التي تعاني من التحديات الهائلة والمعقدة في الوقت الذي لا تتمتع إلا بمقدرات وموارد محدودة، فانه لا بد من أن يكون الاختبار الوحيد هو التشبث بالمنهجية العلمية من قبل صانعي السياسات الاقتصادية الكلية . إن السياسة الاقتصادية تشمل مجموعة من السياسات التي تعمل كل منها على كمية أو أكثر من الكميات الهامة، كالسياسة المالية والسياسة النقدية والائتمانية وسياسة سعر الصرف والسياسة التجارية . وتحتل السياسة المالية المكانة الهامة بين مختلف السياسات الاقتصادية، وقد حاول الاقتصاديون على اختلاف مذاهبهم إيجاد الحلول والتخلص من المشاكل الاقتصادية التي عرقلت الاستقرار الاقتصادي لهذه الدول ومن أبرز هذه المدارس المدرسة الكيترية بزعامة " جون مينارد كيتر " الذي اعتبر السياسة المالية أداة أكثر فعالية من النقدية في مواجهة الاختلالات الاقتصادية وذلك بفضل أدواتها المتعددة التي تعد من أهم أدوات الإدارة الاقتصادية في تحقيق التنمية الاقتصادية والقضاء على المشاكل التي تعوق الاستقرار الاقتصادي، فبالإضافة إلى الآثار التوزيعية والتخصيفية لأدوات السياسة المالية توجد آثار استقراريه تتمثل في دور الإنفاق الحكومي والضرائب في التأثير على الطلب الكلي ومن ثم على المتغيرات الاقتصادية الكلية . والمكانة التي تحتلها السياسة المالية اليوم في الفكر الحديث لم تحدث طفرة واحدة فقد كان دورها باهتا في العصور القديمة، أما في الفكر التقليدي كان مطلوباً منها أن تكون محايدة تماماً مع طبيعة الفكر السائد آنذاك .

وبقى حال السياسة المالية على هذا الوضع إلى أن ظهر في الأفق الأزمات الاقتصادية، وبصفة خاصة الأزمة العالمية التي اجتاحت العالم في سنة 1929، إلا انه يمكن القول بان التطور الأعظم الذي لحق بالسياسة المالية قد نبع من الإسهام الكبير للاقتصادي جون مينارد كيتر في مؤلفه " النظرية العامة في العمالة والفائدة والنقود " مع تأكيده على فشل آليات السوق وحدها في علاج المشاكل الاقتصادية وخاصة مشكلة الكساد العظيم، وما ترتب عليه في الواقع العملي من ضرورة تبني آراء كيتر الخاصة بتدخل الدولة في النشاط الاقتصادي والانتقال من نطاق الدولة الحارسة إلى نطاق الدولة المتدخلة بسياسات مالية مناسبة .

ومنذ ذلك الحين اكتسبت السياسة المالية دوراً أكثر أهمية وأصبحت أداة رئيسية من أدوات السياسة الاقتصادية في توجيه مسار الكيان الاقتصادي، ومعالجة ما يتعرض له من هزات و أزمات فضلاً

المقدمة العامة

عن ما لها من أثر في التنمية الاقتصادية،— وبفضل ذلك التطور الذي لحق بالسياسة المالية في النظم المعاصرة أصبح من واجب الدولة ولزاما عليها أن تتدخل في توجيه الاقتصاد الوطني في كافة نواحيه، وأصبحت السياسة المالية تلعب دورا جوهريا في تحقيق الأهداف التي ينشدها الاقتصاد الوطني.

وفي الحقيقة و في الواقع نجا من الأزمات الحادة كل اقتصاد تم تدخل الدولة فيه ضمن مراعاة معايير عدة، فمعيار خصوصية الاقتصاد المعني يظهر للدولة مرونة واستجابة هذا الاقتصاد إلى المتغيرات المرتبطة بتدخلها، وأما معيار الحالة الاقتصادية الراهنة للبلاد فتظهر مؤشرات ما يفترض على الدولة القيام به إزاء حالة ركود أو ازدهار أو غيرهما، والمعيار الحقيقي يقيد سلوك الدولة بما أقرته من قوانين خاصة قانون الموازنة من السنة المعنية، في حين يفترض المعيار المالي تحقيق الانسجام بين الغايات المالية ووسائلها، أما المعيار الاجتماعي فيهدف إلى تطوير بيئة المجتمع وتخفيف حدة الفوارق بين طبقاته، وأما المعيار الاقتصادي فيفترض أن يكون الاقتطاع والإنفاق العامان مؤديين إلى تعظيم المنافع في المجتمع وهذا يعني خضوع أعمال الدولة جميعها إلى معايير الربحية المالية والجدوى الاقتصادية، ودراسة ذلك على زيادة الدخل الوطني، ومما لا شك فيه أن المعايير كلها تصب في ضرورة تحقيق التوازن الاقتصادي العام وإثمائه .

إن شرط التوازن بالنسبة للاقتصاد الوطني يتمثل في تحقيق التعادل بين الطلب الكلي والعرض الكلي في ضوء الضغوطات الاقتصادية المتاحة، كما أن التوازن الكلي هذا يعتبر محصلة لتوازنات جزئية تتفاعل فيما بينها والمتمثلة في الأسواق السلعية و النقدية و التي يتم الربط والتنسيق بينها في إطار السياسة الاقتصادية الكلية .

لذا أصبح على السياسة المالية أن توازن مالية الدولة بما يتفق ويتلاءم مع توازن الاقتصاد الوطني وبهذا المعنى يصبح التوازن متعدد الوجوه وتزداد أنواعه بالاتجاه من الكم إلى النوع وكذلك كلما اندمجت الموازنة ضمن الإطار الاقتصادي والاجتماعي للبلاد وهذا هو الوجه الصحيح لتوازن الموازنة العامة باعتبارها برنامجا ماليا يعمل على تنفيذ خطة الدولة الاقتصادية و الاجتماعية لخدمة السياسة العاملة ومصالح الاقتصاد الوطني .

إذا كانت السياسة المالية تطرح نفسها وبشدة منذ بداية الثلاثينات من القرن الماضي في الدول المتقدمة فهي في الدول النامية تعتبر أكثر تعقيدا، فللجزائر إمكانيات ضخمة من الموارد الطبيعية التي تشكل عنصرا هاما في إثراء الاقتصاد الجزائري و دعم قوته، إلا أن تسيير الموارد خارج قطاع المحروقات قد اضعف نظرا لنقص الحوافز التشجيعية لتنمية إنتاج السلع خارج هذا القطاع، وهذا ما كان له أثر واضح على السياسة المالية بالجزائر وخاصة الهيكل الضريبي نظرا لكبح تنمية موارد دخل بديلة .

فاعتماد اقتصاد الجزائر على الموارد البترولية كمصدر رئيسي للعملة الصعبة ترتب عنه آثار على الاقتصاد الكلي جعلت من نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي مرهونا بتقلبات أسعار النفط الدولية ومدى توفر النقد الأجنبي. كما كان لها أيضا تأثيرا مباشرا على إدارة الإنفاق العام الذي انتقل من 22.33% من الناتج

الإجمالي الخام سنة 1963 إلى حوالي 40% من هذا الناتج سنة 1993. ويمكن رد أسباب توسع السياسة المالية بالجزائر إلى ثلاث محددات متداخلة ومتكاملة وهي: المحدد الاقتصادي المذهبي، المحدد الاجتماعي، وأخيرا المحدد الهام وهو المحدد المالي، إذ أنه نظر إلى أسعار النفط الموازية في أغلب الأحيان على أنها إشارة على حدوث زيادة دائمة في الدخل، قادت إلى مستويات عالية من الإنفاق العام كان من الصعب حفظها حين ظهر أن الطفرة لم تكن سوى طفرة مؤقتة و هذا ما عبرت عنه بوضوح صدمة النفط العكسية سنة 1986 التي كانت ميلادا لمجموعة من الإصلاحات المالية.

والجزائر مثل بقية الدول المالية قامت بالتوسع في استخدام السياسة المالية في إطار ما تسمح به التشريعات المختلفة لوزارة المالية بسياساتها الإنفاقية والإرادية بهدف تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية للبلاد، ومن هنا تظهر أهمية دراسة السياسة المالية المطبقة في الجزائر ومدى مساهمتها في تحقيق التوازن الاقتصادي خلال الفترة محل الدراسة و ذلك بالمساهمة في بناء سيناريوهات السياسة المالية الناجحة في المستقبل .

2 - إشكالية الدراسة :

تعد السياسة المالية من أهم الأدوات التي تملكها الدولة لإدارة الاقتصاد الوطني سواء الدول المتقدمة أو النامية، إذ تقوم الدولة من خلال هذه السياسة (بالإضافة إلى سياسات أخرى) بتحقيق الأهداف الاقتصادية المنشودة (نمو، استقرار، توظيف الخ) وقد استخدمت الجزائر خلال الفترة محل الدراسة العديد من أدوات تلك السياسة و التي استهدفت في مجملها زيادة معدلات النمو الناتج الوطني كمدخل رئيسي لزيادة العرض الكلي وما يتطلبه من زيادة مستويات الاستثمار والتوظيف و بالتالي الحد من الضغوط التضخمية، ومن مشكل البطالة ومن تم تحقيق التوازن الاقتصادي العام .

وهنا يتم طرح الإشكالية الآتية: هل تمكنت السلطة المالية من خلال إدارتها للسياسة المالية من تحقيق الاستقرار الاقتصادي ؟

ويشتق من صميم هذا السؤال الرئيسي أسئلة فرعية أخرى تدور وتتمحور الدراسة شكلا و مضمونا وتحليلا في الإجابة عليها ومنها على سبيل المثال:

- ما مفهوم السياسة المالية وما هي أهدافها ؟
- ما هي أدوات السياسة المالية المعتمدة في تحقيق التوازن الاقتصادي ؟
- ما المقصود بالتوازن الاقتصادي وما علاقته بالتوازن المالي ؟
- إلى أي مدى استطاعت السياسة المالية في الجزائر تنفيذ الخطط التنموية بالكفاءة المطلوبة ؟

3 فرضيات الدراسة: للإجابة على إشكالية البحث توجب علينا وضع الفرضية الآتية

- ساهمت السياسة المالية المنتهجة من طرف الجزائر ولو بشكل نسبي في تحقيق الاستقرار الاقتصادي

4 - الإطار المكاني و الزماني للدراسة :

تختلف الأوضاع الاقتصادية من دولة إلى أخرى حسب النظم الاقتصادية والسياسية السائدة في كل دولة، ومنه لا يمكن أن نقدم دراسة واحدة تكون صالحة لكل النظم، وعليه ارتأينا أن تكون الدراسة التطبيقية على الجزائر، أما فيما يخص الإطار الزماني تمتد فترة الدراسة من 1970-2014.

5 - أهمية البحث :

إن تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية يفترض مراعاة عدة معايير، إن موازنة الدولة ليست غاية بحد ذاتها بل وسيلة يفترض تفاعلها مع الحالة الاقتصادية للبلاد، إذ تشير الوقائع الاقتصادية وبعد مرور أزيد من سنة على بداية أزمة انهيار أسعار البترول دون أن يظهر مخرج النفق ما يبقي الاقتصاد الوطني في الظلام ويزيد من رعب الحكومة وبقيت أسعار البترول تتهاوى إلى مستويات تنذر بعودة سيناريو أزمة 1986 وهذا ما جعل الحكومة تتبنى سياسة مالية تقشفية.

ومن هنا تتضح أهمية البحث والمتمثلة في أهمية تدخل الدولة حسب الوضع الاقتصادي الذي تعرفه البلاد بما يتلاءم مع تحقيق توازن الاقتصاد الوطني .

6 - أهداف البحث

يهدف هذا البحث أساسا إلى محاولة الكشف عن أثر الإنفاق والاقتطاع العامين على التوازن الاقتصادي العام، وعن كشف السياسة المالية المثلى لتحقيق الأهداف الاقتصادية العامة، حيث أن التوازن الاقتصادي العام يهدف إلى تحقيق اعلي مردود على صعيد الاقتصاد الوطني ، واكبر زيادة في الدخل الوطني .

بصفة عامة يهدف البحث إلى كشف التدخل الأمثل للدولة اقتطاعا وفق طبيعة الحاجة والتكامل بين القطاع العام و الخاص وصولا إلى تحقيق التوازن الاقتصادي العام وإثرائه. بالإضافة إلى ما سبق يهدف البحث في نهايته إلى اقتراح التوصيات المناسبة لتحسين فعالية السياسة المالية في الجزائر وذلك في ضوء المؤشرات و النتائج التي سوف تتمخض عنها هذه الدراسة .

7 - منهج و أدوات الدراسة :

- المنهج الاستقرائي : من خلال استقراء الدراسات و الأبحاث و الكتب و الدوريات العربية والأجنبية التي تمت في مجال السياسة المالية و تحقيق التوازن.
- المنهج التحليلي الوصفي : من خلال تحليل البيانات التي تتوافر عن مشكلة البحث وفي إطار الإشارة عن واقع الجزائر سنعتمد على البيانات الرقمية الرسمية الصادرة عن وزارة المالية، البنك المركزي، الديوان الوطني للإحصائيات.
- المنهج الكمي: الذي يركز على التحليل الكمي للمتغيرات الاقتصادية من خلال دراسة القياسية التي تهدف إلى قياس أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي في الجزائر.

8 - عرض بعض الدراسات السابقة:

- ✓ دراسة PEROTTI سنة 2005 و الذي قام بتحليل آثار السياسة المالية في 5 دول من دول OCDE و اكتشف أن : تأثير السياسة المالية على الناتج المحلي الإجمالي ضعيف ، و ليس هناك دليل قاطع على أن الاقتطاعات الضريبية لها تأثير سريع و فعال مقارنة بالزيادة في الإنفاق الحكومي، وان هناك تأثير ايجابي كبير نسبيا على الاستهلاك الخاص و ليس هناك تأثير على الاستثمار الخاص ، هناك تأثير ايجابي صغير للإنفاق الحكومي على معدلات الفائدة في المدى البعيد ، هناك تأثير صغير للإنفاق الحكومي على مستويات الأسعار .
- ✓ دراسة Dufrenot و Bouthevillain (2010) على الاقتصاد الفرنسي ،خلص الباحثان إلى ان الإنفاق الحكومي سوف يكون له تأثير قوي في حالة الركود عما هو عليه في حالة الراج، كما أن مضاعف الإنفاق هو أكبر من مضاعف الإيرادات، وبما أن العائلات تتحسس من وضعية البطالة، فإن التخفيض من الضرائب سوف لن يرفع من الإنفاق الاستهلاكي، على عكس تأثير التحويلات الحكومية. أما بالمؤسسات، سيؤدي التخفيض من الضرائب المباشرة إلى الرفع من معدل الاستثمار فقط في فترات الراج، في حين أن الرفع من إعانات الاستغلال سيكون لها تأثير سلبي في حالة الركود.
- ✓ قام Schalck Christophe (2007) بدراسة طبيعة آثار السياسة المالية على الناتج المحلي حسب حالة الدورة الاقتصادية في أربع دول أوروبية، ووجد بأن هذه الأخيرة لها بفرنسا آثار كيتزية في كلتا الحالتين الراج و الركود. أما ألمانيا و بلجيكا فتمارس آثارا لا كيتزية في حالة الراج و ضد كيتزية في حالة الركود. في حين كان لها بهولندا آثارا ضد كيتزية في حالة الراج ولا كيتزية في حالة الركود.

✓ دراسة , CHRISTIANO .L.J.EICHENBAUM , M ; M EVANS

C.L.(2005) « Nominal rigidities and the dynamic effects of a shock to monetary policy » حظيت السياسة المالية باهتمام قليل و أهمل إلى حد نموذجي دورها في الاستقرار الاقتصادي ، و قد أدت الأزمة المالية الأخيرة و تداعياتها للأكاديميين ، البنوك المركزية و الحكومات إلى إعادة النظر في دور السياسة المالية الاستقراري و محاولة إيجاد حقائق تجريبية أو تطبيقية تفضي إلى إجماع حول طبيعة تأثير الصدمات النوعية أو الهيكلية للسياسة المالية على المتغيرات الاقتصادية الكلية .

✓ اكتشف De Castro et Hernandez De Cos سنة 2006 : وجود علاقة إيجابية ما بين

الإنفاق الحكومي و الناتج الإجمالي في المدى القصير بينما في المدين المتوسط و البعيد ستؤدي صدمات الإنفاق التوسعية إلى ارتفاع في نسب التضخم و انخفاض في الناتج الإجمالي في حين أن الزيادة في الضرائب ستؤدي إلى تراجع في النشاط الاقتصادي في المدى المتوسط مع تحسن مؤقت في الميزانية العمومية

✓ دراسة " Mohamadou Moustapha LY (2011) : و التي ركز فيها على الآثار التي

تحدثها السياسة المالية في عينة من الدول النامية و خص سياسة الأنفاق العام بالتحليل باستعمال نماذج VAR " الهيكلية و نموذج Gravité " لتحليل العلاقة بين الوضعية المالية للدول الناشئة و بين تدفقات الاستثمار نحو الدول النامية ، و خلص على أن هناك حالة المزاحمة التي تنشأ بين اقتصاديات الدول الناشئة و الدول النامية

✓ دراسة " Eros Adrienn (2010) : التي أجريت على دولتي الماجر و إيرلندا ، و توصل الباحث

إلى أن تأثير الإنفاق العام على المتغيرات الاقتصادية الكلية من بينها النمو الاقتصادي هو ضعيف على المدى الطويل بينما يتحقق على المدى القصير لذلك ينبغي أن يتم تخفيض الإنفاق الحكومي من خلال خفض النفقات غير المنتجة

✓ دراسة " Willi Semmler and all (2007) : ركزت الدراسة على تأثيرات سياسة الإنفاق

العام على النمو الاقتصادي و زيادة نصيب الفرد من الدخل الوطني في عينة من الدول النامية ، و خلص الباحث إلى إن توجيه الإنفاق إلى مجالات التعليم و الصحة و البنية التحتية يساهم على المدى الطويل في رفع معدلات النمو و زيادة نصيب الفرد من الدخل الإجمالي

المقدمة العامة

✓ دراسة دحمي محمد ادريوش و ناصور عبد القادر، "النمو الاقتصادي واتجاه الإنفاق الحكومي في الجزائر: بعض الأدلة التجريبية لقانون فاغنر باستعمال مقاربة منهج الحدود ARDL"، مجلة الاقتصاد والمناجمت، مشورات كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة تلمسان، العدد 2012، 11، قاما بفحص صحة قانون Wagner حول العلاقة بين الإنفاق العام والنتاج المحلي الإجمالي في الأجلين القصير والطويل بالنسبة لحالة الجزائر خلال الفترة 1970-2012، حيث قاما باستعمال نماذج الانحدار الذاتي ذات الفجوات الزمنية المتباطئة (ARDL) والتي عرضها Pesaran وآخرون (2001)، كما استخدمنا منهج الحدود، وكذا اختبار Toda-Yamamoto الموسع، وقد أشارت النتائج إلى وجود علاقة تكامل مشترك بين النمو الاقتصادي وحجم الإنفاق العام في أربع إصدارات والتي تعكس وتدعم الإطار النظري لقانون Wagner، كما أظهر التحليل على المدى الطويل أن الناتج المحلي الإجمالي له تأثير إيجابي ومعنوي على حجم الإنفاق العام، ومن هنا توصل الباحثان إلى أن قانون Wagner صالح لتفسير علاقة النمو الاقتصادي بحجم الإنفاق العام في الجزائر.

✓ طاوش قندوسي، "تأثير النفقات العمومية على النمو الاقتصادي" دراسة حالة الجزائر (1970-2012)، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة تلمسان، 2013-2014، حيث طبق في البداية نموذج Ram (1986) لدراسة أثر النفقات العامة على النمو الاقتصادي، وقد بينت النتائج وجود أثر إجمالي موجب على الناتج الداخلي الخام الحقيقي، كما قام باستخدام نموذج Landau و Robinson لدراسة أثر نفقات التسيير والتجهيز على النمو الاقتصادي، حيث بينت النتائج أن نفقات التسيير تساهم في تحفيز النمو الاقتصادي الجزائري على عكس نفقات التجهيز التي كان لها أثر سلبي على الناتج الداخلي الخام الحقيقي، ومن جهة أخرى، استخدم نموذج VAR مع دراسة سببية Granger لاختبار علاقة السببية بين الناتج الداخلي الخام ومختلف تقسيمات النفقات العمومية من حيث الوظيفة، وقد بينت النتائج أن قطاع الصناعة، الطاقة والمناجم يسبب النمو الاقتصادي أي أن لهذه النفقات تأثير مباشر على الناتج الداخلي الخام الحقيقي.

✓ شبيبي عبد الرحيم و بطاهر سمير، "فعالية السياسة المالية بالجزائر: مقاربة تحليلية وقياسية"، مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية، المجلد الثاني عشر، العدد الأول، يناير 2010، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، كما بإجراء دراسة تحليلية وقياسية لتقييم فعالية السياسة المالية في الجزائر، حيث ومن خلال استخدام اختبار السببية ل Granger لكشف العلاقة بين الإنفاق العام كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، ونسبة التوظيف ونسبة نمو الناتج المحلي الإجمالي، تبين أن الإنفاق العام لا يقود إلى النمو الاقتصادي أو إلى البطالة، في حي وجد أن النمو الاقتصادي يقود إلى الإنفاق العام مؤكداً بذلك

المقدمة العامة

صحة قانون Wagner في الجزائر، كما قام الباحثان كذلك بدراسة تأثير الاستثمار العام كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي على الاستثمار الخاص كنسبة من هذا الناتج باستخدام اختبار التكامل المتزامن ل Johansen ، وقد تبين أن هناك استجابة سلبية لنسبة الاستثمار الخاص للتغير في نسبة الاستثمار العام، مما يعني أن السياسة المالية المتبعة قد عملت فقط على احلال الاستثمار الحكومي محل الاستثمار الخاص، وهذا ما يعكس بوضوح الفعالية النسبية للسياسة المالية في الجزائر.

9- هيكل الدراسة :

تتضمن هذه الدراسة مقدمة عامة يتبعها ثلاثة فصول، ثم نتائج الدراسة و التوصيات خصص الفصل الاول والثاني للجزء النظري لموضوع الدراسة و ذلك على النحو التالي :

الفصل الاول : الاطار النظري للسياسة المالية

المبحث الاول : عموميات عن السياسة المالية

المبحث الثاني : أدوات السياسة المالية

المبحث الثالث :أهداف السياسة المالية

الفصل الثاني : التوازن الاقتصادي يهتم بالجانب النظري للتوازن بصفة عامة و التوازن الاقتصادي بصفة خاصة من خلال ثلاثة مباحث وهي :

المبحث الاول : مفهوم التوازن، أشكاله و أهميته

المبحث الثاني : التوازن الآلي في سوق السلع و الخدمات و سوق النقد

المبحث الثالث : التوازن في ظل نموذج مندل فليمنغ

الفصل الثالث: تتضمن هذا الفصل الدراسة التطبيقية للموضوع باتخاذ الجزائر كدراسة حالة بعنوان دراسة ... ، واحتوى هذا الفصل هو الآخر على ثلاث مباحث تسبقهم مقدمة عنه، فتم عرض كل من تطور أداء السياسة المالية وأثر السياسة المالية على المتغيرات الكلية الحقيقية في الجزائر في المبحثين الأول والثاني على التوالي، أما المبحث الثالث كان عبارة عن تشكيل نموذج قياسي للظاهرة المدروسة "أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي في الجزائر" في إطار زمني(1970-2014).

الفصل الأول



الفصل الأول : الإطار النظري للسياسة المالية

تمهيد :

تحتل السياسة المالية موقعا هاما ما بين السياسات الأخرى نظرا لمساهمتها الفعالة في تحقيق الأهداف الاقتصادية الوطنية إذ أن تأثيرها يكون على معظم الجوانب الاقتصادية و الاجتماعية قصد تحقيق مستوى أعلى من الدخل الوطني من جهة و الحد من انتشار التضخم و الكساد و البطالة من جهة، ومن جهة أخرى جعل منها إحدى الدعائم الأساسية التي تقوم عليها الإدارة الاقتصادية في الدول النامية والمتقدمة على حد سواء، و بناء على كل هذا قسمنا الفصل الأول إلى ثلاثة مباحث وهي :

- المبحث الأول : عموميات عن السياسة المالية

- المبحث الثاني : أدوات السياسة المالية

- المبحث الثالث : أهداف السياسة المالية

المبحث الأول : عموميات عن السياسة المالية

تتضمن السياسة المالية اتخاذ اجراءات يمكن من خلالها إدارة المال و تفعيل الآثار الايجابية لإنفاقه بحيث تستطيع الحكومة استخدام الأدوات المالية للتأثير على العرض والطلب وبالتالي تحريك عملية النشاط الاقتصادي بهدف زيادة معدلات الاستخدام وزيادة الدخل القومي.

المطلب الأول : تعريف السياسة المالية

للسياسة المالية عدة تعاريف حسب وجهات نظر المفكرين و الاقتصاديين ندرج منها :

التعريف الأول : تعرف " بأنها ذلك الجزء من سياسة الدولة الذي يتعلق بتحقيق إيرادات الدولة عن طريق

الضرائب و غيرها من الوسائل وكذلك بتقرير مستوى و نمط هذه الإيرادات، ثم إن الحكومة عن طريق

هذه السياسة تستطيع أن تؤثر على مستوى الطلب الكلي في الدولة و بالتالي على مستوى النشاط

الاقتصادي"¹ ، و يرى البعض أن الدول الحديثة أصبحت تعطي اهتماما كبيرا لاستخدام السياسة المالية في

ضبط مستوى النشاط الاقتصادي و المحافظة على استقراره و منع التقلبات التي تطرأ عليه من وقت لآخر

والتي إن تُركت تعمل بحرية تؤدي إلى أزمات حادة تسود فيها بطالة العمال، وتوقف الآلات عن العمل

وكذا ارتفاع موجات تضخمية في الأسعار.

نلاحظ من هذا التعريف أنه يحدّد السياسة المالية في جانب الإيرادات فقط والتي يتم تحقيق هذه الأخيرة عن

طريق أداة واحدة و المتمثلة في الضرائب التي بدورها تؤثر على مستوى الطلب الكلي والنشاط الاقتصادي

بصفة عامة وهذا يعتبر قصورا في التعريف.

التعريف الثاني : من الناحية الفنية تعرف السياسة المالية بأنها "الإجراءات التي تقوم بها الحكومة بغية تحقيق

التوازن المالي العام ، مستخدمة بذلك الوسائل المالية الهامة من الضرائب والرسوم و النفقات العامة

¹ عبد العزيز فهمي ، هيكل موسوعة المصطلحات العربية، دار النهضة العربية ، القاهرة مصر ، 1980، ص 323.

الفصل الأول : الإطار النظري للسياسة المالية

والقروض العامة ، و ذلك للتأثير على المتغيرات الاقتصادية الكلية ، و الوصول إلى أهداف السياسة الاقتصادية العامة للدولة " ¹ . وبناء على ذلك تم التركيز على الأدوات المالية التي يمكن من خلالها دفع المنتجين لزيادة الإنتاج وزيادة حجم التوظيف من العمالة ورأس المال و المواد الأولية ، الأمر الذي يؤدي لزيادة حجم الدخل لوطني ² .

التعريف الثالث : تعرف السياسة المالية أيضا بأنها " تحريك أدوات الموازنة من نفقات و إيرادات للتأثير على الاستثمار و تحقيق الأهداف الاقتصادية العامة " ³ .

التعريف الرابع : تعرف بأنها " تعبر عن البرنامج الذي تخططه الدولة عن عمد مستخدمة فيه مصادرها الإرادية و برامجها الانفاقية لإحداث آثار مرغوبة و تجنب الآثار غير المرغوبة على كافة متغيرات النشاط الاقتصادي و الاجتماعي و السياسي تحقيقا لأهداف المجتمع " ⁴ .

ومن خلال التعريفات السابقة يمكن القول بأن السياسة المالية هي أداة الدولة للتأثير في النشاط الاقتصادي بغية تحقيق الأهداف الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية التي تسعى إلى تحقيقها، بمعنى أن السياسة المالية أسلوب أو برنامج عمل مالي تتبعها الدولة عن طريق استخدام الإيرادات والنفقات العامة، علاوة على القروض العامة لتحقيق أهداف معينة للنهوض بالاقتصاد الوطني ودفع عجلة التنمية وإشاعة الاستقرار الاقتصادي وتحقيق العدالة الاجتماعية وإتاحة الفرص المتكافئة للمواطنين بالتقريب بين طبقات المجتمع والإقلال من التفاوت بين الأفراد في توزيع الدخول و الثروات.

المطلب الثاني : السياسة المالية في الدول المتقدمة و الدول النامية

تختلف السياسة المالية في الدول المتقدمة عنها في الدول النامية، وهذا الاختلاف راجع إلى الأهداف التي تسعى كل منها إلى تحقيقها، ومدى قدرتها على تسجيل تقدم عن طريق السياسة المالية .

الفرع الأول : السياسة المالية في الدول المتقدمة

كان الهدف من استخدام السياسة المالية في المراحل الأولى من تطور الدول الصناعية، هو مكافحة الكساد ومنع حدوثه، وقد اعتقد أنه يمكن تطبيق نفس الأساليب و الأدوات في اقتصاديات الدول الصناعية والنامية، لكن سرعان ما تبين خطأ هذا الافتراض، في ضوء الاختلافات في المستويات النسبية للتنمية. وكان استخدام السياسة المالية في الدول الصناعية لأول مرة عندما استطاعت أن تخفض و تقلل من حدة البطالة، وذلك بتنشيط الطلب، مع العلم أن الدول الصناعية تملك أوعية كبيرة من الموارد غير مستغلة

¹ كنعان علي ، اقتصاديات المال و السياستين المالية و النقدية ، الطبعة الأولى ، منشورات دار الحسين، دمشق، 1997، ص 219.

² هيفاء غدير غدير، السياسة المالية و النقدية ودورها التنموي في الاقتصاد السوري ، منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب ، دمشق، 2010، ص 11.

³ كمال يوسف محمد، فقه الاقتصاد النقدي، القاهرة، دار الصابوني، 1993، ص 293.

⁴ حامد عبد المجيد دراز، السياسات المالية ، بدون دار نشر ، الإسكندرية مصر ، 1999 ، ص 15.

الفصل الأول : الإطار النظري للسياسة المالية

بشكل تام منها معدات رأسمالية غير مستغلة و مهارات إدارية، ويمكن للسياسة المالية التقليل إلى الحد الأدنى من الآثار الدورية في التقلبات الاقتصادية التي تطرأ على الطلب ، وذلك من خلال استعمال الإنفاق الحكومي من اجل إعادة استغلال الموارد و الوسائل المعطلة لزيادة الإنتاج.

تتميز الدول المتقدمة بضخامة الإنتاج و المبادلات الداخلية و الخارجية ، وهذا ما ينعكس على التحصيل الضريبي، بحيث نجد أن الحصيلة مرتفعة حيث تتراوح ما بين 25% إلى 30%، وفي تقدير آخر وصلت هذه الحصيلة إلى 35% من الناتج القومي الإجمالي¹، ويعود ارتفاع الحصيلة إلى المستوى المعيشي الجيد من جهة، وإلى النظام الضريبي الفعال الذي يحقق عائدا ولديها إمكانية فرض ضرائب إضافية لان إمكانية فرض الضرائب تعتمد على خمسة عوامل وهي² :

- 1 نصيب الفرد من الدخل الحقيقي.
 - 2 درجة عدم العدالة في توزيع الدخل.
 - 3 الهيكل الصناعي للاقتصاد وأهمية تنوع الأنشطة الاقتصادية.
 - 4 الموقف الاجتماعي والسياسي والمؤسسي والقوة النسبية للفئات المختلفة (ملاك الأراضي الكبار في مواجهة الصناع ، واتحادات التجارة).
 - 5 الكفاءة الإدارية و الأمانة و قدرة فروع الحكومة على تحصيل الضرائب.
- وتتوفر جل هذه الإمكانيات في اقتصاديات الدول المتقدمة، وتسهل إلزامية مسك الدفاتر المحاسبية في المجالات الصناعية والتجارية عملية التطبيق السليم للنظام الضريبي، لإمكانية الاعتماد على الدفاتر المحاسبية لتقدير المادة الخاضعة للضريبة. وتقوم إدارة الضرائب بالتأكد والتدقيق في صحة البيانات المحاسبية من طرف المراقبين، وتعطي المجتمعات الصناعية المتقدمة اهتماما كبيرا للتدريب المحاسبي للموظفين لدرجة أنه يمكن تحويلهم إلى معاونين لمصلحة الضرائب في تقدير المادة الخاضعة للضريبة. و يتم حساب الضريبة، كما يحدث في الولايات المتحدة الأمريكية، فإن الممول هو الذي يحسب الضريبة المستحقة عليه. ويتمثل هدف السياسة المالية في الدول المتقدمة الصناعية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي، والسماح لميزانية الدولة بالتقلب تبعا لأوجه الدورة الاقتصادية المختلفة.

الفرع الثاني: السياسة المالية في الدول النامية

تسعى السياسة المالية في الدول النامية ، بالدرجة الأولى، لتوفير الحاجيات الأساسية لأفراد المجتمع ،والزيادة في الدخل الحقيقي المتوسط للفرد عن طريق زيادة كفاءة استخدام الموارد الطبيعية و البشرية و المعدات

¹السيد عطية عبد الواحد،الاتجاهات الحديثة في العلاقة بين السياسة المالية و النقدية ، دار النهضة العربية ،القاهرة 2003ص 201-202.

²ميشيل تودراو، تعريب ومراجعة ، محمود حسن حسني ، محمود حامد محمود ، التنمية الاقتصادية ، المملكة العربية السعودية ، 2006 ، ص 201-202.

الفصل الأول : الإطار النظري للسياسة المالية

الرأسمالية الإنتاجية والكفاءات التنظيمية، مما يؤدي إلى زيادة موارد المجتمع، أي زيادة دخله الحقيقي، وبالتالي زيادة نصيب الفرد من الدخل الحقيقي . ومنه تستخدم السياسة المالية في اقتصاديات الدول النامية كجزء مكمل لخطط التنمية مع إمكانية القيام بالتعديلات التركيبية المناسبة في الاقتصاد .

وتعتمد الدول النامية على السياسة المالية أكثر من اعتمادها على السياسة النقدية وذلك لافتقارها إلى أسواق رأسمالية حقيقية، مما يجعل أدوات السياسة النقدية غير قادرة على تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية. وبالتالي فان السياسة المالية ذات دور كبير في تحريك عجلة الاقتصاد في الدول النامية.

ويرتبط استخدام أدوات السياسة المالية ارتباطا وثيقا بالحياة اليومية للفرد و المجتمع في هذه الدول مما يجعلها أكثر فعالية من غيرها، فيكون للزيادة في الضرائب أو التخفيض منها أو الزيادة في الإنفاق الحكومي أو التخفيض منه أثر واضح وكبير عن غيره من أدوات السياسة النقدية. تتميز السياسة المالية باتساع وتنوع مجالات تأثيرها في الدول النامية، وبالتالي يمكن عن طريقها التأثير على¹ :

1 حجم الاستثمار بصورة عامة و الاستثمار في السلع الرأسمالية بصورة خاصة، وذلك عن طريق زيادة الإنفاق الحكومي و الإعفاءات أو الامتيازات الضريبية التي تمنح للاستثمارات في مجالات معينة دون غيرها.

2 مدى وفرة كفاءات المؤسسات الخدمية التي تزود المواطنين بما يحتاجون من خدمات مختلفة، وبالتالي فإنها تلعب دورا هاما في تحديد مستوى الرفاه الاقتصادي و الاجتماعي في الدولة.

3 مدى وفرة فرص العمل للمواطنين وتأمين حصولهم على حد أدنى من الدخل يحقق لهم مستوى معيشي مناسب.

4 للتأثير على تنوع مصادر الدخل القومي بتنوع مجالات استثمار الفوائض المالية المحققة وعدم الاعتماد على مصدر واحد.

هناك صعوبات تواجه السياسة المالية منها تعدد المراحل و الخطوات الحكومية الرسمية اللازمة من أجل اتخاذ القرار و تنفيذه وطول المدة في ذلك ، الأمر الذي قد يؤدي إلى عدم مناسبة القرار، لأن طول فترة الانتظار لاتخاذ القرار و التنفيذ قد تحدث تغييرا آخر يتطلب اتخاذ قرار آخر دون هذا القرار الذي يرتبط بالتغيير الأول.

المطلب الثالث: السياسة المالية حسب منظور المدارس الاقتصادية

بعد التعرف على ماهية السياسة المالية وأهدافها، سوف نتطرق في هذا المطلب إلى السياسة المالية عند أهم المدارس الاقتصادية، وذلك للتحقق من الجدل المثار حول اختلاف وجهات نظر المدارس الاقتصادية فيما

¹ محمود حسين الوادي، زكريا احمد عزام، المالية العامة و النظام المالي في الإسلام، دار الميسرة للنشر و التوزيع، ط ، عمان، 2000، ص189-190.

الفصل الأول : الإطار النظري للسياسة المالية

بينها قصد تحديد دور الدولة من جهة و السياسة المالية من جهة أخرى، بهدف إثراء موضوع البحث بمختلف التطورات للسياسة المالية في الدولة خاصة التطور الاقتصادي الذي يعرفه العالم ومن أهم المدارس الاقتصادية نجد:

الفرع الأول: السياسة المالية في التحليل الكلاسيكي

خلال المدة التي سادت فيها النظرية الكلاسيكية وبالتحديد في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر ومطلع القرن العشرين، كانت الفلسفة الاجتماعية والاقتصادية تقوم على أساس سياسة النظام الاقتصادي الحر والذي يقرر أنه من الضار أن تتدخل الدولة في غير المجالات المحددة لها، فضلا عن ذلك تعمل قوى السوق على تحقيق التوازن الاقتصادي والاجتماعي بشكل تلقائي وعند مستوى التشغيل الكامل، وبالتالي فهتمت النظرية الكلاسيكية على أنها تنادي بعدم تدخل الدولة على وجه الإطلاق في الحياة الاقتصادية لان نشاط الأفراد أفضل بكثير من نشاط الدولة كما يعتقدون، فتدخلها في غير المجالات المعهودة إليها كالدفاع والأمن الداخلي والقضاء وضمان المرافق العامة تبديد وضياح جزء من الموارد الاقتصادية، فلهذا السبب آمنت النظرية الكلاسيكية بمبدأ الحياد المالي في ظل مفهوم الدولة الحارسة¹.

ومن الطبيعي كى يضمن الاقتصاديون الكلاسيك تحقيق مبدأ الحياد المالي لا بد أن يقتصر دور الدولة على الوظائف التقليدية التي حددتها النظرية في الحصول على الإيرادات العامة لتغطية النفقات التقليدية التي حددتها النظرية في الحصول على الإيرادات العامة لتغطية النفقات التقليدية للدولة الحارسة، فضلا عن ذلك أكدوا ضرورة المحافظة على توازن الموازنة، وهذا يعني أن السياسة المالية هي سياسة محايدة لا يمكنها أن تحدث أي تغيير أو تعديل في الأوضاع و المراكز الاقتصادية القائمة، فلم يكن للضرائب مثلا أن تستخدم في تحقيق أية أهداف اقتصادية واجتماعية، كذلك يرفضون مسألة اللجوء إلى القروض العامة، وفي الوقت ذاته يرفضون مسألة وجود العجز في الموازنة العامة وبشكل أشد من الفائض فيها، ذلك لأن وجود العجز يتطلب المزيد من الضرائب يكون على حساب مدخرات الأفراد، ومن ثم على الاستثمار الخاص الذي يعدونه الممول الرئيسي للأنشطة الاقتصادية، كذلك وجود الفائض يعني أن الدولة تمادت في فرض الضرائب ويؤدي هذا إلى الآثار السابقة نفسها.

ولذا لم يكن للموازنة أي أهمية اقتصادية، فلم تكن إلا وثيقة للموازنة الحسابية السنوية، إذ كان للتساوي الحسابي الدقيق بين النفقات العامة والإيرادات العامة قاعدة مهمة في المالية التقليدية والتي تعرف بقاعدة توازن الموازنة².

¹ باهر محمد علتم، اقتصاديات المالية العامة، مطبعة جامعة القاهرة 1998، ص 10-11.

² علي خليل وسلمان اللوزي، المالية العامة، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان 2000، ص 254.

الفصل الأول : الإطار النظري للسياسة المالية

وفي ضوء ما تقدم يمكن الحكم على سلامة السياسة المالية في ضوء مبدأ توازن الموازنة العامة، لا في ضوء مبدأ التوازن الاقتصادي العام، طالما اعتقد الكلاسيك أن الأخير يتحقق تلقائياً، وهم بذلك أعفوا السياسة المالية من أي دور في التوازن الاقتصادي، واقتصر دورها على تحقيق التوازن الحسابي، وهكذا نجد أن أسس السياسة المالية في الفكر التقليدي تنحصر في الآتي¹ :

- النفقات العامة تحدد الإيرادات العامة على وصف أن النفقات هي التي تسوغ الإيرادات وتحدد حجمها وهذا يتماشى على ما يدعوا إليه الفكر التقليدي .
 - تقليص الميزانية إلى أقل حجم ممكن، إذ اعتقد الكلاسيك أن أقل الميزانيات حجماً أكثر سلامة.
 - ضرورة المحافظة على توازن الموازنة العامة سنوياً.
 - تفضيل الضرائب على الاستهلاك عن الضرائب عن الادخار، طالما أنه هو مصدر تكوين رؤوس الأموال، إذ يفترض أن الادخار يتحول إلى استثمار وأن أفضل الضرائب تلك التي تميز بين العلاقات القائمة فيما بين الدخل أو فيما بين الثروات.
- خلاصة ما تقدم يمكن أن نلاحظ أن المفكرين الكلاسيك قد فصلوا بين النظرية المالية والنظرية الاقتصادية من جهة وبين السياسة المالية والسياسة الاقتصادية من جهة أخرى، وهذا يعد من أوجه النقص في النظرية التقليدية، بالإضافة إلى ذلك فإن السياسة المالية المحايدة لم تجد التطبيق الدقيق في أية مرحلة مع أنها كانت مسؤولة عن عدم تدخل الدولة للحد من المتغيرات الانكماشية والتضخمية التي شهدها العالم أواخر القرن التاسع عشر و أوائل القرن العشرين، إذ كانت سلبية هذه السياسة سبباً في الخروج عليها و إتباع سياسة مالية إيجابية.

الفرع الثاني: السياسة المالية في التحليل الكيبي

في الوقت الذي يؤكد فيه الكلاسيك على أنه لا وجود للكساد، أبرزت مدة الانهيار الاقتصادي مشكلة البطالة و انخفاض الدخل القومي بصورة لم تعرف من قبل و بالتحديد في العهد الثالث من القرن الماضي، فقد كان من غير المتصور أما هذه النتائج السيئة أن تقف السياسة الاقتصادية ومنها المالية موقفها الحيادي التقليدي فكان عليها أن تتدخل لإعادة التوازن الاقتصادي ، إذ كان لشدة هذا الكساد الدور الكبير في إجبار الدولة على إعادة النظر في فكرة مبدأ الحياد، وأفسحت المجال لوجهة نظر أخرى تتطلب قيام الدولة باستخدام السياسة المالية بشكل أكثر فعالية ودقة متمثلة بالتوسع في الإنفاق العام لمحاربة البطالة ولإعادة الانتعاش الاقتصادي، الأمر الذي اقتضى خروج السياسة المالية من حيادها لتتولى مسؤولية هذه الأهداف، بمعنى أنه يمكن أن يسمح بوجود عجز أو فائض في الموازنة، إذ كان هذا علاجاً للكساد والتضخم الذي يصيب الاقتصاد القومي².

¹ مجدي محمد شهاب، الاقتصاد المالي، نظرية مالية الدولة والسياسة للنظام الرأسمالي دار الجامعة الجديدة للنشر، الاسكندرية 1999، ص12-13.

² عادل فليح العلي و طلال محمد كدواي، اقتصاديات المالية العامة، الدار الجامعية للطباعة و النشر، جامعة الموصل، 1988، ص9.

الفصل الأول : الإطار النظري للسياسة المالية

تلك الفكرة التي نادى بها الاقتصادي الإنجليزي جون مينارد كيتز متصديا للتحليل الكلاسيكي بالنقد، إذ أشار كيتز إلى أن السياسة المالية هي أكثر الأسلحة أهمية في مكافحة البطالة والكساد، وأن السياسة المالية ترجع إلى المالية العامة التي تغطي كل من الإنفاق الحكومي والضرائب والاقتراض العام، رافضا بذلك قانون ساي للأسواق وما تفرع عنه من مسلمات في إطار النظرية الكلاسيكية، وفيها الإيمان باتجاه النظام الاقتصادي الرأسمالي تلقائيا نحو التوازن الاقتصادي، بل على العكس من ذلك أوضح أن الاقتصاديات الرأسمالية تميل لإحداث الاختلالات الدورية ونوبات الركود المزممة.

ومضى كيتز في تحليله وبكل قوة إلى استنتاج أنه لا يمكن إحداث مستويات أعلى مصطنعة من الطلب الفعال للاقتصاديات الرأسمالية بصورة تلقائية (الفروض الكلاسيكية)، لذا أكد كيتز للخروج من أزمة الكساد على أهمية التدخل الحكومي في النشاط الاقتصادي وحقنه بجرعات منشطة حتى يتسنى رفع الطلب الكلي الفعال إلى المستوى الكافي لتحقيق التوظيف الكامل عن طريق تطبيق جملة من السياسات ومنها ما كان في مجال خفض الضرائب أو زيادة الإنفاق أو كلاهما معا خصوصا في مجال الخدمات والأشغال العامة، وهنا سيفعل المضاعف فعلة، و بالتالي تعويض النقص في الطلب الكلي، حتى لو أدى ذلك إلى عجز الموازنة العامة، لذلك فقد دافع كيتز و بقوة عن سياسة التمويل بالعجز بوصفها سياسة ملائمة في سنوات الكساد، وبذلك تخلى عن القواعد التقليدية للسياسة المالية متخذاً و إتباعه مفهوم جديد لها يتمثل في المالية الوظيفية بدلا من المالية المحايدة وأصبحت أداة رئيسية للتأثير في مستوى النشاط الاقتصادي والاجتماعي.

وانتهى كيتز في تحليله إلى أن التوازن لا يتحقق تلقائيا، بل أن النظام الرأسمالي يظل الحالة الغالبة لمدة طويلة في مستوى أقل من مستوى التشغيل الكامل، وكان من المنطقي أن ينعكس هذا التحليل على السياسة المالية، بحيث يستلزم خروجها عن الحياد التقليدي والذي بدوره يفرض عليها مسؤولية ضمان توازن التشغيل الكامل، ويمكن تمثيل انعكاس التحليل الكيتزي على النظرية المالية بصفة أساسية فيما يلي¹:

- حلول التوازن الاقتصادي محل التوازن المالي غاية للسياسة المالية .
- ضرورة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي .
- الأدوات المالية تعد بصفة أساسية أدوات اقتصادية.

وفي نفس السياق لا بد من الإشارة إلى مساهمة مدرسة هانسن و بالتحديد في الأربعينات من القرن الماضي استنادا إلى النظرية الكيتزية (نظرية الموازنة الوظيفية)، إذ تبنت أسس جديدة للسياسة المالية تتماشى مع المفهوم الوظيفي لها ألا وهي السياسة التعويضية في القواعد الآتية²:

¹حسن عوضة و عبد الرؤوف قطيش، المالية العامة، ط1، دار الخلود للطباعة و النشر و التوزيع، بيروت، 1995، ص275-276.

²باهر محمد علتم، اقتصاديات مالية، مرجع سبق ذكره، ص211-212.

الفصل الأول : الإطار النظري للسياسة المالية

- إذا سادت البطالة الإجبارية فإن السياسة المالية التوسعية سوف ترفع من الطلب الكلي وصولا إلى حجم الناتج عند مستوى الاستخدام الكامل.
- إذا ساد التضخم فإن السياسة المالية الانكماشية كفيلة بتخفيض مستوى الطلب الكلي ومن ثم انخفاض الإنفاق الكلي وصولا إلى حجم الناتج مقاسا بالأسعار الثابتة دون التضخم .
- إذا ساد الاستخدام والاستقرار في المستوى العام للأسعار فإن مستوى الإنفاق النقدي الإجمالي يحافظ على مستواه لمنع حدوث بطالة أو تضخم.

الفرع الثالث : السياسة المالية في التحليل النقدي

أحرزت وجهة نظر النقديين نفوذا واسعا في أواخر السبعينات من القرن الماضي وخصوصا بعد أن ساد الاعتقاد بأن سياسات تحقيق الاستقرار الكيترية قد أخفقت في احتواء التضخم الركودي¹ في الوقت الذي ارتفعت فيه معدلات التضخم والبطالة وبنسب عالية، إذ اعتقد النقديين وصناع السياسة أن السياسة النقدية هي الأمل الوحيد لوضع سياسة فعالة و مضادة للتضخم، وأن السياسة المالية ليس لها أثر في المستوى العام للأسعار وفي النشاط الاقتصادي على الأقل في الأجل القصير، وأن عدم استخدام السياسة المالية ينطلق من موقفهم المعارض للتدخل الحكومي الواسع و اعتقادهم أن الاقتصاد الحر الخاص هو اقتصاد مستقر لا يحتاج إلى تدخل حكومي واسع (إعادة الروح للنظرية الكلاسيكية)، ويعتقد أنصار المدرسة الكلاسيكية أمثال ملتون فريدمان و كارل برونر وغيرهم بان اليد الخفية التي تحدث عنها آدم سميث يمكن أن تعود للعمل من جديد في ظل سياسة الحرية الاقتصادية التامة، وهم بذلك يقفون موقفا ضد أنصار مدرسة استخدام السياسة المالية كعجلة لتحقيق التوازن في النشاط الاقتصادي .

إذ يعتقد النقديين أن تطبيق سياسة مالية توسعية بحثة من لدن الحكومة من شأنه أن يؤدي إلى مزاحمة القطاع الخاص في أسواق المال، مما يؤثر سلبا على الإنفاق الاستثماري الخاص، وهذا ما يطلق عليه النقديين أثر المزاحمة²، وبذلك يقلل هذا الأثر من فعالية السياسة المالية التوسعية لأن السياسة المالية هنا لا تؤدي سوى آثار توزيعية بين القطاع العام و الخاص، نظرا لان زيادة النفقات الحكومية يصاحبها غالبا انخفاضاً في النفقات الخاصة بالقدر نفسه، وفي هذه الحالة لا معنى بالمرّة للتوسع في النفقات الحكومية سوى تأمين الدعم للتوسع الحكومي³.

¹ في هذه الظاهرة يصاحب الارتفاع المتواصل في الأسعار تزايد معدلات البطالة و تباطؤ معدلات النمو.

² يحدث أثر المزاحمة نتيجة منافسة الحكومة للقطاع الخاص في الحصول على الموارد اللازمة للتمويل و انتزاع القطاع العام لتلك الموارد.

³ باري سيجل، النقود و البنوك و الاقتصاد، وجهة نظر النقديين، ترجمة طه عبد الله منصور ، عبد الفتاح عبد الرحمن عبد المجيد، دار المريخ، الرياض، 1987، ص481.

الفصل الأول : الإطار النظري للسياسة المالية

ومما سبق يتضح أن النقديون وعلى رأسهم ملتون فريدمان يعارضون أي إجراءات تدخلية عبر السياسة المالية التي من شأنها أن تؤدي إلى تزايد العجز الحكومي ثم التضخم الذي يمثل المشكلة الاقتصادية الرئيسية لهم ويجذون سياسة القواعد أساسا للسياسة الاقتصادية مشيرين إلى ذلك لأهمية النصوص الدستورية محل حالة التوازن السنوي للموازنة، لاعتقادهم بأن السياسة المقيدة هذه تسهم في تحديد الأسواق لممارسة نزعتها التصميمية الذاتية في مواجهة الاتجاهات الاقتصادية المعاكسة، وهم بذلك يعبرون عن رغبتهم في العودة على الأسس التقليدية للسياسة المالية، وفي الوقت نفسه تمثل توجهات ومحاولات المدرسة النقودية إحياء للجذور الفكرية للمدرسة الكلاسيكية.

الفرع الرابع : السياسة المالية في تحليل التوقعات العقلانية

في خضم الجدل القائم بين المدرستين النقودية والكيترية بشأن فاعلية السياستين المالية والنقدية ظهرت إلى الوجود فرضية جديدة تقود إلى استنتاجات جديدة في مضمار السياسات الاقتصادية الحكومية¹، التي تبنتها مجموعة من الاقتصاديين الشباب المنتمين على التيار النيوكلاسيكي خلال عقد السبعينات من القرن الماضي، أطلق على هذا التيار اسم أصحاب نظرية التوقعات العقلانية التي أصبحت على جانب من الأهمية في التحليل الاقتصادي .

ويستند أنصار هذه النظرية إلى أن سلوك الوحدة الاقتصادية (أفراد أو منشأة) يتحدد من خلال تعظيم المنافع إلى أقصى حد ممكن وتقليل الخسائر إلى أدنى الحدود الممكنة، كذلك ويقرون أن أمام كل وحدة اقتصادية كما معينا من المعلومات تمكن من استخدامها بكفاءة عالية في بناء توقعاته حول قراراته المستقبلية، بالإضافة إلى ذلك فهم يقرون بمرونة كل من الأجور والأسعار ووضوح السوق (النظرة الكلاسيكية)، لما من شأنه الحفاظ على حالة الأسواق في توازن دائم.

ومن هذه الفروض وغيرها ينتهي أنصار المدرسة إلى أن الوحدات الاقتصادية عقلانية للسياسة الحكومية الاقتصادية بفضل ما تحصل عليه من المعلومات وما تكسبه من خبرة من المتغيرات الاقتصادية عبر الزمن ستكون قادرة على التوقع الصحيح والواقعي لتلك المتغيرات وبالتالي فلن يكون هناك لمثل هذه التغيرات في السياسة الحكومية إلا تأثير ضئيل لا يأخذ بالحسبان ولا سيما في المتغيرات الحقيقية للاقتصاد كالإنتاج والاستخدام.

ولتوضيح ذلك نفترض مثلا حالة من الركود الاقتصادي وان الحكومة عاجزة على معالجة هذه الحالة باستخدام سياسة مالية توسعية، فمن الطبيعي أن يتوقع الأفراد ارتفاع الطلب الكلي وتوفر فرص أكبر للعمل وارتفاع الأسعار والأجور نتيجة للسياسات التوسعية الحكومية، لذا فإن العاملين

¹ عبد المنعم السيد علي و نزار سعد الدين العيسى ، النقود و المصارف و الأسواق المالية مدار الحامد للنشر و التوزيع ، عمان 2003، ص444.

الفصل الأول : الإطار النظري للسياسة المالية

سوف يسعون للحصول على أجور أعلى ولن يرضوا بالعمل إلا إذا كانت أجورهم متناسبة مع توقعاتهم بارتفاع الأسعار، ولكن ارتفاع الأجور مع ارتفاع الأسعار سوف يجد من الطلب على الأيدي العاملة وبالتالي فإن السياسة الحكومية التوسعية تبوء بالإخفاق ولن تحقق الغرض المنشود منها بزيادة فرص العمل وتخفيض معدلات البطالة من خلال زيادة الطلب والإنتاج وبالمثل إذا ما توقع الأفراد تخفيض ضرائب الإجراء أو لتنشيط الطلب الاستهلاكي فمن الطبيعي أن التوقعات العقلانية نتيجة تخفيض الضرائب لا بد أن يؤدي ذلك إلى عجز في الموازنة العامة ولا بد من تغطية هذا العجز أو تسديد الدين، ففي هذه الحالة تلجأ الحكومة إلى الاقتراض عن طريق زيادة الضرائب مستقبلاً، لذلك فإن السلوك العقلاني وفقاً لهذه التوقعات يقتضي المحافظة على مستوى الاستهلاك الحالي واستخدام أي زيادة في الدخل المتاح نتيجة تخفيض الضرائب لأغراض الادخار بدلاً من زيادة الطلب الاستهلاكي، وذلك لمواجهة زيادة الضرائب في المستقبل (بناء التوقعات العقلانية) وبهذا تصبح السياسة المالية التوسعية عديمة الجدوى.

الفرع الخامس : السياسة المالية في تحليل اقتصاديين جانب العرض

تؤكد مدرسة اقتصاديين جانب العرض على دور السياسة المالية في إنعاش جهاز الإنتاج الرأسمالي العرض الإجمالي بدلاً من التأكيد على دور السياسة المالية في إنعاش الطلب الكلي الفعال والتوظيف عن طريق الإنفاق حسب رؤية المدرسة الكيترية، إذ تعتمد تحليلاتهم في ذلك على خفض الضرائب والحد من التدخل الحكومي في مجال تحديد الأسعار و الأجور لتفعيل آلية السوق الحرة أداة لتخفيض الموارد المثلى وليس عن طريق تأثير تدفقات الدخل والإنفاق، فمعدلات الضريبة تؤثر في الأسعار النسبية للسلع، وبالتالي في العرض من اليد العاملة ورأس المال وهذا ما يؤكد أنصار هذه المدرسة من رفع قيمة المكافأة بعد اقتطاع الضريبة في معدل عائد العمل والادخار وليس النظر إلى تأثير تغيير الضريبة في الدخل المتاح للإنفاق، فخفض الضرائب مثلاً عن العمل أو الفائدة أو أرباح الأسهم يسهم وبشكل فعال في زيادة الادخار والاستثمار والذي ينعكس بدوره بصورة إيجابية على العرض الكلي ومن ثم على النشاط الاقتصادي¹.

وردت على الاعتراضات الموجهة من لدن عدد من الاقتصاديين النقوديين لثورة الثمانينات المالية، وخصوصاً مسألة التخفيضات الضريبية المبالغ فيها فإن تلك التخفيضات التي نادى بها أنصار جانب العرض قد أخفقت باعتبار أن للتخفيضات الضريبية تأثيراً سلبياً في الإيرادات السيادية للدولة ومن ثم ستؤدي إلى زيادة عجز الموازنة، ونجد أن الادعاء الأساسي لأنصار جانب العرض

¹ بول. أ. سامويلسون، الاقتصاد، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت 2006، ص 647-648.

الفصل الأول : الإطار النظري للسياسة المالية

وردهم على ذلك قد استند إلى منحى لافر¹ الشهير، ويؤكدون أن خفض الضرائب سيؤدي إلى زيادة هذه الإيرادات ومن ثم يسهم في العمل على توازن الموازنة العامة، والفكرة الأساسية هنا تتلخص في أن تخفيض معدلات الضريبة بما تمثله من حوافز لإنعاش الاقتصاد القومي سيؤدي إلى اتساع القاعدة الضريبية ومن حصيلة ضريبة أكثر غزارة .

ومن الواضح أيضا أن أنصار المدرسة النقودية يعطون للسياسة المالية وبالذات السياسة الضريبية أهمية أكبر في مكافحة التضخم أو مواجهة المشكلة الأساسية وهي الركود بوصفها ناجمة إلى حد كبير عن النظام الضريبي والذي يقضي على المبادرة ويخلق تشوهات في الأسعار النسبية ومن ثم تخفيض موارد المجتمع، ولكن النقطة الأساسية التي يمكن ملاحظتها أيضا لمن تتبع أفكار هذه المدرسة أنها لا توضح ما هو حجم التخفيض في معدل الضرائب اللازم الأخذ به في الظروف المختلفة، ولعل أهم الأسس العامة للسياسة المالية التي استندت إليها هذه المدرسة هي²:

- إجراء تخفيض كبير في الضرائب المباشرة، وفي هذا الخصوص يولي أنصار هذه المدرسة أهمية خاصة لخفض المعدلات الحدية للضرائب على رأس المال و الضرائب على الدخل
- أن يكون النظام الضريبي أقل تصاعديا، أي الحد وبشكل ملموس من الطابع التصاعدي للضرائب المباشرة.
- أن يصمم النظام الضريبي بحيث يشجع الإنتاجية و العرض بدلا من التلاعب بالطلب الإجمالي .

المطلب الرابع :آلية عمل السياسة المالية

تعتبر أدوات السياسة المالية من العوامل المؤثرة والفاعلة لتحقيق وإشباع الحاجات العامة والجماعية التي تضمن الوصول إلى تحقيق النمو الاقتصادي المتوازن والعدل الاجتماعي من خلال العمل على³:

- 1- الاستفادة من كافة الإمكانيات والموارد المتاحة للمجتمع، وتعبئتها باتجاه القطاعات المحددة في خطة التنمية والعمل على تحقيق التوازن الاقتصادي بديلا للتوازن المالي التقليدي.
- 2- السعي لتحقيق العدل الاجتماعي من خلال إعادة توزيع الدخل بين مختلف الفئات الاجتماعية بشكل يحد من التفاوت في هيكل توزيع الدخل بين فئات المجتمع.
- 3- تغيير مدلول بعض أدوات السياسة المالية وإعطائها أبعادها، فالضريبة لم تعد حيادية بل أصبحت أداة لتحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية أكثر من كونها أداة تمويل فقط... والقرض العام لم يعد أسلوبا لهدر المدخرات المستقبلية للمجتمع إنما أداة لتمويل النشاط الإنتاجي.

¹ يوضح منحى لافر العلاقة بين معدلات الضريبة وإيرادات الضريبة، وفكرته الأساسية هي أن مردود الضريبة يرتفع ثم ينخفض شيئا فشيئا مع تزايد الضغط الضريبي، وذلك لأن رفع معدل الضريبة يؤدي إلى التهرب الضريبي .

² بول سامويلسن، مصدر سابق، ص 649.

³ هيفا غدير غدير، مرجع سبق ذكره، ص 25-26.

الفصل الأول : الإطار النظري للسياسة المالية

إن قدرة السياسة المالية في تحقيق ما تقدم تنبع من خلال ميكانيكية أدواتها المالية في التأثير في جميع المتغيرات الاقتصادية والمساهمة في علاج المشكلات الاقتصادية والاجتماعية، ففي الوقت الحاضر تلعب هذه الأدوات دورا مهما من خلال تأثيرها على حجم العمالة والدخل القومي ومستويات الأسعار والاستثمار و كلها تعتبر أهدافا تسعى السياسة المالية لتحقيقها .

إن تحقيق أهداف السياسة المالية هذه في الزمن القصير إنما يتم عن طريق تحقيق مستوى معين للدخل القومي النقدي.

يتم التأثير على مستوى الدخل القومي النقدي أساسا عن طريق الإنفاق العام والضرائب، وللتعرف على السياسة المالية التي يتعين اتخاذها إذن يلزم التعرف على العلاقة بين الإنفاق العام والضرائب من جانب وبينهما وبين الدخل القومي من جانب آخر. وذلك بالتحليل على مرحلتين، ففي المرحلة الأولى يركز التحليل على الفروض الآتية¹:

- 1 إن الدولة تحدد حصيلة الضرائب أولا، أي أنها تكون معروفة مقدما وهو فرض يقصد به التبسيط، إذ أن معرفة حصيلة الضرائب يسهل معرفة أثرها.
- 2 إن السياسة الضريبية الانفاقية لا تؤثر على نمط توزيع الدخل.
- 3 إن استعداد الأفراد للإنفاق يتوقف على دخولهم كما يتوقف على عوامل أخرى مستقلة عن السياسة المالية للدولة.
- 4 زيادة الإنفاق العام الحقيقي مع بقاء الضرائب على حالها يؤدي إلى زيادة في الدخل القومي بقدر قيمة السلع والخدمات المشتراة، مضافا إليها ما يترتب على ذلك من أثر الاستهلاك والاستثمار الفرديين.

مما لا شك فيه أن السياسة الضريبية و السياسة الانفاقية تؤديان إلى تغيير نمط توزيع الدخل القومي لمصلحة الفئات ذات الدخل المنخفض، ويتوقف مدى هذا التغيير على حجم و مكونات الميزانية. فيما يتعلق بالأثر على الإنفاق الخاص على الاستهلاك تشير الدراسات الإحصائية إلى أن هذا الإنفاق يرتبط بالدخل الكلي دون تأثير كبير بالتغيير في توزيع الدخل، بناء عليه تبدو مسألة الاختيار بين التأثير عليه عن طريق الزيادة العامة في الإنفاق العام أو النقص العام في الضرائب قليلة الأهمية لأن التغيير في توزيع الدخل لا يؤثر كثيرا في الإنفاق الخاص على الاستهلاك.

أما فيما يتعلق بالأثر على الاستثمار الخاص، فإن ما يترتب عليه الإنفاق العام والسياسة الضريبية من تغيير في نمط توزيع الدخل القومي يحدث أثارا هامة بالنسبة لإنفاق الأفراد على الاستثمار، إذ للأرباح التي تتحقق للمشروع أو للفرد الرأسمالي بعد دفع الضريبة أثر مستقل هام على معدل الاستثمار الفردي.

¹ شهاب مجدي محمود، مرجع سبق ذكره ، ص 399.

الفصل الأول : الإطار النظري للسياسة المالية

ومن ثم يتعين التفرقة بين الأثر الذي يحدثه إنقاص الضريبة على الربح و بالتالي على معدل الاستثمار الخاص وبين الأثر الذي يحدثه الإنفاق العام¹:

- 1 واضح أن التخفيض العام في الضريبة على الأرباح يكون له أثر على الاستثمار الخاص فيزيده (على فرض وجود فرص للاستثمار) .
 - 2 أما الزيادة العامة في الإنفاق العام، فرغم أنها تزيد الطلب الكلي الفعال، فإنها إذا انعكست في زيادة في الإنفاق العام على الاستثمار فهي تقلل من فرص الاستثمار المتاحة للمشروع الفردي الأمر الذي يؤدي إلى توجيه توقعات الربح نحو الانخفاض مما لا يشجع الاستثمار الخاص، ولهذا السبب يتضح أن الجزء الغالب من الإنفاق العام يتم في نواح تزيد من أرباح المشروعات الخاصة وفي المشروعات الاستثمارية التي لا تجذب أصلاً المشروع الفردي والتي تنتج سلعا وخدمات تعتبر أساسية لزيادة ربحية المشروع الفردي (كالاستثمار في تزويد المشروعات الفردية بالكهرباء والغاز والمياه وخدمات النقل والمواصلات) خاصة إذا بيعت هذه السلع و الخدمات بسعر منخفض نسبياً. يترتب على ذلك أن إنقاص الضريبة يكون له أثر على الاستثمار الخاص أحسن من الأثر الذي تحدثه زيادة مساوية في الإنفاق العام.
 - كان هذا التحليل على افتراض أن الإنفاق الخاص يتوقف على دخول الأفراد ولا يتوقف مباشرة على الإنفاق العام ولكن هذا قد يكون غير صحيح للأسباب الآتية:
 - 1 خالإنفاق العام على الخدمات يؤدي إلى نقص الإنفاق الخاص على الخدمات الطبية مثلاً الأمر الذي يؤدي إلى زيادة المدخرات الخاصة.
 - 2 للتأمين ضد الشيخوخة قد يؤدي إلى نقص مدخرات الأفراد.
 - 3 لإنفاق العام قد يؤدي إلى التوسع في الإنفاق الخاص على الاستثمار، كما في حالة الاستثمار العام اللازم للقيام بالاستثمار الخاص (التوسع في صناعة السيارات نتيجة قيام الدولة ببناء الطرق، وكقيام الدولة بالمشروعات الأساسية اللازمة لتطوير منطقة معينة فتفتح بذلك آفاقاً جديدة للاستثمار الخاص).
 - 4 لإنفاق العام قد يؤدي إلى الحد من الاستثمار الخاص إذا كان ينافس في مجالات الاستثمار.
 - 5 لإنفاق العام يؤدي إلى زيادة الاستثمار الخاص عن طريق تزويد النشاط الفردي بسوق لمنتجاته كما هو الحال بالنسبة لصناعة الطائرات والأسلحة بصفة عامة.
- كل هذه العوامل يجب أن تأخذ بالحسبان عند تقدير آثار أية زيادة في الإنفاق العام.

المبحث الثاني: أدوات السياسة المالية

¹ هيفا غدير غدير، مرجع سبق ذكره، ص 28-29.

الفصل الأول : الإطار النظري للسياسة المالية

توجد ثلاث أدوات للسياسة المالية وهي :

❖ النفقات العامة

❖ الإيرادات العامة

❖ السياسة الائتمانية العامة

المطلب الأول : النفقات العامة

تتجلى سياسة النفقات العامة من خلال تطور الدولة وتوسع سلطتها وزيادة تدخلها في الحياة الاقتصادية، باعتبار النفقات العامة الأداة التي تستخدمها الدولة للقيام بالتدخلات العمومية وتحقيق أهدافها، وعلى هذا الأساس فإن النفقات العامة تعرف على أنها "مبلغ نقدي يقوم بإنفاقه شخص عام قصد تحقيق نفع خاص"¹ ويمكن تقسيم النفقات العامة وفقاً لعلاقتها باقتصاد السوق على النحو التالي²:

✓ نفقات لا علاقة لها بالنظام الاقتصادي : وهي نفقات ضرورية ويتطلب وجود الدولة مثل النفقات الأمنية و الدفاعية.

✓ نفقات ضرورية لقيام نظام السوق : وهي تعتبر جزء من نفقات الإنتاج كالنفقات المتعلقة بالخدمات الإدارية الضرورية لقيام مشروع خاص، والتي يحصل عليها مقابل مدفوعات والتي تمثل جزء من نفقات الإنتاج.

✓ نفقات تكمل اقتصاد السوق : وهي تلك النفقات التي تقوم بها الدولة وتهدف إلى إشباع حاجات يطلبها الأفراد في المجتمع وهي مكملة لاقتصاد السوق.

✓ نفقات تمثل تدخلاً في اقتصاد السوق : مثل الإنفاق التي تقوم به الدولة من أجل إنتاج سلع مادية والإنفاق بهدف توجيه النشاط الاقتصادي للأفراد، والمشروعات الخاصة.

ويمكن تقسيم النفقات العامة أيضاً إلى :

1 نفقات التسيير :هي تلك النفقات التي تخصص للنشاط العادي والطبيعي للدولة والتي تسمح بتسيير نشاطات الدولة، وبصفة عامة هي تلك النفقات التي تدفع من أجل المصالح العمومية والإدارية، أي أن مهمتها تتضمن استمرارية سير مصالح الدولة من الناحية الإدارية حيث أن نفقات التسيير تشمل نفقات المستخدمين و نفقات المعدات وتنقسم نفقات التسيير إلى أربعة أبواب وهي :

● أعباء الدين العمومي والنفقات المحسومة من الإيرادات : يشمل هـ ذا الباب الاعتمادات الضرورية للتكفل بأعباء الدين العمومي بالإضافة إلى الأعباء المختلفة المحسومة من الإيرادات ويشمل هذا

¹ عادل احمد حشيش، أصول المالية العامة، دراسة تحليلية لمقومات مالية الاقتصاد العام، الاسكندرية، مؤسسة الثقافة الجامعية، بدون سنة نشر، ص63.

² حمدي احمد العناني، اقتصاديات المالية العامة ونظام السوق دراسة في اتجاهات الإصلاحات المالية والاقتصادية، القاهرة، الدار المصرية اللبنانية، 1992، ص128.

الفصل الأول : الإطار النظري للسياسة المالية

النوع: "أراض الدولة، فوائد سندات الخزينة ، الدين الخارجي، الضمانات، نفقات محسومة من الإيرادات.

- تخصيصات السلطة العمومية : تمثل نفقات تسيير المؤسسات العمومية السياسية وغيرها، المجلس الشعبي الوطني، مجلس الأمة، المجلس الدستوري ... الخ وهذه النفقات مشتركة بين الوزارات .
 - النفقات الخاصة بوسائل المصالح: وتشمل كل الاعتمادات التي توفر لجميع المصالح ووسائل التسيير المتعلقة بالموظفين والمعدات ويضم ما يلي : مرتبات العمال، المنح، معدات تسيير المصالح، أشغال الصيانة، إعانات التسيير
 - التدخلات العمومية : تتعلق بنفقات التحويل التي هي بدورها تقسم بين مختلف أصناف التحويلات حسب الأهداف المختلفة لعملياتها كالنشاط الثقافي، الاجتماعي والاقتصادي وعمليات التضامن تضم: إعانات للجماعات المحلية، مساهمات في الهيئات الدولية، منح دراسية ... الخ
 - 2 نفقات التجهيز: هي تلك النفقات التي لها طابع الاستثمار الذي يتولد عنه ازدياد الناتج الوطني الإجمالي وبالتالي ازدياد ثروة البلاد وتكون هـ ذه النفقات من الاستثمارات الهيكلية الاقتصادية الاجتماعية والإدارية، والتي تعتبر مباشرة باستثمارات منتجة ويضيف لهذه الاستثمارات إعانات التجهيز المقدمة لبعض المؤسسات العمومية وبصفة عامة تخصص ميزانية التجهيز للقطاعات الاقتصادية (القطاع الصناعي، الفلاحي) من أجل تجهيزها بوسائل للوصول إلى تحقيق تنمية شاملة في الوطن وهي تمثل المخطط الوطني السنوي الذي يتم إعداده في قانون كوسيلة تنفيذية لميزانية البرامج الاقتصادية، حيث أن هذه النفقات توزع على شكل مشاريع اقتصادية على كافة القطاعات وتمويلها من قبل الخزينة العمومية للدولة بنفقات نهائية كما قد يتم تمويلها بنفقات مؤقتة في شكل قروض و تسبيقات الخزينة أو من البنك وتوزع ميزانية التجهيز على ثلاثة أبواب وهي :
 - الاستثمارات المنفذة من طرف الدولة وتتمثل في النفقات التي تستند إما إلى أملاك الدولة أو إلى المنظمات العمومية.
 - إعانات الاستثمار الممنوحة من قبل الدولة.
 - النفقات الأخرى برأس مال.
- وللإنفاق العام آثار على النشاط الاقتصادي الكلي في المجتمع، باعتباره جزء من الموارد الاقتصادية فانعكاسه يكون على المتغيرات الاقتصادية، من دخل قومي واستهلاك وادخار وغيره ويكون هذا التأثير بصفة مباشرة أو غير مباشرة¹:

الفرع الأول : الآثار المباشرة للإنفاق العام على الناتج و الاستهلاك القومي

¹عبد المطلب عبد الحميد، السياسات الاقتصادية (تحليل جزئي و كلي)، القاهرة، مكتبة زهراء الشرق، 997، ص 256-258.

الفصل الأول : الإطار النظري للسياسة المالية

أما ما يطلق عليه إنتاجية الإنفاق العام، وتتوقف درجة تأثيره على الناتج على مدى كفاءة استخدامه. ويؤثر الإنفاق العام على الناتج كالتالي :

- 1 يكون لزيادة القدرة الإنتاجية أو الطاقة الإنتاجية في شكل إنفاق استثماري أثر إيجابي على الناتج القومي.
- 2 يمكن أن تكون النفقات الجارية سببا لزيادة إنتاج عناصر الإنتاج، مثل الإنفاق على التعليم والصحة والثقافة و غيرها يؤدي إلى زيادة الإنتاجية.
- 3 تؤدي كمية ونوعية الإنفاق العام إلى زيادة الطلب الفعال، ويتوقف تأثيره على مدى مرونة الجهاز الإنتاجي، فإذا كان للجهاز الإنتاجي مرونة عالية يكون الإنفاق إيجابيا والعكس. ويتم التأثير المباشر للإنفاق العام على الاستهلاك القومي بعدة مظاهر، نذكر أهمها :
 - يؤدي قيام الحكومة وأجهزتها بشراء خدمات سلع استهلاكية إلى زيادة الإنفاق القومي .
 - يؤدي توزيع الحكومة دخولا في شكل أجور ومرتببات وفوائد للمقرضين، وإعانات البطالة والدعم العيني إلى زيادة الاستهلاك القومي .

الفرع الثاني: الآثار غير المباشرة للإنفاق العام على الإنتاج و الاستهلاك القومي

يتولد الأثر غير المباشر للإنفاق العام على كل من الاستهلاك والإنتاج القومي خلال ما يعرف بأثر مضاعف الاستهلاك والذي يعني أن الزيادة الأولية في الإنفاق يؤدي إلى زيادة متتالية في الاستهلاك خلال دورة الدخل و هناك أثر يتولد عن أثر المعجل للاستثمار، فالأثر غير المباشر للإنفاق العام على كل من الإنتاج و الاستهلاك يكون من خلال مضاعفة الاستهلاك و معجل الاستثمار .

المطلب الثاني: الإيرادات العامة

الفرع الأول: تعريفها

يقصد بالإيرادات العامة كأداة مالية " مجموعة الدخول التي تحصل عليها الدولة من المصادر المختلفة من أجل تغطية نفقاتها العامة و تحقيق التوازن الاقتصادي والاجتماعي"¹.

¹ محرز محمد عباس، اقتصاديات المالية العامة، النفقات العامة، الإيرادات العامة، الميزانية العامة للدولة، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائرية، 2008، ص115.

الفصل الأول : الإطار النظري للسياسة المالية

الفرع الثاني: مصادر الإيرادات العامة:

1- موارد الدولة من أموالها الخاصة (أموال الدومين): تطلق هذه الكلمة على كل ممتلكات الدولة سواء كانت مخصصة للاستخدام العام كالطرق أو أبنية الوزارات والموانئ والممتلكات التي لم تعد للاستخدام العام بل معدة للاستعمال الخاص ومثال ذلك الأراضي الزراعية و المشاريع الصناعية والتجارية والأوراق المالية التي تكون ملكا للدولة.

2- الرسوم: تعرف بصفة عامة بأنها " مبلغ من المال يدفعه المنتفعون إلى الدولة أو لأي سلطة عامة لقاء خدمة معينة ذات نفع عام تؤديها الدولة أو السلطة العامة إليهم " ومن أمثلة ذلك الرسوم القضائية ورسوم التسجيل في الجامعة التي يجرزها أصحابها بجهدهم أو يكسبونها بدون جهد¹.

3- الضرائب: تعرف الضريبة على أنها " اقتطاع نقدي جبري تفرضه الدولة على المكلفين وفقا لقدراهم بطريقة نهائية وبلا مقابل وذلك لتغطية الأعباء العامة وتحقيق أهداف الدولة المختلفة "².

ويتضح من هذا التعريف أن الضريبة تتميز بالخصائص التالية :

- يكون الدفع نقديا .
 - تشمل الضريبة على عنصر الإلزام أي الضريبة ملزمة.
 - عمومية الضريبة (لا تستثني أحد من أفراد المجتمع).
 - أنها تدفع بغير مقابل خاص.
 - إن الضرائب تهدف لتغطية النفقات العامة.
- 3-1 أنواع الضرائب :** يقسمها كثير من مختصين المالية العامة إلى قسمين، ضرائب مباشرة و ضرائب غير مباشرة.

3-1-1 الضرائب المباشرة : وهي التي تقتطع مباشرة من الدخل أو رأس المال وتحصل هذه الضريبة عندما يتحقق الدخل مثل الضريبة على الدخل ، نظرا لتعدد مصادر الدخل فقد أصبحت الضريبة عليه ذات أهمية كبيرة في النظم الضريبية الحديثة فقد يكون المصدر من العمل أو من رأس المال أو منهما معا، وقد يكون العمل تجاريا أو صناعيا أو مهنة حرة وكل مصدر من هذه المصادر يدر دخلا يطلق عليها الدخل النوعي أو الفرعي.

3-1-2 الضرائب الغير مباشرة: وهي الضرائب التي لا تقل أهمية عن سابقتها وتسمى بضرائب الإنفاق، نظرا لإخضاع النظم الضريبية الدخل لضرائب فإنها كذلك أخضعتها لإنفاق للضرائب، وتفرض هذه

¹ رفعت المحجوب، المالية العامة: النفقات العامة والإيرادات العامة، دار النهضة العربية، الأردن، 1975، ص181.

² طارق الحاج، المالية العامة ، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 2009، ص47.

الفصل الأول : الإطار النظري للسياسة المالية

الأخيرة على الفرد عندما ينفق رأسماله أو دخله في سبيل تحقيق حاجة وعليه فإنها تفرض و تشمل جميع الضرائب التي تفرض على بيع السلع و الخدمات¹.

3-2 الآثار الاقتصادية للضرائب :

أ - أثر الضريبة على الاستهلاك : تقوم الضرائب بالتأثير بصورة مباشرة على مقدار دخل المكلفين بها بالنقصان، ويتحدد ذلك حسب معدل الضريبة، فكلما كان المعدل مرتفعا كلما كان تأثيره على مقدار الدخل أكبر و العكس صحيح .
ويترتب على ذلك تأثير حجم ما يستهلكه المكلفين خاصة أصحاب الدخول المحدودة والمتوسطة يقل دخلهم مما يدفعهم إلى التضحية ببعض السلع والخدمات وخاصة الكمالية منها وبالتالي يقل الطلب عليها، ويميل أسعارها نحو الانخفاض، إلا أن هذا القول غير صحيح بصورة مطلقة، إذ أن درجة مرونة الطلب على هذه السلع هو الذي يحدد إمكانية تأثيرها بالضريبة فالسلع ذات الطلب المرن (السلع الكمالية) يتأثر استهلاكها بالضريبة أكثر من السلع ذات الطلب غير المرن (السلع الضرورية) كالأدوية والمواد الغذائية، كما أن حجم الدخل يحدد درجة التأثير فالدخل المرتفع لا يتأثر كثيرا بالضريبة، ومن ثم لا يقلل من استهلاك هذه الفئات لأنهم عادة يدفعون الضريبة من مدخراتهم أما الدخل المنخفض فإنه يتأثر بالضريبة بصورة واضحة، إذ يقلل من استهلاك هذه الفئات و خاصة بالنسبة للسلع ذات الطلب المرن².

ب - أثر الضريبة على الإنتاج: كما رأينا من قبل أثر الضريبة على الاستهلاك بالبلد خاصة أصحاب الدخول المحدودة والمتوسطة، هذا بدوره يؤثر في الإنتاج بالنقصان كذلك يتأثر الإنتاج نتيجة تأثير الضرائب في عرض وطلب رؤوس الأموال الإنتاجية، فعرض رؤوس الأموال الإنتاجية يتوقف على الادخار ثم الاستثمار، كذلك فإن فرض الضريبة قد يؤدي إلى انتقال عناصر الإنتاج إلى فروع الإنتاج الأخرى قليلة العبء الضريبي مما يؤثر على النشاط الاقتصادي.

ج أثر الضريبة على توزيع الدخل : قد ينتج على الضريبة أن يعاد توزيع الدخل والثروة بشكل غير عادل لصالح الطبقات الغنية على حساب الطبقات الفقيرة، ويحدث هذا بالنسبة للضرائب الغير مباشرة باعتبارها أشد عبئا على الفئات الفقيرة، أما الضرائب المباشرة فهي تؤثر على الطبقات الغنية ومستوى الادخار. ومما هو جدير بالذكر أن الطريقة التي تستخدم بها الدولة الحصيلة الضريبية تؤثر على نمط التوزيع فإذا أنفقت الدولة هذه الحصيلة في شكل نفقات تحويلية أو ناقلة بمعنى تحويل الدخل من طبقات اجتماعية معينة إلى طبقات أخرى دون أية زيادة في الدخل، بحيث تستفيد منها الفئات الفقيرة فإن هذا يؤدي إلى تقليل التفاوت بين الدخول.

¹ حمدي احمد العناني ، مرجع سبق ذكره ص244.

² محرز محمد عباس ، مرجع سبق ذكره، ص268

الفصل الأول : الإطار النظري للسياسة المالية

الفرع الثالث :آثار الإيرادات العامة

تختلف آثار الإيرادات العامة بحسب اختلاف أنواعها فحصول الدولة على الإيرادات العامة بواسطة الضرائب مثلاً يترتب عليه آثار اقتصادية واجتماعية معينة .
من الناحية الاجتماعية تتدخل الدولة بواسطتها لغرض تقليل التفاوت بين الطبقات الاجتماعية وتحقيق نوع من العدالة الاجتماعية، أما من الناحية الاقتصادية فهي وسيلة لتغطية النفقات العامة وكذا تحقيق سياسة الدولة الاقتصادية والاجتماعية.

المطلب الثالث :السياسة الائتمانية العامة

تحتاج الدولة في كثير من الأحيان إلى إنفاق مبالغ كبيرة على مختلف أوجه الإنفاق العام حيث لا تسمح الإيرادات الدورية المنتظمة (وبشكل خاص الضرائب) بتغطيتها، لذلك تلجأ الدولة في مثل هذه الأحوال إلى اقتراض المبالغ التي تحتاجها، وبهذا تحصل على الموارد المالية اللازمة والمطلوبة. وتعرف هذه العملية بالقرض العام الذي يعد مورداً من موارد الدولة الائتمانية، وإن كان لا يتصف بالدورية والانتظام¹.
الفرع الأول : ماهية القرض أو الدين العام :

يشير القرض أو الدين العام إلى جميع أنواع القروض التي تحصل عليها الدولة سواء من مصادر داخلية أو خارجية².

عبر الأستاذ Findlay Debt عين الدين العام بمصطلح الدين الوطني National Debt³، حيث عرف الدين الوطني على أنه ذلك الدين الذي يجعل الدولة مدينة لرعاياها أو رعايا دول أخرى⁴.
وحسب الأستاذ P.E.Taylor يمثل الدين أحد أشكال التعهد من قبل الخزينة بالدفع لأصحاب هذا التعهد قيمة أصل الدين بالإضافة إلى تقديم فائدة عن هذا الأصل في معظم الحالات، يتم اللجوء إلى الاقتراض من أجل توفير الأموال اللازمة لتمويل العجز الجاري⁵.
وبصفة عامة، يقصد بالقرض أو الدين العام تلك المبالغ النقدية التي تقترضها الدولة أو الهيئات العامة الأخرى من الأفراد، الهيئات الوطنية والأجنبية أو من المؤسسات الدولية مع التعهد بتسديد أصل الدين و دفع الفوائد عن مدته وفقاً لشرط العقد .

¹عادل أحمد حشيش ، أساسيات المالية العامة ، دار النهضة العربية للطباعة و النشر ، بيروت 1992، ص220.

²T.R. Jain et al . ; “ Macroeconomics: Money, Banking and Public Finance”, V.K . Publications; New Delhi;2006; p433.

³R.K. Suri ;J.K.Budhiraja, Namita Rajput, “A Text Book of I.S.C .Economics “;Vol.II;pitambar Publishing Company (p) Ltd;New Delhi;2006 ; p 411.

⁴ T.R. JAIN . « Public Finance and International Trad »,V.K.Publications;New Delhi ;2009-10;P96.

⁵S.N.Chand , « public Finance “;Atlantic publishers and Distributors (p) Ltd;New Delhi; India;2008;p224.

الفصل الأول : الإطار النظري للسياسة المالية

وقد أشار J.K.Mehta إلى أن الدين العام هو ظاهرة حديثة نسبيا جاءت إلى حيز الوجود مع تطور الشكل الديمقراطي للدولة في العالم¹.

حيث فضل الفكر الاقتصادي الكلاسيكي الذي كان سائدا اب ان الدولة الحارسة سياسة الميزانية المتوازنة، واعتبر القروض العامة مصادر استثنائية لا يجوز اللجوء إليها إلا في أضيق الحدود، لأن هذه القروض تؤدي إلى نقص رؤوس الأموال المخصصة للاستثمار الخاص²، وبالتالي فإن عجز الميزانية يؤثر سلبا على معدل نمو تكوين رأس المال، ويخفض الدخل الوطني و المستويات المعيشية للأفراد في المستقبل.³

في حين قامت النظرية الكيترية بانتقاد وجهة النظر الكلاسيكية وأثبتت أن الاقتصاد الحر قد يميل إلى التوازن عند اقل من مستوى التشغيل الكامل، مما يدل على وجود موارد عاطلة عن العمل في القطاع الخاص لفترة طويلة نسبيا في ظل غياب الإجراءات التصحيحية أو التعويضية للدولة، ومن هنا ظهرت أهمية التمويل بالعجز وبالتالي الدين العام كأداة أساسية لضمان مستوى كاف من الطلب الفعلي و الحد من التقلبات الاقتصادية، حيث يتم تفضيل ارتفاع الدين الحكومي في أوقات انخفاض الطلب الكلي وارتفاع معدلات البطالة من أجل استعادة توازن التشغيل الكامل.⁴

إضافة إلى ذلك أصبحت الدول المتخلفة تعتمد أساسا على القروض العامة وخاصة القروض الأجنبية من أجل تمويل عملية التنمية الاقتصادية، حيث تزايد عبء الديون الخارجية لهذه الدول بشكل هائل وغير متناسب تماما مع قدرتها على خدمة هذه الديون⁵.

الفرع الثاني: أشكال الدين العام

ينطوي الدين العام على القروض العامة، والتي يمكن تصنيفها بطرق مختلفة تبعا للمعيار الذي يستند عليه كل تصنيف كما يلي :

أ/ من ناحية طبيعة القرض : تصنف القروض العامة وفقا لطبيعتها إلى قروض اختيارية وقروض إجبارية

- القروض الاختيارية : الأصل في القروض العامة أن تكون اختيارية⁶، وهي تشير إلى تلك القروض التي تحصل عليها الدولة من الأفراد بصفة إرادية أو اختيارية⁷، حيث يكون الأفراد أحرارا في تقرير

¹S.N.Chand ;op.cit.P223.

²محمد سعيد فرهود ، « مبادئ المالية العامة » ، مديرية الكتب و المطبوعات الجامعية ، حلب ، 1978-1979، ص309.

³ James D.Gwartney .Richard L. Stroup,RusselS.Sobel ;David A.Macpherson;”Economics:Private and Public Choice” ,Thomson Learning Academic ;Inc,U.S.A;2006;p649.

⁴ReinhardNeck ;Jan-Egbert ;Sturm “eds”,Sustainabilit of Public Debt : Introduction and Overview”; 2008 ; p2.

⁵S.N.Chand ;op.cit ;p223.

⁶عادل احمد حشيش ، مرجع سبق ذكره ، ص 226.

⁷R.K.Suri,J.K.budhiraja,Namita Rajput ; A Text Book of I.S.C.Economics ;op .cit;p414.

الفصل الأول : الإطار النظري للسياسة المالية

الاكتتاب أو عدم الاكتتاب في القرض العام، بالتالي تستطيع الدولة عن طريق القرض العام الاختياري الحصول على ما تحتاج إليه من أموال دون أن تستخدم سلطة الجبر في ذلك¹، وفي هذه الحالة تقوم الدولة بتسديد قيمة الدين مع الفوائد وفقا لشروط العقد².

● **القروض الإجبارية** : تمتلك تلك القروض التي تحصل عليها الدولة من الأفراد بصفة إلزامية أو إكراهية³، حيث تمارس الدولة صلاحياتها وسلطاتها القانونية في هذه الحالة وتجبر الأفراد والهيئات على الاكتتاب في هذه القروض⁴، وتلجأ الدولة عادة إلى هذا النوع من القروض في الحالات الطارئة مثل الحروب والأزمات، وخلال فترات التضخم من أجل تخفيض حجم القدرة الشرائية المتاحة للأفراد⁵، وقد أشار H.Dalton إلى أن القرض الإجباري هو نادر في المالية العامة الحديثة حيث يجمع بين عيوب كل من الخزينة و القرض الاختياري في حين يفتقر إلى مزايا كل منهما⁶.

ب من ناحية مصدر القرض: تصنف القروض العامة حسب مصدرها إلى قروض داخلية وقروض خارجية.

● **القروض الداخلية** : حسب H.Dalton يكون القرض داخليا إذا قام الاكتتاب في سندات الأفراد أو المؤسسات المتواجدة داخل المنطقة التي تقع تحت سيطرة السلطة العامة المقترضة، فالقروض الداخلية يتم إصدارها في السوق الداخلية ويكتتب بها بالعملة الوطني⁷، وهذه القروض يمكن أن تكون إما اختيارية أو إجبارية.

تساعد القروض الداخلية على تحقيق التوزيع العادل للدخل في البلد، ولكن في نفس الوقت قد لا تستطيع تلبية جميع متطلبات التنمية الاقتصادية، لذلك يتم اللجوء كذلك إلى القروض الخارجية المضمونة من الدول الأجنبية.

● **القروض الخارجية**: وهي تشير إلى تلك القروض التي تحصل عليها الدولة من الحكومات الأجنبية أو من الأشخاص الطبيعيين أو المعنويين المقيمين في الخارج، وكذلك القروض التي تحصل عليها الدولة من الهيئات الدولية مثل البنك العالمي، وصندوق النقد الدولي⁸.

¹ محمد سعيد فوهود، مرجع سبق ذكره، ص 310.

² T.R.Jain ; « public Finance and International Trade » ,op.cit,p101.

³ R.K.Suri,J.K.budhiraja,Namita Rajput ; A Text Book of I.S.C.Economics ;op .cit;p414.

⁴ M.C.Vaish ;Essentials of Macroeconomic Management ;VIKAS Publishing House pvt.Ltd;New Delhi;2009 ;p386.

⁵ M.maria John Kennedy ; « Public Finance” PHI Learning PRIVATE Limited.New Delhi;2012.p202.

⁶ Hugh Dalton, “Principles of Public Finance”; Routledge Library Editions;London;First Published in 1922; Reprinted in 2003 .p244.

⁷ AmbarGhosh,ChandanaGhosh, « Economics of the public Sector » ;PHI Learning pvt.Ltd,New Delhi 2008, p269.

⁸ R.K.Suri,J.K.budhiraja,Namita Rajput ; A Text Book of I.S.C.Economics ;op .cit;p414.

الفصل الأول : الإطار النظري للسياسة المالية

بمعنى آخر فهي عبارة عن قروض يتم إصدارها خارج إقليم الدولة ويكتتب بها بالعملات الأجنبية، وتمثل القروض الخارجية عادة قروض اختيارية.

تشكل القروض الخارجية أهمية كبيرة بالنسبة للدول المتخلفة حيث تساعدها على تغطية نقص رؤوس الأموال الموجودة في السوق المحلية وذلك من أجل تمويل المشاريع الاقتصادية والاجتماعية للدولة، إضافة إلى أنها تجلب العملات الأجنبية اللازمة التي بواسطتها يمكن لأي بلد تصحيح الاختلال في ميزان المدفوعات، وتجنب أزمات الصرف أو الأزمات النقدية.

ولكن في المقابل، ينبغي عدم الإفراط في إصدار القروض الخارجية لأنها تحمل في طياتها بعض المساوئ فهذه القروض تثير خطر تدخل الدول الأجنبية الدائنة في الشؤون الداخلية الاقتصادية، السياسية والعسكرية للدولة المدينة¹، مما يجعل بالتالي حرية البلد معرضة للخطر، كما تشكل كذلك هذه القروض عبئا على الثروة القومية الكلية للبلد المقترض حيث تساهم في هجرة رؤوس الأموال من البلد على شكل معدلات فائدة مرتفعة على القروض الخارجية².

ج- من ناحية الاستخدام: تصنف القروض العامة حسب الاستخدام إلى قروض منتجة وقروض غير منتجة:

● **القروض أو الديون المنتجة:** تشير إلى تلك الديون التي تخصصها الدولة لأغراض إنتاجية مباشرة³، حيث يتم استخدامها في المشاريع التي تدر إيرادات مثل: السكك الحديدية، إنشاء محطات توليد الكهرباء، مشاريع الري، وسائل النقل،... الخ وقد أطلقت Ursula Hicks على هذه الديون مصطلح الديون النشيطة، نظرا لأنها تلعب دورا نشيطا وفعالا في زيادة الطاقة الإنتاجية للبلد، ويتم تسديد الديون المنتجة انطلاقا من الإيرادات الناتجة عن المشاريع التي تخصص لها هذه الديون⁴.

● **القروض أو الديون غير المنتجة:** الديون غير المنتجة وهي تلك الديون التي لا تأتي بإيرادات حيث يتم استخدامها لأغراض إنتاجية مباشرة، مثلا: يتم إنفاق هذه الديون على الحروب، المجاعات، الكوارث الطبيعية.... الخ، وقد عرفها Findlay Shirras على أنها تلك الديون التي لا تقابلها أصول حالية أو قائمة، كما أطلقت Ursula Hicks على هذه الديون

¹ محمد سعيد فرهود، مرجع سبق ذكره، 348.

² M.C.Vaish ; « Essentials of Macroeconomic Management »; op.cit; p 387.

³ J.R. Gupta ; « Public Economics In India, Theory and Practice » ;Atlantic Publishers and Distributors (p) Ltd, New Delhi ; 2007.p223.

⁴ M.Maria john Kennedy ; « Public Finance » , op.cit, p202.

الفصل الأول : الإطار النظري للسياسة المالية

مصطلح الديون ذات الحمل أو العبء الثقيل أو القروض غير النشيطة، فهذه الديون لا تضيف إلى الطاقة الإنتاجية للبلد، كما يقع عبؤها على الاقتصاد بأكمله¹.

د - من ناحية طول مدة القرض: تصنف القروض العامة من حيث مدة القرض إلى قروض مؤبدة أو غير قابلة للسداد، وقروض مؤقتة أو قابلة للسداد .

- القروض المؤبدة أو غير قابلة للسداد: ويقصد بها تلك القروض التي تلتزم فيها الدولة بدفع فوائدها بصفة منتظمة دون أن تحدد تاريخاً معيناً لتسديد قيمة القرض إلى المكتتبين، ومن ثم يكون للدولة الحرية المطلقة في اختيار الوقت المناسب للسداد، فهذا النوع من القروض قد يغري الحكومات على عدم السداد، مما يؤدي إلى تراكم الديون على الدولة وازدياد أعباء الفوائد المدفوعة عنها².
- القروض المؤقتة أو القابلة للسداد: تشير تلك القروض التي تلتزم الدولة بتسديد قيمتها في تاريخ معين يحدد مسبقاً، مع الالتزام كذلك بدفع الفوائد عنها بصفة منتظمة، فهذه القروض تفرض على الدولة ضرورة السداد في المدة المنصوص عليها في القرض مما يؤدي إلى تقليل مديونيتها و بالتالي تزيد قدرتها على الاقتراض في المستقبل³.

ويمكن تقسيم القروض المؤقتة من حيث مدتها إلى قروض قصيرة الأجل، قروض متوسطة الأجل، وقروض طويلة الأجل.

يقصد بالقروض القصيرة الأجل تلك القروض التي لا تتجاوز مدتها سنة واحدة مثل اذونات الخزينة فهي عبارة عن سندات قصيرة الأجل تتراوح مدتها ما بين 3 إلى 6 أشهر أو حتى سنة، تصدرها الخزينة العامة بغرض تغطية احتياجات النفقات العامة في فترات العجز الموسمي في الميزانية الناتج عن تأخر تحصيل بعض الضرائب وخصوصاً منها الضرائب المباشرة.

ويطلق عليها كذلك اسم الديون العائمة أو السائرة، فالدولة لا تخصص صندوقاً مستقلاً لتسديد هذه الديون، لأنها تعتمد في ذلك على الإيرادات المحصلة من مصادر أخرى⁴.

أما القروض المتوسطة الأجل تشمل تلك القروض التي تتراوح مدتها من سنة إلى عشر سنوات، والقروض الطويلة الأجل هي تلك التي تتجاوز مدتها عشر سنوات، وهي عادة ما تصدر لتمويل المشاريع الاستثمارية العامة مثل: الريوسائل النقل، وإقامة بعض الصناعات الثقيلة الضرورية للتنمية الاقتصادية للبلد، أو من أجل تغطية نفقات الحروب أو الدفاع الوطني⁵، ويطلق على القروض المتوسطة

¹T.R.Jain,op.cit.p101.

²M.C.VAISH .op.cit.p388.

³محمد سعيد فرهود ، مرجع سبق ذكره ، ص 312.

⁴ S.N. Chand ; op.cit.p228.

⁵ عادل أحمد حشيش ، مرجع سبق ذكره ، ص 228.

الفصل الأول : الإطار النظري للسياسة المالية

والطويلة الأجل مصطلح الديون المثبتة، وحسب Findlay Shirras يمثل الدين المثبت ذلك الدين الذي يستحق سداده في تاريخ بعيد نسبيا في حين يتم دفع الفائدة عنه بصورة منتظمة¹. حيث تقوم الدولة في هذه الحالة بإنشاء صندوق الدين تضع فيه مبالغ محددة سنويا، وعند حلول تاريخ الاستحقاق يتم تسديد قيمة الدين انطلاقا من هذا الصندوق².

الفرع الثالث : الآثار الاقتصادية للدين العام.

تؤثر القروض العامة كمورد ائتماني على الإنتاج القومي توزيع الدخل، الاستهلاك، ومستوى الأسعار، وبذلك تساهم في تحقيق أهداف السياسة المالية. وتجدر الإشارة إلى أن كل الضرائب والقروض تساهم بشكل فعال في تمويل النفقات العامة في المجتمعات الحديثة، غير أن لكل منهما آثارا اقتصادية مختلفة، ويرجع ذلك إلى أن القروض تعد في الأصل اختيارية بينما الضرائب فهي إجبارية ، وأن القروض لا يترتب عليها نقص في ثروة الأفراد كالضرائب ولكن يترتب عليها تغير في شكل تلك الثروة، وأن مصدر الأموال المقترضة يختلف عادة عن مصدر الأموال التي تدفع كضريبة ويمكن توضيح الآثار الاقتصادية للدين العام على النحو التالي:

1 آثار الدين العام على الإنتاج القومي: لا شك أن للدين العام و بغض النظر عن مصدره، آثارا تجميعية

على مستوى الإنتاج القومي، حيث تتوقف هذه الآثار أساسا على كيفية وأسلوب إنفاق حصيلة القروض³، ويمكن للدين العام أن يؤثر ايجابيا على الإنتاج القومي في الحالات التالية:

- إذا تم استخدام الدين العام كأداة للقيام ببعض المشاريع الصناعية، فإن ذلك سيرفع مستوى الإنتاج الوطني، كما يساهم كذلك في توفير المزيد من فرص العمل للأفراد، وبالتالي ترتفع مداخيلهم وتريد قدرتهم على الادخار⁴.
- كذلك، فإذا تم استخدام الدين العام في المشاريع الاستثمارية التي تدر دخلا (إما بطريقة مباشرة أو غير مباشرة) لدرجة أنه يمكن استخدام هذه المداخيل في تسديد أصل الدين ودفع الفوائد مثل مشاريع الري والصرف، تطوير وسائل النقل، مشاريع الطاقة... الخ، فإن الدولة لن تقوم بفرض ضرائب جديدة بهدف الوفاء بديونه، وبالتالي سيساهم ذلك في تشجيع تكوين رأس المال، كما يساعد أيضا على تنمية و تطوير الإنتاج المحلي.

ومن جهة أخرى قد يكون للدين العام كذلك أثرا سلبيا على الإنتاج، حيث يظهر ذلك في الحالات التالية:

¹S.N. Chand ; op.cit.p228.

²R.K. Suri et al ; op.cit.p413-414.

³عادل احمد حشيش ، أساسيات المالية العامة ، مرجع سابق ،ص255.

⁴T.R.Jain ; « public finance and International Trade » ; op.cit ; p106.

الفصل الأول : الإطار النظري للسياسة المالية

- إن استخدام الدين العام لتمويل الأنشطة غير المنتجة يدفع الدولة إلى فرض ضرائب جديدة من أجل تسديد أصل الدين و الفوائد في هذا الشأن مما يؤثر بالتالي سلبا على الإنتاج .
- يؤدي الدين العام إلى تخفيض ميل ورغبة الأفراد في العمل والادخار، فمن جهة، عندما يتعود الأفراد على الحصول على دخل معين من خلال استثمار أموالهم في الدين العام، فإن ذلك سيخفض رغبتهم في العمل¹، ومن جهة أخرى، بهدف تسديد أصل الدين وفوائده، سيضطر الأفراد إلى دفع جزء هام من دخلهم على شكل ضرائب، مما يؤثر بالتالي سلبا على رغبتهم في الادخار .
- خلال فترات الحروب والأزمات يرتفع المستوى العام للأسعار وبالتالي يرتفع معدل التضخم، وبناء على ذلك تلجأ الدولة إلى الدين العام للحصول على موارد مالية إضافية، حيث مهما كانت القيمة الاسمية للدين العام الذي يتم الحصول عليه فإن قيمته الحقيقية ستكون أقل، ولكن مع زوال الحروب ينخفض المستوى العام للأسعار، وتقوم الدولة بفرض الضرائب من أجل تسديد الدين العام، ولكن في هذه الحالة مهما كانت القيمة الاسمية للضرائب التي يدفعها الأفراد فإن قيمتها الحقيقية ستكون مرتفعة نظرا لارتفاع القيمة الحقيقية للنقود نتيجة لانخفاض الأسعار².

2 آثار الدين العام على إعادة توزيع الدخل القومي : يتوقف أثر الدين العام على إعادة توزيع الدخل القومي أساسا على ثلاثة عوامل وهي :

- إنفاق النقود المقترضة: يساهم برنامج الإنفاق الحكومي الممول عن طريق الاقتراض في رفع الدخل الفعلي للأشخاص الذين يستفيدون من هذا الإنفاق دون أن ينخفض الدخل الحقيقي لأصحاب السندات³، فإذا كان هدف الإنفاق الحكومي هو توفير أكبر قدر من الرفاهية الاقتصادية للفئات ذات الدخل المنخفض والمحدود، فإن ذلك سوف يعمل على الحد من التفاوت الاجتماعي والتالي تحقيق العدالة في توزيع الدخل بين أفراد المجتمع⁴، ولكن في المقابل إذا ترتب على الإنفاق زيادة القوة الشرائية بنسبة أكبر من زيادة كمية السلع والخدمات، فإنه قد يؤدي إلى التضخم النقدي، مما يجعل بعض الآثار الإيجابية للدين العام على توزيع الدخل القومي حيادية، إضافة إلى ذلك، فإن استخدام الدين العام في الأنشطة الإنتاجية يساهم في رفع مستويات العمالة والدخل للفئات الفقيرة من المجتمع، وبالتالي ستخفف درجة التفاوت في توزيع الدخل، كما أن هذه الفئات قد لا تضطر إلى تحمل عبء سداد الديون لأن ذلك سيكون ممكنا من خلال الإيرادات الناتجة عن المشاريع الإنتاجية، في حين أنه إذا تم تخصيص الدين العام لأغراض غير منتجة، فإن الجزء الأكبر من عبء

¹J.R.Gupta ;op.cit ;p229.

²T.R.Jain ; « public finance and International Trade » ; op.cit ; p107

³عادل أحمد حشيش ، أساسيات المالية العامة ، مرجع سبق ذكره ، ص255.

⁴ M.C.VAISH op.cit,p391

الفصل الأول : الإطار النظري للسياسة المالية

- الضرائب المفروضة من أجل سداد هذه الديون ستتحملة الطبقات الفقيرة (لأنه عادة تكون غالبية سندات القرض العام مملوكة من قبل الفئات الغنية وبالتالي سيتم تسديد أصل الدين والفوائد في هذا الشأن إلى هذه الفئات)، ونتيجة ذلك، سترتفع درجة التفاوت في توزيع الدخل القومي¹.
- مصدر تمويل فوائد القرض : إذا كانت فوائد القرض تمول من جهاز ضريبي يقوم أساسا على الضرائب المباشرة النسبية أو الضرائب غير المباشرة (وخاصة تلك المفروضة على السلع الضرورية) فإن هذا يعني أن الطبقات الفقيرة هي التي تتحمل غالبية العبء، ومن ثم فإن أثر الدين العام على إعادة توزيع الدخل القومي يتجه إلى زيادة حدة التفاوت بين الطبقات الاجتماعية. أما إذا كانت فوائد القروض تمول من جهاز ضريبي يقوم أساسا على الضرائب التصاعدية، فإن هذا يعني أن الطبقات الغنية هي التي تتحمل غالبية العبء، ومن ثم فإن أثر الدين العام على إعادة توزيع الدخل القومي يتجه إلى تقليل حدة التفاوت والتباين، وبالتالي زيادة التقارب بين الطبقات الاجتماعية².
 - الجهة التي تحصل الفوائد: ويقصد بها الطبقة المالكة لسندات القرض العام التي تستلم فوائد هذه السندات. حيث أن إصدار سندات القرض بقيمة مرتفعة يعني أن الأغنياء هم الذين يكتبون فيها، أي أن غالبية السندات تكون مملوكة من قبل الطبقة الغنية، وبالتالي فإن إعادة توزيع الدخل القومي تتجه إلى زيادة التفاوت بين الطبقات الاجتماعية، في حين أن إصدار السندات بقيمة منخفضة يعني أن الطبقات المتوسطة و الشعبية تستطيع أن تكتسب بها، وذلك إذا تم الاعتماد في الدين العام على المدخرات الصغيرة، مدخرات الحسابات البريدية والودائع البنكية الصغيرة، فهذا يعني أن الفئات الضعيفة من المجتمع ستتحصل على فوائد هذه الديون، ومن ثم فإن إعادة التوزيع تتجه إلى تحقيق المساواة خاصة إذا اقترن ذلك بنظام ضريبي يقوم أساسا على الضرائب التصاعدية.
- 3 آثار الدين العام على مستوى الاستهلاك: في حالة لجوء الدولة إلى رأس المال الخاص، فإن الأفراد عادة ما يكتبون في سندات القروض العامة من مدخراتهم المخصصة للاستثمار أو من حصيلة بيع ما يمتلكونه من سندات المشاريع الخاصة، لذلك في هذه الحالة فإن الاقتراض العام لا يؤثر كثيرا في حجم الاستهلاك إلا إذا احتوت السندات على مزايا تغري الأفراد على زيادة الادخار وتقليل الميل إلى الاستهلاك، ففي الأوقات التي تقنن الدولة فيها الاستهلاك عن طريق البطاقات - كما هو الحال في فترات الحروب و الأزمات -، يزداد الميل للادخار في القروض العامة بسبب قلة مجالات الاستهلاك. بل قد يزداد الميل للادخار في هذه الفترات أيضا عن طريق الالتزام عندما تصدر الدولة قرضا اجباريا، حيث يضطر الأفراد إلى تخفيض مستوى استهلاكهم الحالي من أجل استثمار

¹T.R.Jain ; op.cit ; p107

²محمد سعيد فرهود ، مرجع سبق ذكره ، ص332.

الفصل الأول : الإطار النظري للسياسة المالية

الأموال في الدين العام، كذلك اذا تم تخفيض الدين العام لأغراض غير منتجة، فإن الدولة سوف تضطر إلى فرض ضرائب اضافية من أجل تسديد هذا الدين، مما يؤدي بذلك إلى انخفاض مستوى الاستهلاك.

ومن ناحية أخرى، يلاحظ أن إصدار بعض القروض العامة قد يزيد الميل للاستهلاك. ويحصل هذا الأمر في أوقات التضخم حيث يشعر الأفراد أن اكتتابهم في القروض العامة سوف يؤدي إلى انخفاض القيمة الشرائية للنقود التي اكتتبوا بها فيتحجرون إلى شراء السلع الاستهلاكية بدلا من شراء السندات العامة¹.

كذلك فإن إنفاق حصيلة الأموال المقترضة على الأنشطة الإنتاجية يؤدي إلى ارتفاع مستوى الإنتاج في البلد، وبالتالي ارتفاع عرض السلع الاستهلاكية الذي يساهم في زيادة مستوى الاستهلاك. 4 آثار الدين العام على مستوى الأسعار " التضخم و الانكماش ":

يؤثر الدين العام كذلك على مستوى الأسعار، حسب Keynes تستمر الأسعار في الارتفاع خلال فترات التضخم، فإذا قامت الدولة ببيع السندات العامة من أجل كبح ارتفاع الأسعار، فإن ذلك سيؤدي إلى انخفاض كمية النقود المتاحة لدى الأفراد، و المعدة للتوظيف في الأوراق المالية الجديدة للمشروعات الخاصة أو للإقراض لها، وبالتالي سينخفض مستوى الطلب مما يؤدي إلى انخفاض الأسعار.

وفي حالة قيام الدولة بالاقتراض من البنوك التجارية التي تختلف عن الافراد والمؤسسات المالية في أنها تستطيع خلق قوة شرائية اضافية، فانه لا يترتب على ذلك اية آثار انكماشية، بل له على العكس من ذلك آثار توسعية ما دامت لدى البنك احتياطات زائدة وبالتالي يمكنه تقديم قروض اضافية تزيد عدة مرات على تلك الاحتياطات دون ان يضطر الى تخفيض قروضه للمشروعات الخاصة، اما اذا لم يكن لديه احتياطات زائدة فان شراءه للسندات العامة يكون على حساب القروض الاخرى².

كذلك فان البنك المرزي يكتب في سندات القرض العام عن طريق خلق قوة شرائية جديدة، كما في حالة البنوك التجارية التي لديها احتياطات فائضة، حيث يترتب على اقتراض الدولة من البن المركزي آثارا توسعية بدون شك وفيما يخص انفاق الاموال المقترضة، فانه يترتب على انفاق حصيلة القرض الداخلي داخل الدولة آثارا توسعية اكثر مما يترتب على انفاق حصيلة الضرائب، ويزداد مدى تلك الآثار التوسعية اذا كان مصدر الاموال المقترضة اموالا عاطلة او اموالا خلقتها البنوك التجارية والبنك المركزي، إذ يضاف طلب الدولة على السلع والخدمات إلى طلب الأفراد بدلا من أن يحل محله.

¹ محمد سعيد فرهود، مرجع سابق، ص 332.

² عبد المنعم فوزي، مرجع سابق، ص 370.

الفصل الأول : الإطار النظري للسياسة المالية

وإذا كان هناك جانب كبير من القوى الانتاجية عاطلا أثناء الفترة التي تنفق فيها الدولة حصيلة القرض، فإن زيادة الطلب الناشئة حينئذ.

المبحث الثالث : أهداف السياسة المالية

تعد السياسة المالية أحد أهم أدوات السياسة الاقتصادية التي يمكن من خلالها التأثير على حركة المتغيرات الاقتصادية والتأثير على الطبقات والشرائح الاجتماعية على اعتبار أن هذه الأدوات والإجراءات تطبق على الأفراد والجماعات البشرية ، لذلك تعدد أهداف السياسة المالية وتتشابك في إطار المجتمع الاقتصادي ونبلاء على ذلك نلاحظ أنها تسعى لتحقيق الأهداف التالية :

المطلب الأول : تحقيق العدالة الاجتماعية

ركزت الأفكار والنظريات الاجتماعية منذ فجر التاريخ على العدالة الاجتماعية، لكن الممارسات العملية والحكام كانوا يصدرون القوانين والأحكام التي تحقق مصالح مجموعة صغيرة من الأفراد وبذلك كانت العدالة شبه غائبة في أكثر المجتمعات، فالعدالة في المفهوم السياسي والاقتصادي والاجتماعي تعني مساواة الناس أمام القانون والاستفادة من الخيرات العامة وتحقيق التكافل بين الأغنياء والفقراء و إزالة مظاهر التمييز كلها بين الأفراد بغض النظر عن اللون أو الأصل أو الجنس . إن العدالة الاجتماعية أو المساواة كما يعدها البعض إنما تعني أن يتمتع الجميع بالحقوق و الحريات دون تمييز¹.

إن مفهوم العدالة الاجتماعية الذي يرتبط بالإنصاف أو المساواة قد تطور و ارتبط بالديمقراطية لأن سلطة الحاكم المنتخب أصبحت مرهونة بالفاعلين الاجتماعيين أي بصناديق الاقتراع، ولذلك أصبحت الحكومات تخاف من الاستبداد والظلم وتحقيق مصالح طبقة على حساب طبقة أخرى . وفي هذا الإطار يرى " آلان تورين " المفكر الفرنسي أن المواطنة والتلاحم الاجتماعي والانتماء للدولة أو القومية والارتباط بثقافة معينة وتاريخ مشترك قد يستثمرها الحاكم لتحقيق مصالح البعض على حساب البعض الآخر، وبذلك تزول العدالة وهو يركز على الديمقراطية أكثر من تركيزه على العدالة الاجتماعية التي قد يخنفي وراءها الحاكم لتحقيق بعض المصالح الخاصة².

فالديمقراطية و الانتخابات الحرة أصبحت الأداة الهامة لتحقيق العدالة الاجتماعية، والسؤال المطروح حاليا هو: كيف تستطيع الديمقراطية تحقيق العدالة الاجتماعية في المجال المالي و الضريبي ؟. إن تطبيق مبدأ التجنيد الإجباري على جميع الرعايا يعني عدالة اجتماعية، فإذا أعطت الدولة مجموعة من الأفراد صفة الإعفاء يعي أنها غير ديمقراطية ولا تحقق العدالة، وفي المجال المالي فإن فرض الضرائب على جميع

¹ تامر محمد الخزرجي ، النظم السياسية الحديثة و السياسات المالية ، دار مجدلاي للنشر ، عمان 2004 ، ص198.

² آلان تورين ، ما الديمقراطية ؟ ، ترجمة عبود كاسوحة ، منشورات وزارة الثقافة ، دمشق 2000 ، ص48.

الفصل الأول : الإطار النظري للسياسة المالية

المواطنين يعي تحقيق العدالة الضريبية لكن السؤال المطروح: هل تفرض الضرائب بمعدلات متساوية على جميع الأفراد لتحقيق العدالة؟.

بالطبع يجب على الدولة فرض الضرائب استنادا للدخل ووضع المكلف و الثروة، وهنا تدخل في إطار التنظيم الفني للضرائب، ضرائب مباشرة و ضرائب غير مباشرة ، و لكل نوع من هذه الضرائب سلبياته وإيجابياته، فالضرائب غير المباشرة غير عادلة لأنها لا تأخذ وضع المكلف بعين الاعتبار، فمثلا فرض ضريبة 10 دينار على علبه سجائر لا يراعي وضع هذا المستهلك المالي هل هو غني أو فقير؟ أما الضرائب المباشرة فهي ضرائب عادلة لأنها تأخذ وضع المكلف بعين الاعتبار، فالمالك الذي يملك مصنعا و متجرا و تجارة الاستيراد والتصدير، لا يمكن أن يدفع ضريبة مثل العامل أو الموظف الذي يتقاضى راتبا في نهاية الشهر، فالضريبة المباشرة على هذا المكلف الغني يجب أن تكون مرتفعة في حين يجب أن تكون ضريبة الآخر متدنية .

كذلك ثمة من يسأل هل فرض ضريبة بمعدل 15% على الموظف و التاجر تكون عادلة لأنها متساوية في المعدل ؟ بالطبع لا تكون هذه الضريبة عادلة لأن عبء 15 % على الموظف هو أكبر بكثير من عبئها على دخل التاجر، لأن التاجر أشبع الحاجات الأساسية فيما لم يستطيع الموظف إشباع حاجاته الأساسية وهو في حالة عجز مالي مستمر نظرا لارتفاع الأسعار مقابل ثبات الأجور.

و استنادا لذلك نعرف العدالة الضريبية أنها هي فرض ضرائب أو معدلات ضريبية متساوية على جميع المكلفين و الأموال الخاضعة للضريبة ولا يجوز إعفاء بعض الأفراد أو الشرائح أو القطاعات الاقتصادية دون مبررات موضوعية تستند لسياسة الدولة أو حالة الاقتصاد الوطني، وتتمثل خصائص العدالة الضريبية فيما يلي:

- تساوي المعدلات الضريبية أو الضرائب المفروضة فلا يجوز فرض معدل مرتفع لصناعة الغزل ومعدل منخفض لصناعة النسيج مثلا.
- معاملة العاملين في قطاع معين نفس المعاملة الضريبية، أي إخضاع جميع العاملين مثلا في صناعة المنظفات لنفس المعدلات الضريبية كما يجب أن يخضع العاملون في التجارة لنفس المعدلات الضريبية دو تمييز .
- إعفاء ذوي الدخل المحدود وخاصة الموظفين والعمال وغير العاملين (العاطلين عن العمل) وذوي الدخل دون حد الكفاف .
- أن التمايز في الضرائب و المعدلات الضريبية يجب أن يستند لمبررات اقتصادية مثل تحفيز الإنتاج في قطاع معين أو تشجيع الاستثمار أو التصدير أو أحيانا فرض ضرائب مرتفعة على الصناعات المضرة بالصحة العامة مثل الكحول و التبغ و غيرها.

الفصل الأول : الإطار النظري للسياسة المالية

تعد العدالة الضريبية أحد أهم أدوات السياسة المالية لأنها تدفع الأفراد وتحفزهم على المساهمة في الأعباء العامة، وهنا يجب التركيز على مكافحة التهرب الضريبي، لأن التهرب يساعد البعض على تحقيق ثروات خاصة على حساب الآخرين ويدفع الأكثرية إلى عدم الاهتمام بالشؤون العامة وإيجاد وسائل غش وخداع للتخلص من الضرائب .

أما استخدام الضرائب كوسيلة للتدخل وهو جوهر السياسة المالية فإن الضريبة كما هو معروف وسيلة مالية لتمويل الإنفاق العام، لكنها أصبحت من أهم أدوات التدخل استنادا للنظرية الكيترية، ومن هنا تعتبر الضرائب إحدى أهم أدوات السياسة المالية لأن من خلالها يمكن تشجيع الإنتاج و التصدير وتخفيض الاستيراد و زيادة الدخل أو تخفيضها.

إن تحقيق العدالة الضريبية بصورتها النسبية يؤدي لتحقيق العدالة الاجتماعية، لأن أكثر الأنظمة السياسية تضع في صلب برامجها العدالة الضريبية بشكل دقيق، كما أن الأحزاب تضع في برامجها الانتخابية (زيادة أو تخفيض الضرائب) فالأحزاب العمالية والديمقراطية تسعى لزيادة الضرائب على رأس المال تخفيض ضرائب الأجور وذلك لتحقيق العدالة الاجتماعية، في حين تسعى الأحزاب المحافظة واليمينية إلى دعم أصحاب الاستثمارات والرساميل فتخفض الضرائب على الأرباح بهدف تشجيع الاستثمار وتزيد الضرائب على الاستهلاك والأجور اعتقادا منها أن المستثمر أو المنظم هو المحرك الأساسي في النظام الرأسمالي¹. إن اختلاف الأنظمة السياسية لا يقلل من أهمية العدالة الضريبية كمصطلح ومفهوم سياسي اقتصادي اجتماعي، و يسعى كل نظام لاستخدام المعدلات الضريبية و الضرائب التي تحقق سياساته الاقتصادية والاجتماعية .

المطلب الثاني : تحقيق الاستقرار الاقتصادي

يمثل الاستقرار الاقتصادي أحد الأهداف المهمة للسياسة المالية في كل من الدول المتقدمة و الدول النامية، فهو يعني الحفاظ على العمالة الكاملة مع الاستقرار النسبي للأسعار، وبمعنى آخر، يعتمد هذا الهدف بشكل أساسي على استقرار المستوى العام للأسعار فالمستوى المستقر للأسعار يخلق بيئة ملائمة ومناسبة للإنتاج، التسويق و الاستخدام، على سبيل المثال، إن هبوط حاد في المستوى العام في الأسعار قد يكبح ويعرقل إمكانية تحقيق العدالة الكاملة، وبالمثل، ارتفاع معدلات تضخم الأسعار يولد كذلك آثار سلبية على الاقتصاد، وبناء على ذلك، تم قبول مستوى عام مستقر للأسعار كهدف هام للسياسة المالية².

¹ كنعان علي ، الاقتصاد المالي ، منشورات جامعة دمشق ، 2009 ، ص314.

² A.C.Fernando ; « Corporate Governance : Principles ; Policies and Practices » ; DorlingKinderley(India) Pvt. Ltd ;2012 ;p412.

الفصل الأول : الإطار النظري للسياسة المالية

وفي إطار تحقيق هدف الاستقرار الاقتصادي يمكن أن تأخذ السياسة المالية أحد الشكلين التاليين: سياسة الاستقرار التلقائي والسياسة المالية التقديرية .

تكون سياسة الاستقرار التلقائي عموما أكثر ملائمة و فعالة في الدول المتقدمة ، وهي تمثل اعتماد نظام مالي مبني على مرونة الإيرادات الضريبية و الإنفاق الحكومي، أي الضبط التلقائي لهذين المتغيرين ردا على الارتفاع أو الانخفاض في الناتج الوطني الإجمالي، ففي هذا النوع من السياسة المالية تتبنى الحكومة نظاما ضريبيا وبرنامجا للإنفاق مرتبطا بالناتج الوطني الإجمالي GNP والبطالة، و نتيجة لذلك ترتفع إيرادات الضرائب وينخفض الإنفاق الحكومي تلقائيا مع زيادة الناتج الوطني الإجمالي حيث ترتفع إيرادات الضرائب نتيجة لارتفاع دخل العائلات مع ارتفاع الناتج الوطني الإجمالي، والعكس صحيح، أي تنخفض إيرادات الضرائب و يرتفع الإنفاق الحكومي تلقائيا مع انخفاض الناتج الوطني الإجمالي و ارتفاع البطالة و في حالة غياب عوامل الاستقرار التلقائي، ينبغي تجنب التأخير في تنفيذ السياسة المالية المناسبة¹ .

في حين تشمل السياسة المالية التقديرية لتحقيق الاستقرار التغييرات في الضرائب والإنفاق الحكومي التي تجريها الدولة حسب تقديراتها الخاصة .

نظري، يمكن لهذه التغييرات التقديرية أن توجه الاقتصاد نحو المسار المطلوب، وبناء على ذلك يمكن استخدامها من أجل السيطرة على حالات الكساد والازدهار الاقتصادي وفي هذه الحالة، ينبغي على الحكومة أن تظم بدقة و عناية توقيت و حجم عمليات الإنفاق و الإيرادات الضريبية .

عموما، ومن أجل تحقيق الاستقرار الاقتصادي تحتاج الحكومة إلى إتباع سياسة مالية لمواجهة التقلبات الدورية التي تضيف إلى الطلب الكلي خلال فترات الركود، وتسحب الطلب خلال فترات الارتفاع .

فهذه السياسة تعني أنه يمكن تغيير الضرائب والإنفاق الحكومي حو اتجاه مكافحة التقلبات الدورية حيث يتم تخفيض الإنفاق الحكومي و رفع الضرائب في مرحلة التوسع للدورة و في المقابل يتم رفع الإنفاق الحكومي وتخفيض الضرائب خلال مرحلة الانكماش² .

وتنقسم السياسة المالية لمواجهة التقلبات الدورية إلى قسمين :

✓ السياسة المالية في حالة التضخم : تهدف السياسة المالية إلى الحد من الضغوط التضخمية السائدة في الاقتصاديات النامية التي تعاني دوما م ن اختلال التوازن بين الطلب والعرض من الموارد الحقيقية، حيث تشأ حالة التضخم أساسا نظرا لوجود فائض في الطلب الكلي عندما يتجاوز الإنفاق الخاص على السلع الاستهلاكية والاستثمارية إنتاج العمالة الكاملة³ .

¹M.C.VAISH ; « Essentials of Macroeconomic Management » ;op.cit,p.350.

²K.R.Gupta ;R.K.Mandal ;Amita Gupta ; « Macroeconomics » 5th edition ;Atlantic Publishers and Distributors (p) Ltd ;New Delhi ;2008 ;p.575.

³Karam Pal ;SurebderKumar ; « ManagerialEconomics » ;EXCEL Books ;New Delhi ;2008.p432.

الفصل الأول : الإطار النظري للسياسة المالية

وفي هذه الحالة يتوجب على الحكومة إتباع الأساليب المالية التالية :

✓ السيطرة على الإنفاق العام: من بين الأسباب الرئيسية للتضخم هي زيادة النفقات العامة، لذلك ينبغي بذل الجهود لتخفيض النفقات غير الضرورية إلى أدنى حد ممكن .

✓ الزيادة في الضرائب: يمكن للحكومة أن تفرض أنواع جديدة للضرائب إضافة إلى رفع معدل الضرائب القديمة (مثل: الضرائب على الاستهلاك، الضرائب على الدخل)، كما تفرض أيضا ضرائب على الأرباح الاستثنائية، وذلك لامتناع الجزء من القوة الشرائية الإضافية التي تسبب في خلقها الإنفاق الاستثماري المتزايد، وبالتالي تخفيض الإنفاق الاستهلاكي، ولكن في المقابل يجب أن تكون الحكومة حذرة بحيث أن الضرائب يجب أن لا تؤثر سلبا على العملية الإنتاجية للبلد .

ومن الواضح أن هذه السياسة قد لا تكون ذات أثر فعال في مكافحة التضخم إذا اشتدت موجته، إلا إذا أمكن تصميم نوع من الضرائب ينصب على الاستهلاك مباشرة كاستخدام ضريبة تصاعدية على ذلك الجزء من الدخل الذي يتم انفاقه، فالضرائب المباشرة التصاعدية المتبوعة أو المرفقة بالضرائب غير المباشرة تشكل أداة مالية فعالة لمواجهة الضغوط التضخمية في الاقتصاد، وإذا تمت إدارة هذه الضرائب بشكل صحيح سيتم استنزاف السيولة الفائضة في النظام¹.

✓ زيادة الاقتراض العام: بهدف الحد من الإنفاق الخاص، من الضروري امتصاص القوة الشرائية للقطاع الخاص من خلال الاقتراض العام، ويمكن القيام بذلك عن طريق بيع الأسهم والسندات، حيث تستطيع

الحكومة أن تزيد مما تصدره من سندات القروض العامة التي يكتب فيها الجمهو ر، كما تستطيع كذلك بالإضافة إلى القروض الاختيارية أن تلجأ إلى سياسات أخرى كالادخار الإجباري (وقد لجأت إنجلترا إلى سياسة الادخار الإجباري أثناء الحرب العالمية الثانية حيث كان الأفراد يجبرون على شراء سندات الادخار و يسددون الثمن مما يقتطع من أجورهم و مرتباتهم أو يدفعونه بأنفسهم إن كانوا من ذوي المهن الحرة، على أن تسدد قيمة السندات لحاملها بعد انتهاء الحرب و زوال فترة التضخم² .

✓ تأجيل سداد الديون القديمة: من بين الطرق الأخرى للحد من التضخم هي محاولة الحكومة تأجيل سداد الديون القديمة، فهذا سوف يحد و يقيّد التدفق الحالي للأموال في البلد، و بصفة عامة، فالعلاج المالي المناسب للحد من التضخم هو خلق فائض في الميزانية بهدف تخفيض مستوى الإنفاق الخاص الناتج عن

¹A.C.Fernando ; « Corporate Governance : Principles ; Policies and Practices » ;op.cit ;p412.

² عبد المنعم فوزي، المالية العامة و السياسة المالية، منشأة المعارف، الإسكندرية 2005، ص 436.

الفصل الأول : الإطار النظري للسياسة المالية

تحصيل الضرائب لا يتم تعويضه بالكامل عن طريق الإنفاق الحكومي وبناء على ذلك، سيكون مستوى الإنفاق الكلي أقل في هذه الحالة مقارنة بحالة الميزانية المتوازنة .

إن سياسة فائض الميزانية لها أثر كبير على إجمالي الإنفاق و بالتالي مراقبة و محاربة التضخم، فالفائض في حد ذاته يساهم في تخفيض إجمالي الإنفاق، ولكن إذا تم الاحتفاظ بهذا الفائض من طرف الحكومة، فإن كمية النقود المتداولة ستنخفض مما يسبب المزيد من الانخفاض في الإنفاق الكلي .

السياسة المالية في حالة الكساد: يظهر الكساد لوجود نقص في الطلب الكلي، حيث دعا Keynes إلى استخدام السياسة المالية كأداة لتعويض هذا النقص في الطلب الفعال، وذلك إما عن طريق : (أ) - تخفيض الجمهور على زيادة الاستهلاك أو الاستثمار أو كليهما معا، أو (ب)- زيادة الإنفاق الحكومي، وعموما يمكن السيطرة على حالة الكساد من خلال إتباع الأساليب المالية التالية :

✓ الزيادة في الإنفاق العام : خلال فترة الكساد او الركود ينبغي تخصيص النفقات العامة لتلك المشاريع التي تهدف إلى رفع مستوى الطلب الكلي، حيث يتوجب على الحكومة أن تتبع سياسة الإنفاق العام التعويضي، أي ينبغي عليها القيام بنفس عدد عقود الاستثمار التي فقدها أو أضعافها المستثمرون الخواص، وحتى تكون هذه السياسة فعالة، يجب ان تعمل على رفع القوة الشرائية لأولئك الأفراد ذوي الدخل المنخفض .

كما تستطيع الحكومة كذلك أن تعتمد على سياسة " تشفيط المضخة " أو " سقي المضخة " التي تشير إلى زيادة الاستثمار الخاص من خلال حقنة من القوة الشرائية الجديدة في مجرى الدخل، حيث يكون من شأن هذا الإنفاق أن يقدم دفعة للاقتصاد القومي حتى يتمكن من النهوض و السير بمفرده اعتمادا على قوته الذاتية¹، فهذه السياسة لها تأثير مضاعف وواضح على الدخل و مستوى العمالة، و لكن في نفس الوقت تمثل علاج مؤقت ولا تشكل سياسة دورية طويلة الأجل .

إضافة إلى ذلك يمكن للحكومة أن تتوسع في إنفاقها على بعض مرافق الخدمات وكذلك بعض الأشغال أو المشاريع العامة التي يمكن تنفيذها بسرعة و مرونة كافية حتى ولو كان مقررا لها فترة زمنية مقبلة . حيث تكمن أهمية برامج الأشغال و المشاريع العامة في رفع الدخل و الاستهلاك الفردي دون الضغط على الكفاية الحدية للاستثمار في القطاع الخاص .

و يتم استخدامها كأداة لمكافحة الكساد نظرا لأهميتها² :

- تساعد على رفع مستوى العمالة و امتصاص نسبة معينة من البطالة .
- ترفع القوة الشرائية للمجتمع ، و بالتالي تحفز الطلب على السلع الاستهلاكية .

¹ هشام مصطفى الجمل ، دور السياسة المالية في تحقيق التنمية الاجتماعية ، ، شركة جلال للطباعة ، ط1، مصر، 2006، ص86.

² Karam Pal ; SurebderKumar ; « ManagerialEconomics » ; op.cit.p327.

الفصل الأول : الإطار النظري للسياسة المالية

- تساعد على خلق الأصول الرأسمالية المفيدة اقتصاديا و اجتماعيا مثل : الطرق، خطوط السكك الحديدية، المدارس، الحدائق، المطارات، مكاتب البريد، المستشفيات، القنوات المائية،... الخ.
 - توفر حاجزا قويا لنمو بعض الصناعات التي تمت مهاجتها عموما بواسطة حالة الكساد.
- لضمان نجاح وفاعلية برامج الانفاق التعويضي، برامج المشاريع العامة و سياسة انفاق المضخة يجب أن يتم تمويلها عن طريق عمليات الاقتراض الحكومي، كما تستطيع الحكومة أيضا أن تتوسع في حجم مدفوعاتها التحويلية مثل : الفوائد على الدين العام، الإعانات، المعاشات، منح البطالة، فوائد التأمين والضمان الاجتماعي،.... الخ، ذلك لأن التوسع في تقديم الإعانات للأفراد يؤدي إلى زيادة إنفاقها الكلي على السلع و الخدمات مما يحفز الاستثمار في القطاعين الخاص و العام ، و يرفع بالتالي مستوى العمالة¹ . و عموما تكون سياسة الإنفاق العام أكثر فعالية إذا تم توجيه القوة الشرائية الإضافية إلى أيدي أولئك الأفراد ذوي ميل حدي للاستهلاك مرتفع .

✓ التخفيض في الضرائب: تحاول السياسة الضريبية خلال فترة الكساد ترك كمية هائلة من القوة الشرائية في أيدي الجمهور لجعلهم يستهلكون و يستثمرون أكثر، ويمكن القيام بذلك عن طريق تخفيض الضرائب على المبيعات و كذا الرسوم المفروضة على السلع الاستهلاكية التي تلي الحاجات الأساسية للمجتمع، وخاصة تلك السلع التي تمتاز بمرونة طلب عالية، وبالمثل سيتم تشجيع الطلب الكلي إذا تم تقديم إعانات خاصة بالضرائب المباشرة للأشخاص ذوي ميل حدي للاستهلاك مرتفع، وللتخفيف من حدة الكساد الاقتصادي فإنه لا يكفي رفع الاستهلاك الكلي فقط، وإنما ينبغي كذلك رفع الاستثمار الكلي في نفس الوقت من خلال تغييرات مناسبة في الهيكل الضريبي، فمن أجل رفع الكفاية الحدية لرأس المال للاستثمار الخاص فإنه ينبغي تخفيض معدل الضرائب على الاعمال و الشركات إضافة إلى منح امتيازات ضريبية لتلك الشركات التي تعمل في مجال تكوين رأس المال² .

و عموما، يعد التمويل بالعجز في هذه الحالة أداة قوية جدا في أيدي الحكومة من أجل زيادة الطلب الفعال، و خاصة إذا تم تمويل العجز من خلال خلق نقود جديدة أو الاقتراض من البنك المركزي للدولة، لان ذلك سيساهم في رفع الإنفاق الكلي، و بالتالي زيادة الطلب الكلي.

وتجدر الإشارة إلى ان السلطات العامة عادة تكون أقل نجاحا في مكافحة الضغوط التضخمية والحد من الطلب الفعال، والسبب الرئيسي لفشلها هو عدم قدرتها على تقليص نفقاتها الخاصة، حيث تبين أن السياسة المالية لديها فرصة كبيرة للنجاح خلال فترة الكساد مقارنة بفترة التضخم، و في كلتا الحالتين، سيكون من الأفضل إذا تم تدعيم السياسة المالية بأدوات السياسة النقدية و غيرها من التدابير الملائمة .

¹ عبد المنعم فوزي ، المالية العامة و السياسة المالية ، مرجع سبق ذكره ، ص 87.

²M.C.VAISH ; « Essentials of Macroeconomic Management » ;op.cit,p.556

الفصل الأول : الإطار النظري للسياسة المالية

المطلب الثالث : تخفيض عجز الموازنة و تحقيق النمو الاقتصادي

الفرع الأول : تخفيض عجز الموازنة :

عجز الموازنة هو التباين الشديد الحاصل بين نمو النفقات العامة للدولة ونمو الإيرادات العامة¹، وهو كذلك عجز الإيرادات العامة عن مواجهة النفقات العامة، والسؤال المطروح كيف ستمول الدولة هذا العجز هل من خلال الإصدار النقدي أم من خلال الاقتراض من الجمهور أم الاقتراض الخارجي ؟ وبذلك تنتقل لسياسة عجز الموازنة أو ما يسمى بالتمويل بالعجز، والذي يعرف بأنه سياسة مالية تستخدمها الدول النامية حيث تمول عجز الموازنة عن طريق الإصدار النقدي مما يؤدي لحدوث التضخم، ومن أسباب حدوث العجز المالي ما يلي :

- زيادة و تطور حجم الخدمات الاجتماعية التي تقدمها الدول أو ينبغي تقديمها للمواطنين بهدف تحسين الظروف المعيشية.
- زيادة حجم الإنفاق على مشاريع القاعدة الأساسية من طرقات وجسور و مرافق عامة وسكك الحديد والمطارات والاتصالات و غيرها .
- زيادة حجم التوظيف الحكومي بهدف تخفيض حجم البطالة .
- تدني مستوى الخبرات الضريبية مما يؤدي إلى زيادة حجم التهرب الضريبي
- الخلل الهيكلي بين قطاعات الاقتصاد الوطني وفروعه، فالتجارة والخدمات تنمو وتتطور بمعدلات أكبر بكثير من القطاعات الإنتاجية .

إن هذه الأسباب توضح لنا أن النفقات تتزايد والإيرادات تتراجع الأمر الذي يؤدي لزيادة عجز الموازنة والسؤال المطروح ما هو الحجم الأمثل لعجز الموازنة؟ بالطبع لا توجد وصفة جاهزة لتحديد العجز أو الحجم الأمثل للعجز، لكن الخبرات الأوروبية حددت نسبة العجز إلى الناتج المحلي الإجمالي بمقدار 3% للدول التي ستنضم للاتحاد الأوروبي، وإذا أخذنا الدول النامية مقابل هذه الدول يمكن القول أن الحجم الأمثل لنسبة العجز يقدر ب 08 إلى 10 % . فالدول المتقدمة تمول العجز المالي من خلال الاقتراض من السوق النقدية أي من خلال إصدار سندات الدين العام التي تطرح للتداول في الأسواق المالية التي تكلف الدولة نفقات تسويقها و الفوائد المترتبة عليها .

وفي الدول النامية كانت تلجأ للإصدار النقدي أي الاقتراض من خلال البنك المركزي مما يؤدي إلى حدوث التضخم ، أما في الظروف الراهنة فأصبحت بعض الدول التي أحدثت الأسواق المالية تسوق

¹ رمزي زكي ، عجز الموازنة العامة ، دار ابن سينا للنشر ، القاهرة 1992 ، ص39.

الفصل الأول : الإطار النظري للسياسة المالية

سندات الدين العام في البورصة أي اتجهت الدول النامية للاقتراض من الجمهور و ذلك بهدف تخفيض حجم الضغوط التضخمية التي يحدثها الإصدار النقدي (التمويل بالعجز).

فالساسة الحكومية تتألف من الإنفاق العام والإيراد العام، فإذا ازداد حجم الإنفاق العام وانخفض الإيراد العام يحصل عجز، و إذا ازداد الإيراد العام وانخفض الإنفاق العام يحصل الفائض، لذلك فإن دور السياسة المالية لا ينصب على تحقيق التوازن كما كان ينادي به الكلاسيك في السابق، بل حسب حالة الاقتصاد الوطني .

ففي حالة الركود ينبغي على الدولة من خلال السياسة المالية زيادة حجم الإنفاق العام وتخفيض الضرائب وبالتالي يزداد العجز، لكن الدول تحقق من خلال هذه الإجراءات دفع الاقتصاد من الركود إلى الراج بغض النظر عن تكلفة الأموال وحجم العجز .

وفي حالات الراج تخفض الدولة الإنفاق العام و تزيد الضرائب لكي تخفف من حجم الضغوط التضخمية وقد تشكل الدولة فائضا تستخدمه في حالات الركود استنادا لمبدأ الميزانية الدورية التي ظهرت في الولايات المتحدة و أوروبا بعد الكساد الكبير الذي حصل عام 1929، و قد ادت هذه الفكرة للمرونة في تحديد الموازنات وتنفيذها و تمويل العجز الذي يحصل، أي لا يوجد ما يسمى بالدعوة لتخفيض عجز الموازنة بل يرتبط العجز بحالة الاقتصاد، فبالسياسة المالية تتدخل الدولة لإصلاح الخلل في الاقتصاد الوطني، و ليست مهمة السياسة المالية تخفيض النفقات لكي تتعادل مع الإيرادات¹.

فالعجز ليس عبئا ماليا لان أكثر ميزانيات دول العالم تعاني من العجز ، ولو كان العجز عيبا اقتصاديا لما ظهر في الدول المتقدمة التي قطعت شوطا في النمو الاقتصادي أي ليست المشكلة في العجز ، بل في مصادر تمويله و الحالات التي ينبغي التدخل فيها لكي يتم تطوير الاقتصاد الوطني .

الفرع الثاني : تحفيز النمو الاقتصادي

يعرف النمو الاقتصادي بأنه زيادة في كمية عناصر الإنتاج المستخدمة ورفع كفاءتها الإنتاجية بهدف زيادة الناتج القومي، ويعرف كذلك بأنه الزيادة المضطربة في إمكانيات الاقتصاد على إنتاج السلع والخدمات التي يرغبها المجتمع، فالنمو الاقتصادي يتضمن الأدوات وهم عناصر الإنتاج والنواتج وهم السلع والخدمات التي ينتجها هذا الاقتصاد .

يعد الدخل القومي أهم المؤشرات على النمو الاقتصادي، فإذا حصل النمو و لم يشعر المواطن بهذا النمو عن طريق زيادة دخله فيكون النمو قد ذهب باتجاهات غير صحيحة، وإذا ظهر التحسن في الدخل تكون نتائج النمو واضحة، وهنا تتدخل السياسة المالية التي تساهم في توزيع وإعادة توزيع الدخل لتحقيق العدالة

¹ علي كنعان ، مرجع سابق ، ص 320.

الفصل الأول : الإطار النظري للسياسة المالية

الاجتماعية، والسؤال المطروح هو: ما دور السياسة المالية في تحفيز النمو الاقتصادي؟، وما الآلية التي تعمل بها لزيادة الإنتاج من السلع و الخدمات؟

بالطبع لا توجد معايير محددة و ثابتة لجميع الاقتصاديات، وتختلف هذه المعايير في الدول النامية عن المعايير المستخدمة في الدول المتقدمة .

ففي الدول النامية التي لم تستكمل مسيرة تطورها الاقتصادي بعد فإن السياسة المالية ضرورية، إذ لا يمكن تطوير الأدوات الإنتاجية و الإنتاج دون تدخل المالية الحكومية ويكون ذلك عن طريق :

- زيادة الإنفاق العام على مشاريع القاعدة الأساسية لكي يكون عاملا مساعدا على تخفيض تكاليف الإنتاج.

- إقامة بعض المصانع الهامة التي لا يقدم عليها القطاع الخاص من جهة و إقامة المصانع العامة لتشجيع القطاع الخاص من جهة ثانية.

- تقديم الإعانات الإنتاجية بهدف تحفيز الاستثمار و المستثمرين و ذلك خلال فترة التأسيس بهدف دعم الإنتاج الوطني .

- تخفيض الضرائب أو الإعفاء خلال فترة تأسيس المنشآت الصناعية وذلك لزيادة حجم التراكم الرأسمالي.

إذا قامت السياسة المالية بهذه الإجراءات فإن المستثمرين سيقدمون على إقامة المنشآت، وبالتالي سوف يزداد الإنتاج و يزداد معدل النمو الاقتصادي وتصل الدولة إلى الأهداف المنشودة وهي تصنيع المواد الأولية وتشغيل العمالة الوطنية و زيادة الدخل الوطني .

أما عندما يبلغ الاقتصاد الوطني مراحل متقدمة فالسياسة المالية سوف تنتقل لصيغة جديدة، لأنه لكل مرحلة من مراحل النمو سياسة مالية خاصة بها .

أما في الدول المتقدمة فإن النمو الاقتصادي قد بلغ مراحل متقدمة، و بعبارة أدق سوف يتوقف النمو، وعلى الحكومات أن تبحث في مجالات أخرى لتحفيز النمو ويكون ذلك عن طريق¹:

- تقديم الإعانات الاجتماعية للعاطلين عن العمل بهدف تحفيز جانب الطلب فيشجع العرض على الزيادة .

- زيادة حجم الإنفاق على خدمات الرفاهية مما يشجع الاستثمار في قطاع السياحة والرفاهية والتسلية وغيرها .

¹ علي كنعان ، مرجع سابق ، ص 322.

الفصل الأول : الإطار النظري للسياسة المالية

إن الإنفاق في الدول المتقدمة يختلف عن الإنفاق في الدول النامية من حيث الجوهر والشكل، كما يختلف في النتائج، لأن تحفيز النمو الاقتصادي في الدول النامية يتجه باتجاه زيادة الإنتاج من السلع والخدمات والتصنيع، بينما يتجه في الدول المتقدمة لزيادة الرفاهية .

الفصل الأول : الإطار النظري للسياسة المالية

الخاتمة:

تمثل السياسة المالية أداة أساسية لا غنى عنها للمالية العامة الحديثة، فهي في الواقع عبارة عن مجموعة من التدابير الاقتصادية للحكومة فيما يتعلق بالإنفاق العام، الإيرادات العامة، الدين أو الاقتراض العام، كما تحدد كذلك أثر استخدام الموارد على مستوى الطلب الكلي من خلال التأثير على مستوى الإنفاق الاستهلاكي والاستثماري في الاقتصاد، إضافة إلى ذلك، فهي تشير أيضا إلى التدابير الخاصة بالسيطرة على التقلبات الاقتصادية التي تشكل عقبة في طريق التنمية الاقتصادية .

وتعتبر أدوات السياسة المالية أدوات فعالة قادرة على تحديد مستوى الناتج والعمالة، وتطبيق هذا الأدوات تسعى السياسة المالية إلى تحقيق أهداف معينة تتمثل في: الاستقرار الاقتصادي، النمو الاقتصادي، العدالة الاجتماعية والعمالة الكاملة .

والدولة تستخدم عادة سياستها المالية للتأثير على مستوى الدخل وسعر الفائدة لغرض إحداث آثار مرغوبة أو تجنب آثار غير مرغوبة على مستوى النشاط الاقتصادي، إلا أن التفاعل بين التغيرات في سوق السلع والخدمات و سوق النقد قد يضع قيودا على فعالية السياسة المالية في التأثير على مستوى النشاط الاقتصادي .

ففي ظل الاقتصاد المغلق تنعدم فعالية السياسة المالية في ظروف الرواج الشديد والعمالة الكاملة حيث يكون اثر مزاحمة الإنفاق الحكومي للاستثمار الخاص كاملا، بينما تكون كاملة الفعالية في ظروف الكساد الشديد حيث يكون أثر المزاحمة معدوما، أما في ظل الاقتصاد المفتوح مع ثبات الأجور والأسعار، تتوقف فعالية السياسة المالية على نظام سعر الصرف السائد ودرجة حركة انتقال رؤوس الأموال، حيث تكون السياسة المالية في إطار نظام سعر الصرف الثابت عالية الفعالية كلما كانت درجة استجابة حركة رؤوس الأموال لفروقات أسعار الفائدة بين الدول الكبيرة، في حين أنه في إطار نظام سعر الصرف المرن، تكون السياسة المالية كبيرة الفعالية كلما كانت حركة انتقال رؤوس الأموال الدولية ضعيفة .

ونظرا لأهمية الدور الذي أصبحت تلعبه السياسة المالية في التأثير على التوازن الاقتصادي، فإن دراسة و تحليل العلاقة بين السياسة المالية و التوازن الاقتصادي تتطلب التعرف بشكل دقيق و مفصل على مختلف النماذج الأساسية الخاصة بالتوازن الاقتصادي، وهذا ما سيتناوله الفصل الثاني الموالي.

الفصل الثاني



الفصل الثاني : التوازن الاقتصادي

تمهيد :

لقد توسع مفهوم التوازن ولم يبق توازنا للنفقات والإيرادات في موازنة الدولة العامة يقتصر على إقامة معادلة بين النفقات الإدارية اللازمة لتسيير مصالح الدولة من جهة وبين الإيرادات الضريبية من جهة أخرى، وإنما يشمل عناصر أهم وأكبر، كما أنه ليس توازنا رقميا بل هو كفي ينظر إلى النوع بالإضافة للكم. إن شرط التوازن بالنسبة للاقتصاد الوطني يتمثل في تحقيق تعادل الطلب الكلي والعرض الكلي في ضوء الضغوطات الاقتصادية المتاحة، كما أن التوازن الكلي هذا يعتبر محصلة لتوازنات جزئية تتفاعل فيما بينها والمتمثلة في الأسواق السلعية والنقدية والعملية، والتي يتم الربط والتنسيق بينهما في إطار السياسة الاقتصادية الكلية ...

مما سبق يتضح أن نظرية التوازن الاقتصادي وسيلة فعالة لا غنى عنها في تصميم النماذج وتحليل الظواهر الاقتصادية من جهة بالإضافة إلى قدرتها على تحديد المجال المناسب لإحداث الدفعة القوية و متابعتها وتوجيهها على أفضل وجه من جهة أخرى.

لذا أصبح على السياسة المالية أن توازن مالية الدولة بما يتفق و يتلاءم مع توازن الاقتصاد الوطني كما أصبح التوازن متعدد الأوجه، تزداد أنواعه كلما اتجهنا من النظرية الكمية للتوازن إلى النظرية النوعية له. و عليه سنتناول في هذا الفصل موضوع التوازن الاقتصادي من خلال المباحث التالية :

المبحث الأول : مفهوم التوازن ، أشكاله و أهميته.

المبحث الثاني : التوازن الآلي في سوق السلع و الخدمات و سوق النقد.

المبحث الثالث : التوازن في ظل نموذج مندل فليمنغ " نموذج IS-LM-BP " .

المبحث الأول : مفهوم التوازن، أشكاله و أهميته

لقد تطور مفهوم التوازن بشكل ملحوظ بين الفكر التقليدي والفكر الحديث وخلال مراحل التطور هذه كان يغير التوازن من طبيعته شيئا فشيئا ليحل التوازن النوعي بدل التوازن الكمي وقبل استعراض آراء الاقتصاديين قديمه وحديثه في موضوع التوازن. سوف نتطرق إلى مفهوم التوازن واستعراض مختلف التعاريف التي حظي بها من طرف هؤلاء الاقتصاديين.

المطلب الأول : مفهوم التوازن الاقتصادي

يعتبر مصطلح التوازن من المصطلحات والمفاهيم القديمة في الاقتصاد ويقصد بالتوازن عموما تعادل القوى المتضادة التي تؤثر في مستوى الظاهرة موضوع الدراسة.

و يزرخ الأدب الاقتصادي بنماذج التوازن بشقيه العام و الجزئي و التوازن الاقتصادي الخارجي و من ثمة التوازن الاقتصادي العام.

الفصل الثاني : التوازن الاقتصادي

ولا يختلف الاقتصاديون فيما بينهم في تحديد المفهوم الاقتصادي للتوازن فيما قد نجدهم يتناولون بطرق مختلفة نوع التوازن المطلوب ، ومن ثمة وسائل تحقيقه. إلا أن المتفق عليه أن التوازن بصفة عامة يعرف بأنه الوضع الذي يتسم بالاستقرار ما لم تتغير العوامل المحددة له. وقد حظي موضوع التوازن بعدة تعاريف نذكر منها :

✓ التوازن هو الحالة الاقتصادية و المالية التي تتعادل فيها قوى كلية أو جزئية أو كلاهما، إذا ما توفرت شروط وظروف محددة بحيث أن عدم استمرار إحداها أو نقصه أو زيادته مع ثبات غيره ممكن أن يؤدي من خلال العلاقات و التأثيرات المترابطة عبر الوحدات الاقتصادية في الاقتصاد القومي إلى اختلاف يطول أو يقصر أجله إلى أن تحدث عوامل مضادة تعمل في عكس الاتجاه المخل ليعود التوازن الاقتصادي في سيرته الأولى¹.

✓ كذلك هناك من يعرف التوازن بأنه الوضع الذي إذا تعذر الوصول إليه مع عدم وجود أي حاجز بالابتعاد سيظل كما هو ما لم يحدث أي مؤثرات خارجية تؤدي إلى ذلك ومن ثمة يمكن القول أن التوازن هو وضع ثبات نسبي².

وتفسير ذلك أنه في النظرية الاقتصادية تتم دراسة العديد من الظواهر الاقتصادية كالإنتاج أو التضخم أو البطالة أو العرض أو الطلب... الخ، وتتم دراسة العديد من المتغيرات والمؤشرات الاقتصادية ذات الصلة بهاته الظواهر وكل متغير يأخذ قيمة مختلفة تتغير صعودا أو هبوطا وقد تستقر فترة معينة عند قيمة معينة أو مستوى معين، وهذه القيم المختلفة تتأثر بعدد لا نهائي من المتغيرات والمسببات و إذا لم يتواجد ما يغير هذه المؤثرات والعوامل التي تدفع إلى تغيير قيمة المتغير فإن هذه القيمة تعرف بالقيمة التوازنية، وفي النظرية الاقتصادية الأمثلة عديدة كالسعر التوازني، الكمية المتوازنة، الدخل التوازني ... الخ
سعر التوازن مثلا هو السعر الذي تتساوى عنده الكميات المطلوبة مع الكميات المعروضة في السوق، أو الذي تتوازن عنده قوى الطلب من جانب المشترين مع قوى العرض من جانب البائعين وبالتالي يقال للكمية التي يتحدد عندها ثمن التوازن كمية التوازن.

كما يعرف التوازن على أنه تلك الحالة التي يمكن أن تبقى دائما طالما لم يحدث أي تغيير في الظروف المؤدية إليها³.

من هذا التعريف يتضح أنه ركز على حالة التشغيل الكامل أي صفة الثبات معتمدا في ذلك على الفكر التقليدي الذي ينطلق من شرط توازن الاستخدام الكامل، هذا بالإضافة إلى بعض الدراسات التي تناولت

¹ مبارك حجر ، التوازن الاقتصادي و إمكانياته للدول العربية، مكتبة الانجلو المصرية ، بدون سنة نشر ، ص51

² نعمت الله نجيب إبراهيم ، أسس علم الاقتصاد، جامعة الإسكندرية ، 2000، ص22

³ دانيال أرتوند ، تحليل الأزمات الاقتصادية ، ترجمة عبد الأمير شمس الدين ، المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع ، بيروت ،

1992 ، ص141

الفصل الثاني : التوازن الاقتصادي

تحليل مفهوم التوازن الاقتصادي العام بمفهوم الاختلال والتي عرفت اختلال التوازن بأنه الاختلال بين حجم الموارد المتاحة ذاتيا وبين حجم الاحتياجات الفعلية التي يحتاجها المجتمع أي أن الاقتصاد هنا يكون في حالة اختلال توازني إذا ما كان يستخدم موارد أكثر مما يملك في الواقع، حيث أن اختلال التوازن الاقتصادي العام ينعكس في مجالين اقتصاديين هما اختلال التوازن الاقتصادي الداخلي واختلال التوازن الخارجي. ومن هنا يتضح أن التوازن على المستوى الوطني يتحقق عندما يتساوى الطلب الكلي مع العرض الكلي وعندما لا يكون هناك دوافع للتوسع أو الانكماش بزيادة الطلب الكلي أو العرض الكلي خلال الفترة القصيرة.

وأخيرا نخلص إلى أن التوازن مبدأ قديم في الاقتصاد و يرمز عادة إلى توازن الأسواق (السلع و الخدمات، النقد ، العمالة)، سنتطرق إلى ذلك في المبحث القادم من هذا الفصل.

المطلب الثاني : أشكال التوازن

لقد أخذ التوازن أشكال مختلفة باختلاف وجهة نظر الاقتصاديين له من جهة و الهدف المنشود من جهة أخرى ومن هذه الأشكال نذكر ما يلي :

الفرع الأول : التوازن الجزئي و التوازن الكلي

إن نظرية التوازن الجزئي تهتم بدراسة التوازن على المستوى الجزئي أي توازن الفرد أو المؤسسة أو القطاع، حيث أن توازن الفرد يتحقق عند تعادل مستخدماته مع منتجاته، أما توازن المؤسسة يتحقق عندما تتعادل إيراداتها مع نفقاتها .

أما التوازن الكلي هو تلك الحالة التي تكون فيها كافة التدفقات والسلع على المستوى الوطني ثابتة أي انعدام صافي التدفقات وبالتالي ضرورة تساوي الادخار مع الاستثمار، و لهذا يتميز التوازن الكلي بقدرته على تتبع مسار المتغيرات الإجمالية في الاقتصاد الوطني و التأثيرات المتبادلة فيما بينها.

إن شرط تحقيق التوازن الكلي قد يتحقق بالرغم من وجود اختلالات في التوازنات الجزئية شريطة أن تتعادل مجموع الفوائد المنبثقة عن تلك الاختلالات حيث يتجه كل من الإنتاج والتوظيف و الأسعار إلى الانخفاض في الأسواق التي تعاني من فائض في العرض، في الوقت الذي يتجه للارتفاع في الأسواق التي تواجه تضخما¹.

الفرع الثاني : التوازن قصير الأجل و التوازن الطويل الأمد

يقصد بالأول هو تلك الحالة التي تكون فيها التدفقات ثابتة بحيث لا يكون لها ميل إلى مزيد من التغير على الأقل في الزمن القصير مع إمكانية تغيير المخزون لاحقا، الذي يعمل هو الآخر على تغيير التدفقات مما يؤدي إلى اختلال التوازن السلعي والتدفقي الكامل أي أن التوازن في المدى القصير يتجاهل التغيرات

¹ صقر احمد صقر ، النظرية الاقتصادية الكلية ، وكالة المطبوعات، الكويت ، 1988 ، ص115

الفصل الثاني : التوازن الاقتصادي

السلعية في المدى القصير لضآلتها نسبيا مع مقارنتها مع الحجم الكلي للسلع، أما التوازن الاقتصادي على المدى الطويل يتحقق عندما يكون توزيع مجموع المواد بحيث تصبغ الإيرادات الإنتاجية الحدية النسبية متعادلة في جميع الزيادات البديلة من جهة إضافة إلى تمكن المؤسسات من استخدام مواردها في المجالات الأقل تكلفة بحيث يتعادل الناتج العيني الحدي لقيمة كل وحدة نقدية في مجموعها¹.
ومنه المحافظة على المستوى التوازني للدخل في الزمن القصير يتطلب ضرورة مساواة الادخار مع الاستثمار في حين يتطلب الوصول إلى مستوى التوظيف الكامل في المدى الطويل زيادة استثمار اليوم دائما عن ادخار الأمس²، أي مع مرور الأيام يستلزم أن يكون الاستثمار أكبر من الادخار بهدف الوصول إلى التوظيف الكامل.

الفرع الثالث : التوازن الساكن و التوازن الحركي

يقصد بالتوازن الساكن هو تلك الحالة التي تستقر عندها قيم المتغيرات موضوع الدراسة أي عدم وجود ضغوط أو قوى تعمل على تغيير تلك القيم لكن هذا لا يمنع من حدوث اختلال بعد مرور الزمن، فقد يختل التوازن في مركزه.

إن هذا النوع من التوازن لم يهتم بتحديد المدى الزمني اللازم لحركة المتغيرات بين الأوضاع التوازنية، كما أن منهجه لا يوفر الثقة في الوصول إلى وضع توازني جديد بل على العكس من ذلك قد تنحرف المتغيرات عن مسارها نحو التوازن الجديد مما قد يؤدي بنا إلى نتائج خاطئة³، و نظرا للانتقادات التي وجهت للنوع الأول تم استخدام النوع الثاني من التوازن و المتمثل في التوازن الحركي حيث يتحقق التوازن في نظر مستخدم المفهوم الحركي إذا ما توفرت له الظروف و العوامل المناسبة ثم ما يلبث أن يفسح المجال أمام اختلال جديد إثر تدخل عوامل و ظروف جديدة محل الاختلال الأول⁴.

الفرع الرابع : التوازن الناقص و التوازن الكامل

التوازن الناقص هو ذلك التوازن الذي يكون قبل الوصول إلى التشغيل الكامل، أي أن هذا التوازن يتحقق بالرغم من وجود بعض عوامل الإنتاج عاطلة و هذا ما ركز عليه كيتز أين قسم التشغيل إلى مستويات و اعتبر أن التشغيل الكامل هو واحدا من هذه المستويات غير أن هذا النوع صعب التحقيق و خاصة في ظل سيطرة الاحتكارات التي تهدف دائما إلى الوصول إلى مستوى من الإنتاج و الذي يحقق بدوره أقصى ربح ممكن بغض النظر عن الآثار المترتبة عن ذلك و التي تنعكس على الاقتصاد الوطني.

¹ مبارك حجر ، مرجع سبق ذكره ، ص132

² فايز إبراهيم الحبيب ، نظريات التنمية و النمو الاقتصادي ، جامعة الملك سعود ، الرياض ، 1985 ، ص78

³ مايكل ابدجمان ، الاقتصاد الكلي النظرية و السياسية ، ترجمة محمد إبراهيم منصور ، دار المريخ للنشر ، الرياض ، 1988 ، ص 29

⁴ صقر احمد صقر ، مرجع سابق ، ص31

الفصل الثاني : التوازن الاقتصادي

و في حالة ما إذا عجزت آلية السوق على تخصيص الموارد عن طريق تنسيق بين قرارات المنتجين والمستهلكين تجنبا لسوء توزيع الموارد، فهنا تتدخل الدولة لإعادة توزيع الموارد بين مختلف الاستخدامات بصورة تضمن دفع الاقتصاد إلى مركز التوازن، الذي يسمح باستغلال كل الموارد المتاحة و عندها نكون أمام التوازن الكامل.

مما سبق يتضح أن هذا التوازن الهدف منه هو تحقيق التوازن الاجتماعي.

إن التوازن الاجتماعي للمالية العامة يحقق أغراضه على مستوى التوازن الاقتصادي عندما تستطيع سياسة إعادة توزيع الدخل تحقيق توازن في التوزيع بين مختلف المواطنين والقطاعات في المجتمع فيكون هذا التوزيع على أساس زيادة قدرة الطبقة ذات الدخل الضئيل على الإنفاق و رفع مستواها المعاشي. وفي الوقت نفسه يؤثر ذلك في الحالة الاقتصادية العامة فيزيد من حجم الاستهلاك و يمكن أن يكون عاملا

المطلب الثالث : أهمية نظرية التوازن الاقتصادي

إن نظرية التوازن الاقتصادي وسيلة منهجية في التحليل الاقتصادي ولا يستغنى عنها في الأبحاث العلمية الكلية، رغم ما وجه إليها من انتقادات ، كما أنها تساعد على التنبؤ بالمركز الاقتصادي التوازني الجديد، والتوازن الاقتصادي هو الحالة الاقتصادية و المالية التي تسودها قوى جزئية أو كلية أو كلاهما، إذا ما توفرت شروط و ظروف محددة بحيث أن عدم استمرار إحداها أو زيادته مع ثبات غيره يمكن أن يؤدي من خلال العلاقات و التأثيرات المترابطة عبر الوحدات الاقتصادية بالاقتصاد الوطني إلى اختلال يطول أو يقصر أجله إلى أن تحدث أو تستحدث عوامل مضادة تعمل في عكس الخلل ليعود التوازن الاقتصادي إلى سيرته الأولى¹، فحتى لو أخذنا بالنظريات المتطورة اللاحقة للنمو الاقتصادي و التنمية الاقتصادية واعتبرناها في الواقع أن الاقتصاد الوطني في حالة خلل توازني اقتصادي، فانه لا بد من البحث أيضا في إطار نظرية الخلل هذه عن وضعيات خلل التوازن التي تكون أكثر فعالية للاقتصاد الوطني، الأمر الذي يفرض من جديد تبني نظرية التوازن الاقتصادي لفهم واقع الخلل وصولا إلى الخلل، وبحثا عن حالات التوازن الممكنة، ولدراسة الخلل والتوازن أيهما أجدى ضمن معطيات اقتصادية معينة. لهذا ظلت فكرة التوازن أساسا للتحليل الاقتصادي، نظرا لإسهامها الكبير في حل المشكلة الاقتصادية، وهذه الإسهامات تلخص فيما يلي :

1/ تحديد سير الاقتصاد وعوامل اختلاله : تتجلى أهمية التوازن الاقتصادي عند دراسة المشكلة

الاقتصادية في شكلها الإجمالي لإظهار التباين و التوافق القائم بين المتغيرات الإجمالية على المستوى القطاعي أو الكلي مع البحث في مقومات التوازن الاقتصادي وأسباب اختلاله و سبل معالجتها، وبهذا تكون نظرية التوازن الاقتصادي قد وضحت لنا الوضعية الجيدة للاقتصاد الوطني وذلك بعد القضاء على كل الاختلالات التي تعرض لها، وهذا من خلال تحقيق توازن نقدي يؤدي في النهاية إلى زيادة وسائل

¹ السيد حسن موفق، المشكلات الاقتصادية المعاصرة ، مطبعة جامعة دمشق ، 1986 ، ص173

الفصل الثاني : التوازن الاقتصادي

الدفع بنفس معدل النمو للاقتصاد الوطني ، مع الاحتفاظ بالتوازن في سوق الاستثمار تجنباً للآثار التي قد تضر بالحوافز الاستثمارية كنتيجة لما قد يترتب على إنفاق النظام الائتماني في خلق النقد الإضافي في السوق الاستثمارية من زيادة الإنفاق الاستهلاكي، وتعطل الموارد الإنتاجية .

2/ أهمية التوازن الاقتصادي لرسم السياسة الاقتصادية : كان سائداً عند الكلاسيك أن السياسة المالية تستعمل بهدف الوصول إلى التوظيف الكامل، كما تستعمل السياسة النقدية من خلال تخفيض أسعار الفائدة لتحقيق النمو الاقتصادي، في حين تستعمل السياسة التجارية لتحقيق الاستقرار في ميزان المدفوعات حتى جاء الفكر الكيترزي الذي أظهر أهمية وفعالية السياسة المالية كسياسة تثبيت استجابة لصددمات الطلب الكلي كما أن الاستخدام المتزامن للأدوات من أجل إنجاز أهداف متعددة في وقت واحد هي طريقة أكثر فعالية و أضمن نجاحاً، بدلا من استخدام أدوات محددة لأغراض وأهداف محددة الأمر الذي أدى إلى تنامي الاعتقاد بتشابك وتعقد الحياة الاقتصادية مما أدى في النهاية إلى اللجوء للحلول الشاملة، وهو ما يفسح المجال أمام استخدام النماذج الاقتصادية .

يعرف النموذج الاقتصادي بأنه وسيلة رياضية تعتمد على النظرية الاقتصادية، و يتمثل في مجموعة من المعادلات أو القواعد التي تكفي لتصوير الهيكل الاقتصادي ونمط معدل أدائه من أجل استخدامها في دراسة مختلف التطورات المحتملة بناء على فروض معينة توطئة لتحديد السياسات الواجبة الإلتباع لتحقيق الأهداف الاقتصادية¹.

يتحقق التوازن الاقتصادي للسياسة المالية عندما تكون المنفعة التي يتم تقديمها إلى الاقتصاد الوطني مساوية على الأقل التي حُجبت عن الدخل الوطني نتيجة اقتطاع الأموال، فإذا انخفض الدخل الوطني نتيجة زيادة الاقتطاعات العامة فهذا يعني أن النفقات العامة قد تجاوزت حدها الأعلى، أما إذا ازداد الدخل الوطني فهذا يعني أننا نميل إلى الحد الأدنى لحجم الإنفاق العام و الاقتطاعات العامة، الأمر الذي يدخل على أن التوازن الاقتصادي الذي تحققه السياسة المالية العامة يعظم مردود النظام الاقتصادي ويساهم في تحقيق التوازنات الاقتصادية.

3/ أهمية التوازن في الإصلاح الاقتصادي: نتيجة للصددمات الاقتصادية التي تعرضت لها اقتصاديات دول العالم كفضائل النظام الاشتراكي خلال الثمانينات من القرن الماضي، وتساعد حجم المديونية في الدول النامية، وتحول الاهتمام إلى السياسات الاقتصادية الكلية بوجه عام، وسياسات الإصلاح الهيكلي على وجه الخصوص، في الوقت الذي تم تجاهلها خلال فترة السبعينات حيث كان نادراً ما يستخدم أدوات السياسة الاقتصادية الكلية.

¹ مبارك حجير ، مرجع سبق ذكره، ص201

الفصل الثاني : التوازن الاقتصادي

ونظرا لاختلاف الأوضاع الاقتصادية المتأزمة في الدول النامية، قامت مؤسسات التمويل والاستقرار الاقتصادي في هذه الدول، مشترطة في ذلك التقليل من دور القطاع العام وفسح المجال للقطاع الخاص سواء كان محليا أو أجنبيا.

تلعب تدابير السياسة المالية دورا أساسيا في برامج الإصلاح التي تدعمها المؤسسات الدولية و الموجهة إلى تحقيق النمو و ينبغي لها أن لا تسهم فقط في زيادة الادخار المحلي الواجب للطرق التي تؤثر بها السياسة المالية في تخصيص الموارد وتحقيق النمو.

لقد جاءت سياسات الإصلاح الاقتصادي على مرحلتين، تتمثل الأولى في سياسة التثبيت الاقتصادي التي اعتمدها صندوق النقد الدولي لأزمة الدول النامية والتي تقوم على أولوية قضايا التوازن العام في مواجهة قضايا استحداث النمو الاقتصادي على مستوى كل من الجهاز الإنتاجي والطلب الكلي الفعال. أي تعزيز تخصيص الفعال للموارد وتحقيق النمو وتتضمن هذه البرامج إدماج تدابير التثبيت التقليدية القصيرة الأجل وخاصة تصحيح الاختلالات الداخلية والخارجية من خلال التحكم في الطلب الكلي في عمليات التكيف الهيكلي أطول أجلا نرمي إلى حقن جانب العرض في الاقتصاد¹، أما المرحلة الثانية فتتمثل في سياسات الإصلاح الهيكلي التي يضطلع بها البنك الدولي، والتي ينبغي أن تواكب جهود تصحيح الاقتصاد الكلي إصلاحات هيكلية ترمي إلى تحسين فعالية الموارد الإنتاجية المحدودة بغية زيادة معدل النمو في البلد بصفة دائمة .

مما سبق يتضح أن برامج الإصلاح تشمل عنصرين يحدد الأول الإطار العام للأداء الاقتصادي، من خلال السياسات المالية والنقدية وسياسات تحرير الأسعار، أما الثاني يحدد منهج الأداء على مستوى الوحدات الاقتصادية الذي يزيد من قدرتها على المنافسة، بالإضافة إلى رفع كفاءة تخصيص الموارد عن طريق تشجيع المبادرات الفردية (القطاع الخاص) على حساب دور الدولة في النشاط الاقتصادي .

من الواضح أن إجراء مجموعة متكاملة من الإصلاحات هو مشروع طموح وقد أجريت بالفعل في كثير من الدول النامية بعض الإصلاحات، بيد أنه في بلدان أخرى توجد قيود تعوق التغيرات التي يمكن تنفيذها واقعيا، وينبغي وضع تصميم للإصلاح على أساس كل حالة على حدى، إن التحكم في الطلب بشكل سليم أمر لا غنى عنه سواء لخلق الثقة لدى المستثمر أو للحفاظ على المصادقية في أسواق رأس المال الدولية التي تتكفل بتوفير الموارد الخارجية الشيء الذي يبرر الإصلاحات الاقتصادية.

4-أهمية التوازن في التخطيط الاقتصادي: يعرف التخطيط الاقتصادي بأنه التوجيه الواعي لموارد المجتمع بما يحقق أهدافه، وبذلك يعتبر نوع من التنظيم الاجتماعي لعملية الإنتاج والتوزيع في المجتمع².

¹ ريشارد هينمنغ وكالبان كوشهار ، رسم سياسة مالية موجهة نحو تحقيق النمو ، مجلة التمويل و التنمية ، مطابع الأهرام التجارية، مصر، ديسمبر 1990 ، ص27.

² عمر محي الدين ، التنمية و التخطيط الاقتصادي ، دار النهضة العربية ، بيروت ، بدون تاريخ نشر ، ص251.

الفصل الثاني : التوازن الاقتصادي

يعرف التخطيط عامة بأنه عملية ووسيلة لتحقيق هدف معين و ليس هدفاً أو غاية بحد ذاته ولا يشكل أكثر من مرحلة عابرة في انجاز عمل أو تحقيق هدف¹، في حين نجد أسلوب التخطيط مبررة في فشل نظام السوق الذي لم يقم بإدارة الاقتصاد على أكمل وجه.

- ✓ ففشل في توجيه موارد المجتمع و المحدد نحو إنتاج السلع و الخدمات الجماعية التي تزداد الطلب عليها، نظراً لعدم الاستثمار فيها من طرف القطاع الخاص بسبب ما تتطلبه من رؤوس أموال ضخمة هذا من جهة و ضعف مردوديتها من جهة نظر المستثمر الخاص من جهة أخرى، في حين يفضل الخواص الاستثمار في مشاريع ذات مردودية سريعة و بأقل تكلفة.
- ✓ كما أن جهاز الأسعار يعكس الوضع الاقتصادي السائد لا كما يكون في المستقبل من خلال القرارات الاستثمارية وبالتالي عجز نظام السوق في التنسيق بين قرارات المنتجين والمتعلقة بالاستثمارات الجديدة .
- ✓ كما أن ظاهرة عدم تجزئة بعض عناصر تجعل نظام السوق غير قادرة على ديمومة توازن المنتج مما يؤدي إلى عدم تحقيق حجم الإنتاج الذي تتساوى عنده النفقة الحدية مع الثمن، هذا ما يجعل المنتج أمام عملية مفاضلة بين أحجام مختلفة، وإن كان بعضها يولد أرباح غير عادية إلا أنها قد لا تكون بالضرورة مناسبة من وجهة النظر الاجتماعية².
- ✓ فالضرورة الموضوعية والعلمية تقتضي وجود حد أدنى من التخطيط الاقتصادي وخاصة في الدول النامية التي توصف بظاهرة الجمود بسبب طبيعة النظم الاقتصادية والاجتماعية السائدة بها ولهذا تتأكد أهمية التخطيط الاقتصادي وخاصة لما يحققه من خدمات اجتماعية بالإضافة إلى قدرته على تحقيق التنسيق على مستوى الأهداف أو الوسائل، وهكذا يصبح التوازن الاقتصادي شرط ضروري لتحقيق أهدافه السياسة الاقتصادية للبلد والمتمثلة في الإنماء والعدالة والاستقرار والتي تتضمنها العملية التخطيطية لنفس البلد.
- ✓ مما سبق يمكن القول أن التوازن الاقتصادي أمر ضروري و لمختلف الأنظمة الاقتصادية، رأسمالية كانت أو اشتراكية وحتى النامية، بالرغم من اختلاف أسباب الحاجة إليه من نظام اقتصادي لآخر.

¹ فيصل فخري مرار ، العلاقة بين التخطيط و الموازنة العامة ، دار مجدلاوي للنشر و التوزيع ، عمان ، 1995 ، ص40.

² عمر محي الدين ، مرجع سابق، ص264-265.

الفصل الثاني : التوازن الاقتصادي

المبحث الثاني : التوازن الآلي في سوق السلع و الخدمات و سوق النقد

"نموذج IS-LM"

لقد عرض نموذج IS-LM لأول مرة سنة 1937 من طرف الاقتصادي الكييزي جون هيكس الذي حاز على جائزة نوبل للاقتصاد في 1972، وكان يريد من وراء ذلك إيضاح التكامل الموجود بين النموذج الكييزي البسيط و النموذج الكلاسيكي، وقد تابع هذا العمل العالم الاقتصادي المشهور ألفن هونسن " Alvin H.Honsen " ولذلك سمي هذا النموذج فيما بعد بنموذج "هيكس-هونسن" و الهدف منه:

✓ تحديد كل من الدخل وسعر الفائدة الذين يضمنان التوازن الآلي لسوق السلع والخدمات وسوق النقود.

✓ ما هو أثر الصدمات الخارجية والسياسات الاقتصادية على كل من الدخل وسعر الفائدة التوازني.

المطلب الأول : التوازن في سوق الإنتاج و استنتاج منحنى IS

إن نموذج IS يعطي كل التوليفات من الدخل وسعر الفائدة التي تحقق التوازن في سوق السلع والخدمات، أي تساوي الإنفاق مع الدخل، ونعبر عن هذه السوق بخمس معادلات، أربع منها معادلات سلوك وواحدة معادلة توازن (متطابقة) وهي¹:

الفرع الأول : دالة الاستهلاك

تمثل دالة الاستهلاك الركيزة الأساسية لنظرية كييز في تحديد المستوى التوازني للدخل، ويرى كييز بان هناك مجموعة من العوامل المؤثرة في الاستهلاك الكلي في المجتمع، حيث أجمّلها في نوعين من العوامل، عوامل موضوعية وعوامل ذاتية، فالعوامل الموضوعية يمكن تلخيصها في العادات الاستهلاكية، و الدخل المتاح ومستوى الأسعار، وحجم الأصول والثروة التي يمتلكها أفراد المجتمع، أما العوامل الذاتية فتتمثل في الكرم والتبذير والحرص والبنخل.... الخ.

إلا أن كييز رأى بأن أهم محدد للاستهلاك هو الدخل المتاح، و بذلك ربط الاستهلاك الكلي بالدخل المتاح على شكل دالة تسمى دالة الاستهلاك².

● الاستهلاك كدالة للدخل : يرجع الفضل إلى كييز في ربط الاستهلاك الكلي بالدخل الكلي، حيث جعل الاستهلاك دالة للدخل فقد أظهر في كتابه النظرية الاقتصادية العامة بأن الاستهلاك (الإنفاق الاستهلاكي) يعتمد بصورة أساسية على مستوى الدخل (الدخل المتاح)، كما أشار إلى أن

¹ضيف احمد ، انعكاس سياسة الإنفاق العام على النمو و التشغيل في الجزائر (1994-2004)، مذكرة ماجستير، جامعة حسنية بن بوعلي، الشلف ، 2005/2004 ، ص 103.

² محمود فوزي أبو السعود ، مقدمة في الاقتصاد الكلي مع التطبيقات ، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، مصر 2010 ، ص 33.

الفصل الثاني : التوازن الاقتصادي

الإنفاق الاستهلاكي يتجه إلى الزيادة في مستوى الدخل، ولكن بدرجة أقل من هذه الزيادة في الدخل، حيث يذكر كيتز أنه في الغالب يتجه الأشخاص إلى زيادة استهلاكهم كلما ارتفعت دخولهم ولكن بنسبة أقل .

إن القول بأن الاستهلاك الكلي يتحدد بالدخل لا يعني عدم تأثره بعوامل أخرى، ولكن بأن الدخل هو المحدد الرئيسي للاستهلاك، وهذه العلاقة التي تربط الاستهلاك بالدخل تسمى بدالة الاستهلاك، حيث توضح حجم الإنفاق الذي يرغب المستهلكون استهلاكه على السلع والخدمات الاستهلاكية عند مستوى معين من الدخل .

يمكن توضيح التحليل السابق من خلال الدالة التالية : $C = f(Yd)$ ، ونفرض أن العلاقة خطية، ومنها يمكن كتابتها من الشكل : $C = \bar{C}a + cYd$ ، حيث ¹:

C : مستوى الاستهلاك . $\bar{C}a$: الاستهلاك المستقل عن الدخل ، c : الميل الحدي للاستهلاك، Yd : الدخل الكلي المتاح .

كما أن الدخل المتاح ما هو إلا الدخل الكلي مخصوماً منه كل الضرائب (الاقطاعات)، مضافاً إليه مختلف الإعانات و التحويلات. أي : $Yd = Y - TX + TR$ ، حيث : TX : مختلف الضرائب على الدخل.

TR : المدفوعات التحويلية .

الفرع الثاني :دالة الاستثمار

الانفاق الاستثماري هو مجموع القيم النقدية للسلع الاستثمارية (الرأسمالية) التي تستخدم في إنتاج السلع والخدمات النهائية، كما يمكن تعريفه على أنه جزء من الدخل لا يستهلك، وإنما يعاد استخدامه في العملية الانتاجية بهدف زيادة الإنتاج أو المحافظة عليه مع الأخذ بعين الاعتبار الإضافة إلى مخزون رأس المال السلعي².

هناك عدة عوامل تؤثر في الاستثمار كالدخل، الاستهلاك، معدل الفائدة، الكفاية الحدية لرأس المال، التقدم التكنولوجي، توقعات المستثمرين والأرباح، السياسة الاقتصادية للدولة، واقع ومناخ الاستثمار في الدولة الخ، ولبناء أي نموذج اقتصادي يجب التركيز على أهم العوامل المؤثرة في التابع (الاستثمار)، وعلى ذلك ركز كيتز على عوامل معدل الفائدة حيث اعتبره عامل مهم جداً في تحديد قيمة الاستثمارات، ونحن نعلم بأن معدل الفائدة يتحدد في البنوك وهذا ما يؤثر في سلوك الأفراد والمؤسسات اتجاه التعامل مع البنوك، حيث إذا ارتفعت معدلات الفائدة في البنوك ستغري الأفراد و

¹ السيد محمد السريتي ، علي عبد الوهاب نجا ، النظرية الاقتصادية الكلية ، الدار الجامعية ، الاسكندرية ، مصر 2008 ، ص76.

²حربي محمد موسى عربقات ، مبادئ الاقتصاد " التحليل الكلي " ، دار وائل للنشر ، الأردن ، 2006 ، ص 109.

الفصل الثاني : التوازن الاقتصادي

المؤسسات على وضع أموالهم لديها مما ينقص من الأموال المستثمرة في القطاع الحقيقي، وعليه نستنتج وجود علاقة طردية بين سعر الفائدة والادخار وعلاقة عكسية بين معدل الفائدة والاستثمار.

وعليه يمكن كتابة دالة الاستثمار كما يلي: $I = \bar{c}a - gi$

بحيث: I : الاستثمار، I_a : الاستثمار المستقل، g : حساسية الاستثمار لتغيرات سعر الفائدة (الميل الحدي للاستثمار)، i : معدل الفائدة

الفرع الثالث : دوال القطاع الحكومي

إن إدراج القطاع الحكومي في النموذج، سيقودنا إلى ادخال الأدوات التي تستخدمها الحكومة في التأثير على النشاط الاقتصادي و المتمثلة في كل من الضرائب، الإنفاق الحكومي، الإعانات¹

✓ الضرائب: هي مبلغ من المال تقتطعه السلطة العامة من الأفراد والمؤسسات جبراً ، وبصفة نهائية دون مقابل، وذلك لتحقيق أهداف المجتمع. وبما أنها اقتطاع من الدخل فيمكن أن تكون الضرائب

دالة للدخل كما يلي: $T = Ta + Ty$

بحيث: T : قيمة الضرائب الكلية، Ta : الضريبة المستقلة عن الدخل، t : معدل الضريبة، y : الدخل

✓ الإنفاق الحكومي و الإعانات " المدفوعات التحويلية " : تم التطرق إلى النفقات العامة بالتفصيل في الفصل الأول، وفي هذا النموذج سنميز بين نوعين من النفقات: نفقات بمقابل والمستعملة في شراء السلع والخدمات ونرمز لها بالرمز ، والنفقات التحويلية بدون مقابل والمتمثلة في الإعانات المقدمة إلى العائلات من أجل رفع القدرة الشرائية لهم ونرمز لها بالرمز TR .

✓ دالة الإنفاق الحكومي: $G = \bar{G}$ حيث اعتبرنا الإنفاق الحكومي كعامل خارجي، أي يتحدد بعوامل خارج النموذج، كالسياسة الاقتصادية المتبعة من طرف الدولة .

✓ دالة الإعانات " المدفوعات التحويلية " : إن هذه الإعانات تقدم للعائلات ذات الدخل الضعيف، وبالتالي كلما تحسن دخل هذه العائلات تنخفض الإعانات المقدمة، وبالتالي يمكن اعتبار وجود علاقة عكسية بين الدخل و الإعانات المقدمة لتصبح دالة الإعانات كما يلي: $TR = TR_0 - By$ ، ولتبسيط الدراسة يمكن اعتبار الإعانات كذلك ثابتة مثل الإنفاق الحكومي أي: $TR = \bar{TR}$.

✓ دالة الدخل المتاح: بإدخال القطاع الحكومي يصبح الدخل المتاح " التصرفي " كما يلي:

$$Yd = Y - T + TR$$

الفرع الرابع: دوال القطاع الخارجي : يدخل قطاع العالم الخارجي في النموذج من خلال قيمة الصادرات X وقيمة الواردات M ، حيث اعتبر كيتز بأن الصادرات ثابتة (تتغير بعوامل خارج النموذج)، ومنه يمكن كتابة دالة الصادرات كما يلي: $X = \bar{X}$ ، أما الواردات فتتأثر بقيمة الدخل

¹ سامي خليل ، نظريات الاقتصاد الكلي الحديثة " الكتاب الثاني " ، الكويت ، 1994 ، ص179.

الفصل الثاني : التوازن الاقتصادي

بعلاقة طردية، أي كلما زاد دخل البلد زادت قدرته على الاستيراد ، ومنه تكون دالة الواردات كما

$$M = \bar{M}_0 + My$$

حيث تمثل M : قيمة الواردات.

\bar{M}_0 : قيمة الواردات المستقلة عن الدخل.

m : الميل الحدي للواردات.

Y : الدخل.

الفرع الخامس : معادلة التوازن

يحدث التوازن عند تساوي العرض مع الطلب في سوق السلع والخدمات، حيث يتمثل العرض الكلي في الإنتاج المحلي والواردات ($Y+M$)، أما الطلب الكلي يتمثل في الطلب الاستهلاكي، والطلب الاستثماري، والطلب الحكومي، وطلب العالم الخارجي ($C+I+G+X$)، ويمكن كتابة معادلة التوازن بطريقتين كما يلي:

$$S+T+M=I+G+X \quad \text{أو} \quad Y+M=C+I+G+X$$

حيث : معادلة التوازن الأولى عبارة عن الإنفاق يساوي الدخل، أما الثانية عبارة عن التسرب يساوي الحقن¹.

يمكن استنتاج معادلة IS ع طريقة معادلة التوازن الأولى أو الثانية :

$$\begin{aligned} Y+M &= C+I+\bar{G}+\bar{X} \Rightarrow Y = C_0 + cYd + I_0 - gi + \bar{G} + \bar{X} - (M_0 + mY) \\ \Rightarrow Y &= C_0 + c(y - T_0 - ty + \bar{TR}) + I_0 - I_0 - gi + \bar{G} + \bar{X} - M_0 - mY \\ \Rightarrow Y(1 - c + ct + m) &= (C_0 + cT_0 + c\bar{TR} + I_0 + \bar{G} + \bar{X} - M_0) - gi \end{aligned}$$

$$\Rightarrow \boxed{Y = \frac{C_0 + cT_0 + c\bar{TR} + I_0 + \bar{G} + \bar{X} - M_0}{1 - c + ct + m} - \frac{g}{1 - c + ct + m} i}$$

إن المعادلة السابقة هي معادلة IS، وهي معادلة خط مستقيم و الذي يعكس الأزواج (i, Y) من الدخل و سعر الفائدة التي تحقق التوازن في سوق السلع والخدمات، إن ميل هذا المنحنى ه و $\frac{dY}{di} = \frac{g}{1-c+ct+m}$ وإشارته سالبة دلالة على أن هذا المنحنى متناقض وبالتالي فإن العلاقة عكسية بين الدخل وسعر الفائدة، إن هذا المنحنى ينتقل جهة اليمين أو جهة اليسار إذا تغير ثابت المعادلة، إن العوامل المؤثرة في الثابت هي الإنفاق الحكومي، الاستهلاك المستقل، الاستثمار المستقل، الصادرات، الواردات المستقلة، فإذا زاد أحد العوامل السابقة فإن منحنى IS ينتقل جهة اليمين و يترتب ع لى ذلك زيادة مستوى دخل التوازن عند نفس مستوى سعر الفائدة، أما الزيادة في الضرائب المستقلة تؤدي إلى انتقال

¹سامي خليل ، نظريات الاقتصاد الكلي الحديثة " الكتاب الأول " الكويت ، 1994 ، ص395

الفصل الثاني : التوازن الاقتصادي

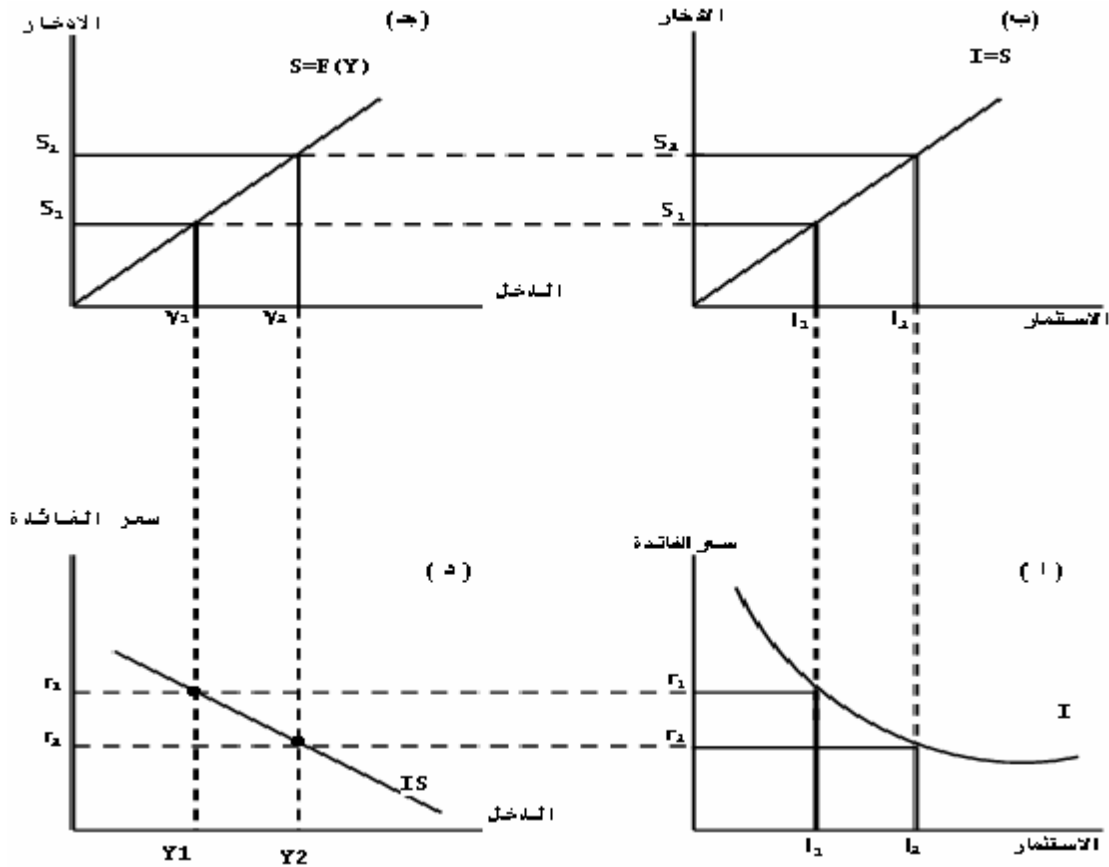
منحنى IS جهة اليسار و يترتب عن ذلك انخفاض مستوى دخل التوازن عند نفس مستوى سعر الفائدة.

كما يمكن كتابة كيفية اشتقاق منحنى IS بيانياً بالأربع علاقات التالية¹:

- أ - علاقة سعر الفائدة بالاستثمار
- ب - علاقة الاستثمار بالادخار
- ج - علاقة الادخار بالدخل
- د - علاقة الدخل بسعر الفائدة

وهنا نوضح كيفية اشتقاق المنحنى IS من خلال تغير سعر الفائدة، حيث يؤدي انخفاض سعر الفائدة إلى ارتفاع الطلب الاستثماري ومن ثم ارتفاع وزيادة الطلب الكلي ليتحدد مستوى جديد للدخل أعلى من المستوى السابق، وبتوصيل نقطتي التوازن في الرسم الأسفل حصل على منحنى IS السالب الميل دلالة على العلاقة العكسية بين سعر الفائدة ومستوى الدخل ، هذا ويعتمد ميل منحنى IS على مرونة الاستثمار لتغيرات سعر الفائدة، والشكل التالي يوضح لا كيفية اشتقاق منحنى IS بيانياً:

الشكل (01) : اشتقاق منحنى IS من خلال منحنى الاستثمار و الادخار



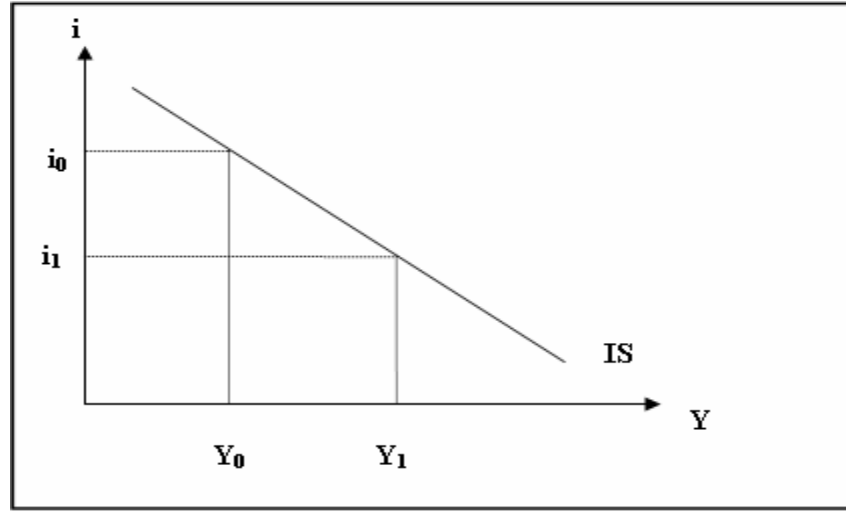
Begg , Stanley Fischer, Rudiger Dornbusch , macro économie, SOURCE :David adaptation francaise " Bernard Bernier, Henri Louis Védie", 2e édition ; dunod, paris,2002,p173

¹ David Begg , op.cit,p173

الفصل الثاني : التوازن الاقتصادي

إن العوامل المؤثرة في ميل منحنى IS هي: حساسية الاستثمار لسعر الفائدة (g)، المعدل الحدي للاستهلاك (c)، معدل الضريبة (t)، الميل الحدي للاستيراد (m)، فإذا كانت (g) كبيرة أي الاستثمار حساس جدا لسعر الفائدة فإن المنحنى يكون أكثر انحدارا أما إذا كانت قيمة المعدل الحدي للاستهلاك كبيرة يكون المنحنى أكثر انحدارا، أما إذا كان معدل الضريبة أو الميل الحدي للاستيراد مرتفعا فإن المنحنى يكون أكثر استواء، ويمكن تمثيل معادلة IS على شكل منحنى بياني ذو ميل سالب، ومع افتراض أن العلاقة بين سعر الفائدة (i) و الدخل (Y) هي علاقة خطية كما يلي :

الشكل رقم (02) : منحنى IS (الدخل بدلالة سعر الفائدة)



المطلب الثاني : التوازن في السوق النقدي (LM)

إن منحنى LM يعطي كل التوليفات من الدخل و سعر الفائدة التي تحقق التوازن في سوق النقود، أي تساوي عرض النقود مع الطلب عليها، ونعبر عن هذه السوق بثلاث معادلات، معادلتين سلوك ومعادلة توازن (متطابقة) وهي¹:

1 عرض النقود: إن مستوى المعروض النقدي يتحدد من طرف البنك المركزي، ولا يجوز لأية جهة إصدار النقود حيث أنه يحتكر هذه المهمة، إن المكونات الرئيسية للنقود هي العملة الورقية والمعدنية التي في حوزة الأفراد والودائع تحت الطلب، كما يمكن للبنوك أن تخلق النقود عن طريق منح القروض، وذلك بفتح ودائع تحت الطلب للعملاء ، وعليه فإن عرض النقود هو متغير خارجي (معطى) ومنه : $M_0 = \bar{M}_0$

تعني المعادلة أعلاه ان مقدار المعروض النقدي ثابت ولا يتأثر بسعر الفائدة، لا بد ان نفرق بين عرض النقود الحقيقي وعرض النقود الإسمي، حيث أن الأول يعكس القدرة الشرائية الحقيقية للأرصدة

¹ محمد الشريف المان ، محاضرات في النظرية الاقتصادية الكلية " نظريات و نماذج التوازن و اللاتوازن " الجزء الاول ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 2003 ، ص 234

الفصل الثاني : التوازن الاقتصادي

النقدية المعروضة، ونحصل عليه بقسمة عرض النقود الاسمي على المستوى العام للأسعار $\frac{M0}{P}$ ، أما الاسمي فهو مقدار النقود المعروضة بغض النظر عن تغير المستوى العام للأسعار.

2 **الطلب على النقود** : حسب كيتز فإن الطلب على النقود يكون لثلاثة دوافع، فالدافع الأول يتمثل في دافع المعاملات، أما الثاني فيتمثل في دافع الاحتياط، والثالث يتمثل في دافع المضاربة.

2 1 **طلب النقود من أجل المعاملات و الاحتياط** : لكل فرد احتياجات يومية و التزامات يقوم

بها كالأكل، النوم، الذهاب إلى العمل وما إلى ذلك وكلها تتطلب نقودا، إذن فهو يحتفظ بالنقود حتى لا يتخلى على هذه المعاملات الضرورية ، فهل كل الأفراد يحتفظون بنفس المقدار ؟ إن هذا يتوقف على مستوى دخل كل فرد، و بالتالي فإن مقدار النقود المحتفظة من أجل المعاملات على المستوى الكلي تتوقف على الدخل الكلي، كما يحتفظ الأفراد بالنقود من أجل الاحتياط أي مواجهة الطوارئ المالية المؤقتة، كالاحتياط للمرض الفجائي أو توقع طارئ ما، وهو كذلك يتوق بدوره على الدخل، لكن هذا المقدار ضئيل إذا قارناه بمقدار الاحتفاظ بالنقود من أجل المعاملات، وبالتالي يعامل كمعاملة طلب النقود بغرض المعاملات و تصبح العلاقة كالتالي :

$$M_T = f_1(Y) \quad / \quad \frac{df_1}{dY} > 0$$

إن العلاقة اعلاه، تعني أن مقدار الطلب الحقيقي على النقود من أجل المعاملات والاحتياط هو دالة في الدخل وان هذه العلاقة طردية، فإذا كان هذا الطلب متناسبا مع الدخل فإن العلاقة اعلاه تصبح

$$M_T = KY \text{ كالتالي:}$$

حيث K عدد ثابت يدل على حساسية طلب النقود للتغير في الدخل، و نطلق عليه الميل الحدي للطلب على النقود من أجل المعاملات و الاحتياط، ومن الناحية الاقتصادية فهو عبارة عن حصة الثروة أو الدخل التي يفضل الأعوان الاقتصاديون الاحتفاظ به في شكل نقود بدافع المعاملات والاحتياط، أما إذا قارناها بمعادلة فيشر فهي تعني سرعة تحويل الدخل إلى نقود ومعكوسة $(\frac{1}{K})$ عبارة عن سرعة تداول النقود.

2-2 **طلب النقود من أجل المضاربة** : يتمثل في طلب الأفراد على النقود بغرض تحقيق مكاسب من

وراء الاحتفاظ بالنقود ، وذلك نتيجة تطورات سوق الأوراق المالية¹ ، حيث يفاضل الأفراد بين الاحتفاظ بالنقود والأصول المالية الأخرى مثل السندات، كما أن للاحتفاظ بالنقود مزايا (القيام بالمعاملات ومواجهة الطوارئ) فإن لها عيوبها و التي تتمثل في العائد الذي يفقده الفرد باحتفاظه بالنقود، والذي كان من الممكن ان يتحصل عليه بشراء الأوراق المالية أو ايداع الأموال في البنك، إن

¹ السيد محمد السريتي ، علي عبد الوهاب نجا ، مرجع سابق ، ص 157

الفصل الثاني : التوازن الاقتصادي

شراء الأوراق المالية اختياري عكس شراء السلع والخدمات، فهو يفعل ذلك عندما يتيقن أن المزايا التي يجنيها من الاحتفاظ بالسندات أفضل من مزايا الاحتفاظ بالنقود، فكلما كان سعر الفائدة أكبر كلما كان الاحتفاظ بالنقود مكلفا، وبالتالي فإن الأفراد يعدلون محافظتهم لصالح السندات (عندما يرتفع سعر الفائدة تنخفض القيمة السوقية للسندات و يصبح الطلب عليها أكبر)، و بناء على التحليل السابق، نستنتج أن الطلب على النقود من أجل المضاربة يتوقف على سعر الفائدة و تكون هذه العلاقة عكسية :

$$M_{SP} = f_2(i) \quad / \quad \frac{df_2}{di} < 0$$

إن العلاقة أعلاه تعني أن مقدار الطلب الحقيقي على النقود من أجل المضاربة هو دالة في سعر الفائدة، و أن هذه العلاقة عكسية ، فإذا كانت هذه الدالة خطية فإنها تأخذ الصيغة التالية : $M_{SP} = L_0 - si$ إن المعامل s ثابت، ويعبر عن شدة تفضيل السيولة و يطلق عليه حساسية الطلب على النقود من أجل المضاربة لسعر الفائدة، أما L_0 ($L_0 < M_0$) فيعبر عن الطلب على النقود من أجل المضاربة الذي لا يتأثر بالدخل، و يطلق عليه الطلب المستقل على النقود أو مستوى تفضيل السيولة، أما المقدار (si) هو عبارة عن مقدار النقود المطلوب و المخصص فقط للمضاربة .

2 2 الدالة الكلية للطلب على النقود: يشمل الطلب على النقود بغرض المعاملات و الاحتياط و الطلب بغرض المضاربة، وبالتالي تصبح دالة الطلب الكلي على النقود كما يلي:

$$M_D = M_T + M_{SP} = KY + (L_0 - si)$$

حيث : M_D : الطلب الكلي على النقود .

K : المعدل الحدي للطلب على النقود من أجل المعاملات .

s : حساسية الطلب على النقود من أجل المضاربة لسعر الفائدة .

L_0 : الطلب على النقود من أجل المضاربة المستقل عن الدخل .

Y : الدخل الكلي أو الإنتاج الكلي، i : سعر الفائدة .

3 معادلة التوازن و استنتاج منحنى LM : يتحقق التوازن في السوق النقدي عند تساوي عرض

النقود مع الطلب على النقود وذلك كما يلي : $M_0 = M_D$

$$\bar{M}_0 = KY + (L_0 - si) \Rightarrow Y = \frac{\bar{M}_0 - L_0}{K} + \frac{s}{K} i$$



الفصل الثاني : التوازن الاقتصادي

إن المعادلة أعلاه، هي معادلة LM وهي معادلة خط مستقيم والذي يعكس الأزواج $(i; Y)$ من الدخل وسعر الفائدة التي تحقق التوازن في سوق النقود، إن ميل هذا المنحنى هو $\frac{dY}{di} = \frac{s}{K}$ و اشارته موجبة دلالة على أن هذا المنحنى متزايد و بالتالي العلاقة طردية بين الدخل وسعر الفائدة في السوق النقدي، إن هذا المنحنى ينتقل جهة اليمين أو جهة الشمال إذا تغير ثابت المعادلة، و العوامل المؤثرة في الثابت هي كمية عرض النقود و الطلب المستقل للنقود من أجل المضاربة، فإذا زاد عرض النقود فإن منحنى LM ينتقل جهة اليمين و يترتب عن ذلك زيادة مستوى دخل التوازن عند نفس مستوى سعر الفائدة.

كما يمكن اشتقاق منحنى LM بيانيا من خلال الأربع علاقات التالية:¹

أ - علاقة سعر الفائدة بالطلب على النقود بدافع المضاربة

ب - علاقة الطلب على النقود بدافع المضاربة بالطلب على النقود بدافع الاحتياط والمعاملات (أغراض

داخلية).

ج - علاقة الطلب على النقود بدافع الاحتياط والمعاملات بالدخل.

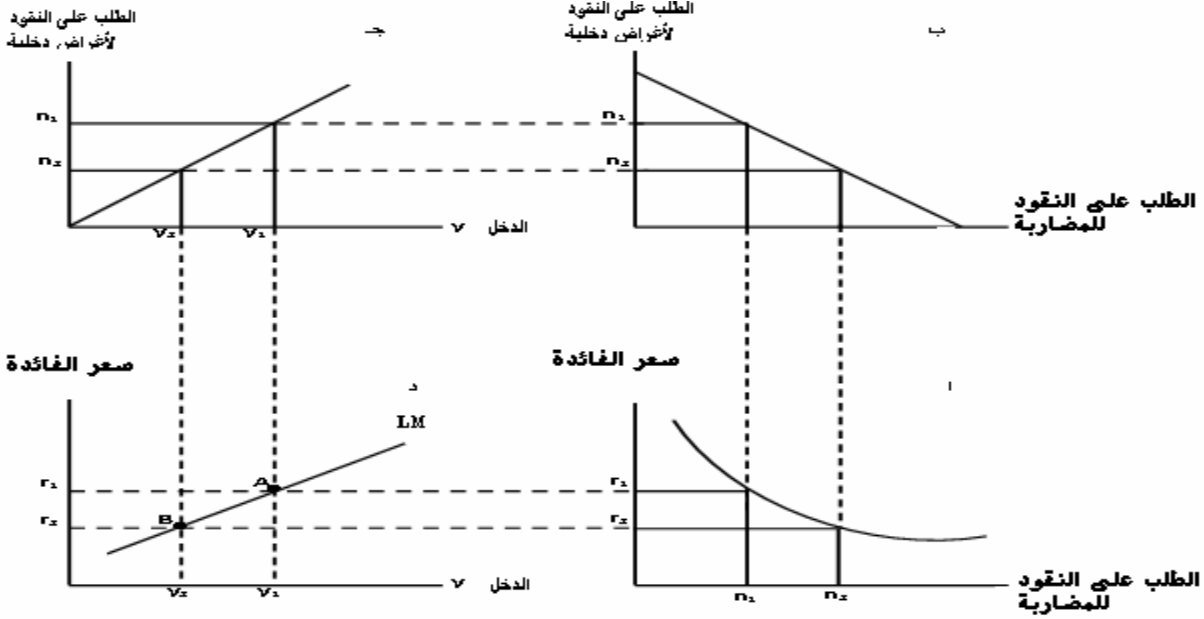
د - علاقة الدخل بسعر الفائدة .

يمكن اشتقاق منحنى LM بيانيا بافتراض تغير مستوى الدخل، و بالتالي تغير الطلب على النقود، فإذا زاد الدخل يزحف منحنى الطلب على النقود إلى أعلى محددًا توازن جديد للسوق النقدي عن طريق تحديد مستوى جديد لسعر الفائدة أعلى من سابقه، و بتوصيل النقطتين التوازنتين نحصل على المنحنى و لمبين للعلاقة الطردية الموجبة بين سعر الفائدة و الدخل، والشكل البياني يوضح لنا كيفية اشتقاق منحنى LM بيانيا.

الشكل (03) : اشتقاق منحنى LM من خلال العرض و الطلب على النقود

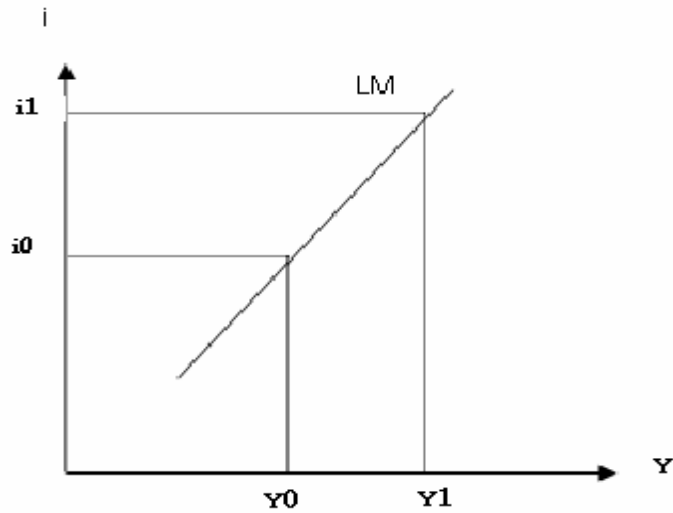
¹ يوجين أ. ديوليو ، النظرية الاقتصادية الكلية ، ط 2 ، سلسلة ملخصات شوم ، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية ، مصر ، 2003 ، ص 153

الفصل الثاني : التوازن الاقتصادي



إن العوامل المؤثرة في ميل منحنى LM هي: حساسية طلب النقود من أجل المضاربة لسعر الفائدة (S)، المعدل الحدي للطلب على النقود من أجل المعاملات (k)، فإذا كانت (k) كبيرة فإن المنحنى يكون أكثر استواء والعكس بالنسبة إلى (S)، ويمكن تمثيل معادلة LM على شكل منحنى بياني ذو ميل موجب، مع افتراض العلاقة بين سعر الفائدة و الدخل هي علاقة خطية كما يلي :

الشكل رقم (04) : منحنى LM (الدخل بدلالة سعر الفائدة)



نلاحظ من خلال التمثيل البياني السابق، أن العلاقة بين الدخل الكلي وسعر الفائدة في السوق النقدي علاقة طردية، حيث كلما ارتفع سعر الفائدة يرتفع الدخل الكلي، و التفسير الاقتصادي لذلك: هو أن ارتفاع سعر الفائدة يؤدي إلى انخفاض الطلب على النقود من أجل المضاربة، ويترتب على ذلك ارتفاع الطلب على النقود من أجل المعاملات حتى يتساوى عرض النقود مع الطلب عليها، لأن مستوى عرض النقود معطى.

الفصل الثاني : التوازن الاقتصادي

و إذا افترضنا ان المعدل الحدي للطلب على النقود من أجل المعاملات ثابت، فإن زيادة الطلب على النقود من أجل المعاملات تؤدي إلى زيادة الدخل الكلي، وهذا ما يبرز العلاقة الطردية بين سعر الفائدة والدخل الكلي في السوق النقدي .

المطلب الثالث : التوازن الشامل حسب نموذج IS-LM و فعالية السياسة المالية على النموذج

الفرع الاول : التوازن الشامل حسب نموذج IS-LM

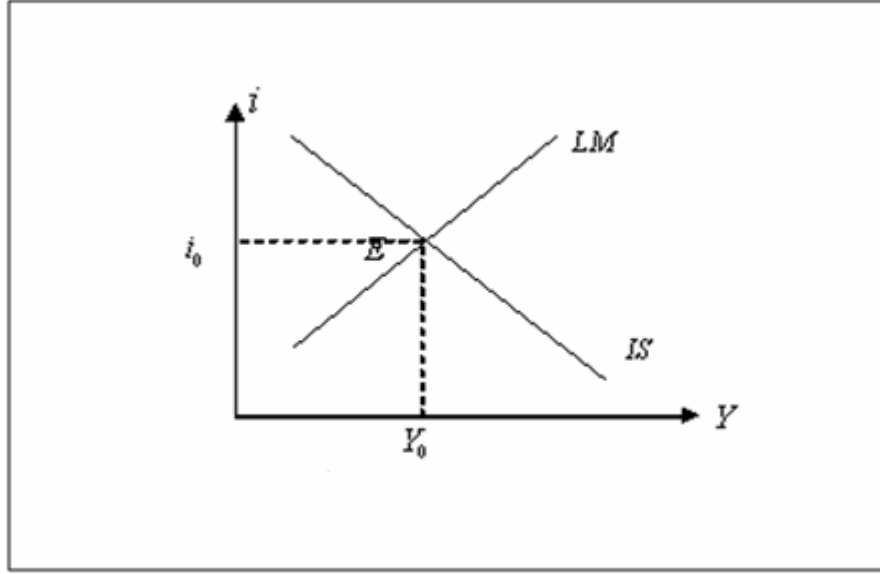
يمكن توضيح التوازن الشامل إما بيانيا أو جبريا ، وذلك كما يلي :

1 -التوازن الشامل بيانيا : يمكن التوصل إلى الحل الآتي لتحديد كل من مستوى الدخل ومعدل الفائدة اللذان يتوازن عندهما السوق الحقيقي والنقدي بواسطة ما يعرف بنموذج "هيكس- هانسن" أو ما يعرف كذلك بنموذج IS-LM ، ويعتمد هذا النموذج على كل من النموذج الكلاسيكي - سوق السلع - و النموذج الكيترى -سوق النقود- للتوصل إلى التوازن العام¹. المقصود بالتوازن الشامل هو تحقيق التوازن في سوق السلع والخدمات والتوازن في سوق النقود في نفس الوقت، ولما كانت كل النقاط على منحنى IS هي نقاط تعبر عن أوضاع توازن في سوق السلع والخدمات، ولما كانت كذلك كل النقاط على منحنى LM هي نقاط تعبر عن أوضاع توازنية في سوق النقود، فهنا يتعين علينا اختيار النقطة التي تحقق التوازن في السوقين معا، ويكون ذلك بجمع المنحنيين معا في شكل واحد، كما يوضحه الشكل (٥)، حيث تمثل نقطة تقاطع المنحنيين - E- نقطة التوازن الشامل أي التوازن في سوق النقود وسوق السلع والخدمات معا.

ويلاحظ أنه إذا كان سوق النقود في حالة توازن، فإن سوق السندات لا بد وأن يكون هو الآخر في حالة توازن، وعليه فإن سعر الفائدة ومستوى الدخل عند تقاطع كل من منحنى IS ومنحنى LM في الشكل أدناه و المشار إليهما ب Y0 و i0 هما قيمتان تتحققان في نفس الوقت " أي أن هذا الزوج يحقق التوازن في الاسواق الثلاثة"، سوق النقود وسوق السلع وسوق السندات. الشكل رقم (05) : التوازن في سوق السلع والخدمات و سوق النقود في آن واحد

¹ عبد الوهاب الامين، مبادئ الاقتصاد الكلي ، ط1 ، دار الحامد للنشر و التوزيع ، عمان الأردن ، 2002 ، ص172

الفصل الثاني : التوازن الاقتصادي



Source : Olivier Blanchard et Daniel Cohen ; Macroéconomie ; 4 edition ; Person Education ; France ;2006 ; p 146

التوازن الشامل جبريا : يحدث التوازن جبريا بكل جملة المعادلتين IS و LM كما يلي :

$$\begin{cases} Y = \frac{C_0 - cT_0 + c\bar{TR} + I_0 + \bar{G} + \bar{X} - M_0}{1 - C + CT + M} \dots\dots\dots (IS) \\ Y = \frac{\bar{M}_0 - L_0}{K} + \frac{S}{K} i \dots\dots\dots (LM) \end{cases}$$

وبذلك نحصل على :

$$\frac{C_0 - cT_0 + c\hat{TR} + I_0 + \bar{G} + \bar{X} - M_0}{1 - c + ct + m} - \frac{g}{1 - c + ct + m} i = \frac{\hat{M}_0 - L_0}{k} + \frac{S}{K} i$$

إن الحل الجبري للمعادلتين السابقتين يعطينا قيمة الدخل وسعر الفائدة اللذان يحققان التوازن الآني للسوقين : سوق السلع والخدمات وسوق النقود، نقوم بالتعبير عن i بدلالة Y في معادلة LM ثم نقوم بتعويضها في معادلة IS :

$$(LM) \Rightarrow i = \frac{k}{s} Y + \frac{L_0 - \bar{M}_0}{S} \Rightarrow Y = \frac{C_0 - cT_0 + CTR + I_0 + \bar{G} + \bar{X} - M_0}{1 - c + ct + m} - \frac{g}{1 - c + ct + m} \left(\frac{k}{s} Y + \frac{L_0 - \bar{M}_0}{S} \right)$$

الفصل الثاني : التوازن الاقتصادي

بعد النشر و الاختصار نحصل على ما لي :

$$Y = \frac{s}{(1-c+ct+m)s+gk} (C_0 - cT_0 + \overline{CTR} + I_0 + \overline{G} + \overline{X} - M_0) + \frac{g}{(1-c+ct+m)s+gk} (\overline{M}_0 - L_0)$$

إن العلاقة أعلاه تبين ان هناك عاملان يؤديان إلى توسع الدخل :

1 مضاعف الاستثمار (مضاعف الإنفاق المستقل)، الذي يدفع الدخل للتوسع عند زيادة أحد مكونات الإنفاق المستقل كالاستثمار المستقل أو النفقات العامة ، إن قيمة هذا المضاعف تساوي :

$$k_G = \frac{s}{(1-c+ct+m)s+gk} = \frac{1}{(1-c-ct+m)+g\frac{k}{s}}$$

لو قارنا هذا المضاعف مع المضاعف الكييزي البسيط $\frac{1}{(1-c-ct+m)}$ ، نجد أن دمج النقود في النموذج الكييزي قلصت من قيمة المضاعف، إن تراجع المضاعف يتناسب طرديا مع g و k و عكسيا مع s ، إن المفعول الكايح النقدي يكون معدوما في حالة ما تكون حساسية الاستثمار لسعر الفائدة g معدومة أو حساسية الطلب على النقود من اجل المضاربة s كبيرة جدا ويصل إلى نهايته العظمى إذا كان g كبير جدا أو s معدومة .

2 المضاعف النقدي أو القوة الدافعة النقدية تدعم مضاعف الإنفاق المستقل و الذي يساوي :

$$K_M = \frac{g}{(1-c+ct+m)s+gk} = \frac{1}{k+(1-c-ct+m)+\frac{s}{g}}$$

إن هذا المضاعف يتناسب طرديا مع g و c و عكسيا مع k و s .
إن نموذج IS-LM يوضح من خلال المضاعفين السابقين أن السياسة النقدية يمكن أن تكون بديلة للسياسة المالية في دعم الإنعاش الاقتصادي ، كما تكون مدعمة ومقوية لها.

الفرع الثاني : فعالية السياسة المالية على IS-LM

يقصد بالفعالية النسبية للسياسة المالية " حجم الاثر الذي تحدثه السياسة المالية بشقيها على الدخل " ، وكما رأينا سابقا فإن تغير الدخل يخضع لتغيرات العوامل المستقلة، والمتمثلة في تغير قيمة الإنفاق الحكومي وكذا تغير قيمة الضرائب، وذلك عن طريق المضاعف والذي يخضع قيمته إلى ميل كل من منحنى IS ومنحنى LM، وعليه ففعالية السياسة المالية تتحدد بميل كل من منحنى IS و LM¹.

1 فعالية السياسة المالية وميل منحنى IS :

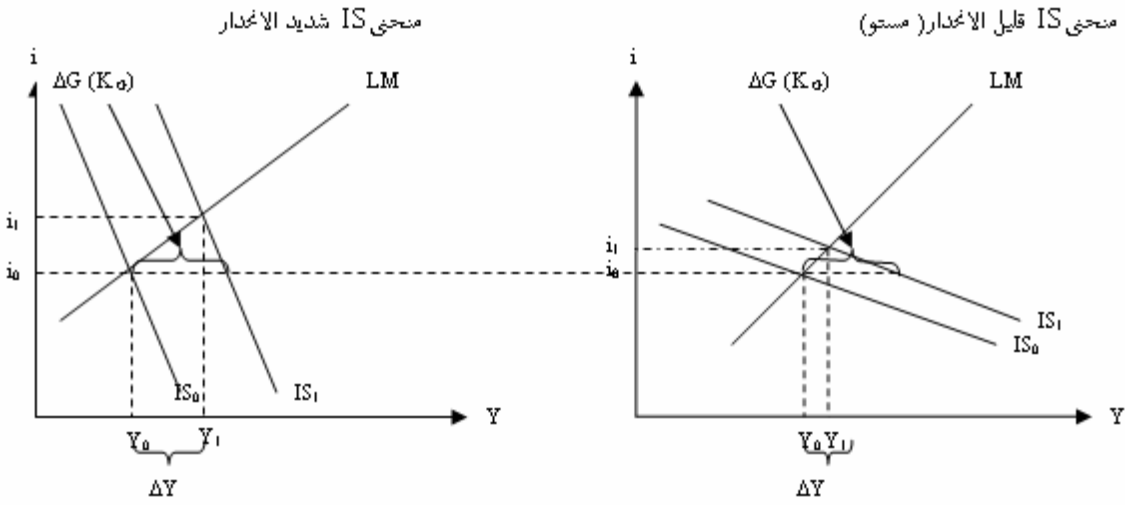
تكون السياسة المالية أكثر فعالية عندما يكون منحنى IS شديد الانحدار، وتكون غير فعالة في الحالة العكسية، ومنحنى IS شديد الانحدار عندما يكون طلب الاستثمار غير مرن بالنسبة لسعر الفائدة، وبذلك كلما كان طلب الاستثمار قليل الحساسية لتغيرات سعر الفائدة كلما كانت السياسة المالية أكثر فعالية، وللتوضيح أكثر يمكن تتبع دور تغير سعر الفائدة في تحقيق توازن جديد بعد زيادة

¹ سامي خليل ، مرجع سبق ذكره ، ص 498

الفصل الثاني : التوازن الاقتصادي

مقدار الإنفاق الحكومي، فعندما يزداد الدخل نتيجة لزيادة الإنفاق الحكومي فإن سعر الفائدة لا بد أن يرتفع حتى يبقى التوازن في سوق النقود، وارتفاع سعر الفائدة سيؤدي إلى تخفيض في الاستثمار ملغيا جزئيا الأثر التوسعي المترتب عن زيادة الإنفاق الحكومي، وهذا ما يعرف بأثر الإزاحة، وبالتالي حتى يلغى أثر الإزاحة و تكون السياسة المالية فعالة يجب أن يكون الاستثمار غير حساس لسعر الفائدة، وبالتالي يكون منحنى IS شديد الانحدار، والشكل التالي يبين لنا فعالية السياسة المالية في حالة منحنى IS شديد الانحدار وفي حالة قليل الانحدار¹:

الشكل رقم (06) : فعالية السياسة المالية وفقا لميل منحنى IS



المصدر : يوجين أ. ديوليو ، مرجع سابق ، ص 186.

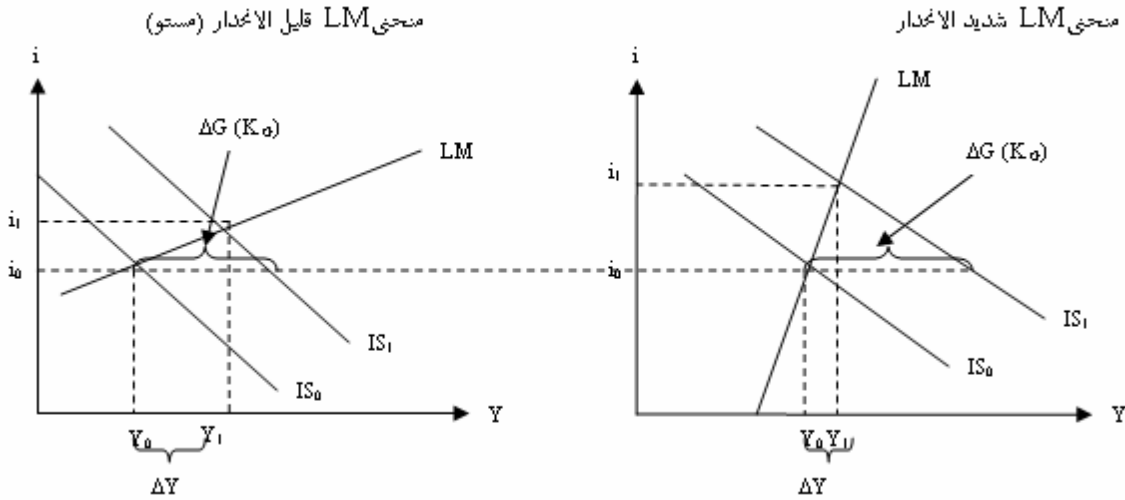
2 فعالية السياسة المالية و ميل منحنى LM :

تكون السياسة المالية أكثر فعالية عندما يكون منحنى LM اقل انحدارا، أي يكون ميله اصغر ما يكون، ومنحنى LM يكون مستوي عندما تكون مرونة الطلب على النقود بالنسبة لسعر الفائدة عالية، والسبب في هذه النتيجة هو كذلك أثر تغير سعر الفائدة على حجم الاستثمار ولكن من خلال سوق النقود، فعندما يزداد الدخل نتيجة لزيادة الإنفاق الحكومي فإن طلب النقود بدافع المعاملات يزداد، ولتحقيق التوازن في سوق النقود مع بقاء رصيد العرض ثابت يتطلب ذلك انخفاض في الطلب على النقود

الشكل (07) : فعالية السياسة المالية وفقا لميل منحنى LM

¹ يوجين أ. ديوليو ، مرجع سابق ، ص 186

الفصل الثاني : التوازن الاقتصادي



المصدر : يوجين أ.ديوليو ، مرجع سابق ، ص 186.

المبحث الثالث : التوازن في ظل نموذج مندل فليمنغ " نموذج IS-LM-BP "

في ظل اقتصاد مفتوح، يحتاج نموذج IS-LM التقليدي إلى بعض التعديلات لمراعاة القطاع الخارجي، وذلك بإدخال ميزان المدفوعات في إطار نظام أسعار الصرف الثابتة والمتغيرة ، حيث أنه إلى جانب المنحنيين IS

و LM يتم إضافة منحنى جديد يعكس التوازن في ميزان المدفوعات وهو منحنى BP وذلك اختصاراً لعبارة ميزان المدفوعات Balance of Payments، وبهذا الشكل سيحدث الانتقال من نموذج IS-LM لاقتصاد مغلق إلى نموذج IS-LM-BP¹، فهذا النموذج يسمح بإجراء تحليل فعال لآثار مختلف السياسات الاقتصادية ضمن اقتصاد مفتوح²، ويمكن استخدامه على حد سواء في ظل نظام BrettonWoods لأسعار الصرف الثابتة و كذا في ظل نماذج مختلفة من أسعار الصرف المرنة³.

¹Peijie Wang ; « The Economics of Foreign Exchange and Global Finance » ; 2nd edition ; Springer- Verlag ; Berlin ;2009,p.139

² Theo S.Eivher,JohnH.Mutti Michelle H.Turnovsky ; « International Economics» ;7thedition ; Routledge ; New York ; 2009 ;p.525

³ Michael Wickens ; « Macroeconomic Theory : A Dynamic General Equilibrium Approach » ; Princeton University Press ; New Jersey ; U.S.A.2008, p.308

الفصل الثاني : التوازن الاقتصادي

وفي هذا الإطار سيتم تحليل آثار وفعالية السياسة المالية في ظل افتراضات مختلفة لنظم أسعار الصرف وحركة رؤوس الأموال، وذلك بعد إدراج التغيرات اللازمة لتمديد نموذج IS-LM على اقتصاد مفتوح.

المطلب الأول : شروط التوازن

الفرع الأول : توازن سوق السلع و الخدمات : منحى IS

يظهر منحى IS مستويات الدخل و سعر الفائدة التي يتحقق عندها توازن سوق السلع و الخدمات، وفي ظل الاقتصاد المفتوح تضم معادلة منحى IS صافي الصادرات (NX) كمكون أساسي للطلب الكلي، و بالتالي تكتب معادلة الدخل أو الطلب الكلي في هذه الحالة على الشكل التالي:¹

$$Y = C + I + G + NX \dots \dots \dots (1)$$

تبين هذه المعادلة أن الإنتاج يجب أن يكفي كل من الطلب المحلي (C+I+G) وكذلك صافي الصادرات (NX) .

من أهم العوامل التي تؤثر على صافي الصادرات هو سعر الصرف الحقيقي و الذي يعرف على أنه نسبة الأسعار الأجنبية إلى الأسعار المحلية مقاسة بنفس العملة.²

$$Q = S \cdot \frac{Pf}{P} \dots \dots \dots (2)$$

حيث :

Q : سعر الصرف الحقيقي

S : سعر الصرف الاسمي

Pf : تمثل الأسعار الأجنبية مقاسة بالعملة الأجنبية

P : تمثل الأسعار المحلية مقاسة بالعملة المحلية

و تنبه أهمية سعر الصرف الحقيقي من أنه يقيس القدرة التنافسية الوطنية في التجارة الدولية، فإذا كان :

□ 1 Q : يعني أن أسعار المنتجات الأجنبية أصبحت أعلى من أسعار المنتجات الوطنية وهو ما يدل

على تحس القدرة التنافسية للمنتجات الوطنية مما يشجع على زيادة الصادرات و تقليل الواردات.

□ 1 Q : يعني أن أسعار المنتجات الوطنية أصبحت أعلى من أسعار المنتجات الأجنبية وهو ما يدل

على تدهور القدرة التنافسية للمنتجات الوطنية مما يشجع على زيادة الواردات و تقليل الصادرات.

¹G.S.Gupta , « Macroeconomics : Theory and Applications » ; 3rdedition ; Tata McGraw- Hill Publishing Company Limited ; New Delhi ;2008 ;p.308

² أحمد رمضان نعمة الله ، محمد سيد عابد ، إيمان عطية ناصف ، " النظرية الاقتصادية الكلية " ، الدار الجامعية ، الاسكندرية ، 2003 ، ص244

الفصل الثاني : التوازن الاقتصادي

و بالتالي يتضح أن الصادرات X ترتبط طرديا مع قيمة سعر الصرف الحقيقي ، بينما ترتبط الواردات M عكسيا مع قيمة سعر الصرف الحقيقي .
 مما لا شك فيه أن الطلب المحلي على الواردات M ن الخارج يتأثر مثله مثل الطلب على السلع والخدمات المحلية بالتغيرات في الدخل، ولذلك فإن دالة الواردات يجب أن تظهر هذه الحقيقة حيث أن ارتفاع مستوى الدخل من المتوقع أن يؤدي إلى زيادة الطلب على الواردات على افتراض ثبات سعر الصرف الحقيقي، أما بالنسبة للصادرات، على الرغم من أنها تمثل جزءا من الناتج المحلي إلا أن الطلب عليها إنما يتوقف على الدخل في الدول الأجنبية التي يتم التعامل معها، فكلما ارتفع الدخل الأجنبي كلما كان من المتوقع زيادة الطلب الأجنبي على المنتجات الوطنية¹، وفي هذه الحالة فإن دالة الصادرات X والواردات M تأخذ الشكل التالي :²

$$X = X(Y_f, Q) ; \quad M = M(Y, Q)$$

$$+ \quad + \quad \quad + \quad -$$

و بالتالي يعتمد صافي الصادرات NX على الدخل المحلي ، الدخل الأجنبي و سعر الصرف الحقيقي ،
 حيث:

$$NX = X - M = X(Y_f, Q) - M(Y, Q)$$

$$NX = NX(Y, Y_f, Q) \dots \dots \dots (3)$$

من أجل التبسيط :

$$X = X + \alpha Y_f + \beta Q \dots \dots \dots (4)$$

$$M = M + \gamma Y - \delta Q \dots \dots \dots (5)$$

حيث :

X : التصدير المستقل ع الدخل

M : الاستيراد المستقل ع الدخل

إن دمج المعادلة الخاصة بصافي الصادرات في نموذج IS-LM الكيتري البسيط يسمح بالحصول على معادلة IS الجديدة حيث :³

$$Y = [\bar{C}_\alpha + b(y - \bar{T} - tY)] + [\bar{I} - hr] + \bar{G} + [(\bar{X} - \hat{M}) + \alpha Y_f - \gamma Y + (B + \delta)Q] \dots \dots \dots (6)$$

¹ أحمد رمضان نعمة الله و آخرون ، مرجع سبق ذكره ، ص 245

²V.S.Somanath ; « International Financial Management » ; I.K.International Publishing House Pvt.Ltd ; New Delhi ; 2011 ; p.231

³G.S.Gupta ; op.cit , p.309

الفصل الثاني : التوازن الاقتصادي

و بجل المعادلة 6 من أجل Y نحصل على :

$$Y = m_G \bar{A} - m_G hr + m_G (\beta + \delta) Q \dots (7)$$

حيث :

$$A = [\bar{C}_a + \bar{I} + \bar{G} - b\bar{T} + \bar{X} - \bar{M} + aY_f]$$

$$m_G = \frac{1}{1 - b(1-t) + \gamma Y}$$

تمثل المعادلة 7 معادلة منحنى IS في اقتصاد مفتوح .

عند مقارنة هذه المعادلة مع معادلة منحنى IS لاقتصاد مغلق يتضح بأن المضاعف الكييزي m_G يضم معلمة جديدة γ ، كما يضم الإنفاق المستقل A كذلك ثلاثة متغيرات جديدة وهي : Y_f ، \bar{X} ، \bar{M} في ظل الاقتصاد المفتوح فإن زيادة الدخل سوف تؤدي إلى زيادة الواردات أيضا إلى جانب الادخار، ولذلك فإن الانخفاض المطلوب في سعر الفائدة لتشجيع الاستثمار يجب أن يكون أكبر في حالة الاقتصاد المفتوح مقارنة بحالة الاقتصاد المغلق، معنى ذلك أن منحنى IS في ظل الاقتصاد المفتوح يجب أن يكون أشد انحدارا عنه في حالة الاقتصاد المغلق، وذلك بسبب التسربات الإضافية من الواردات التي تزيد مع زيادة الدخل المحلي، وبالتالي يقل حجم المضاعف ¹.

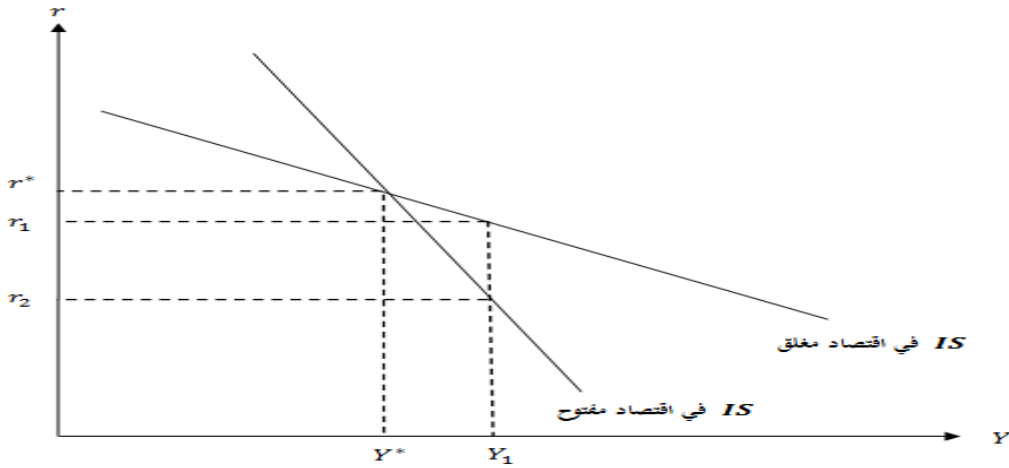
كما أن زيادة الدخل في ظل الاقتصاد المغلق يحتاج إلى انخفاض سعر الفائدة حتى يتم استعادة التوازن في سوق السلع و الخدمات .

ولكن في ظل الاقتصاد المفتوح فإن نفس الزيادة في الدخل تحتاج إلى مزيد من الانخفاض في سعر الفائدة حتى المستوى I_2 حتى يتم استعادة التوازن في سوق الإنتاج وهو ما يجعل منحنى IS يصبح أكثر انحدارا

الشكل (08) : منحنى IS في الاقتصاد المغلق و الاقتصاد المفتوح

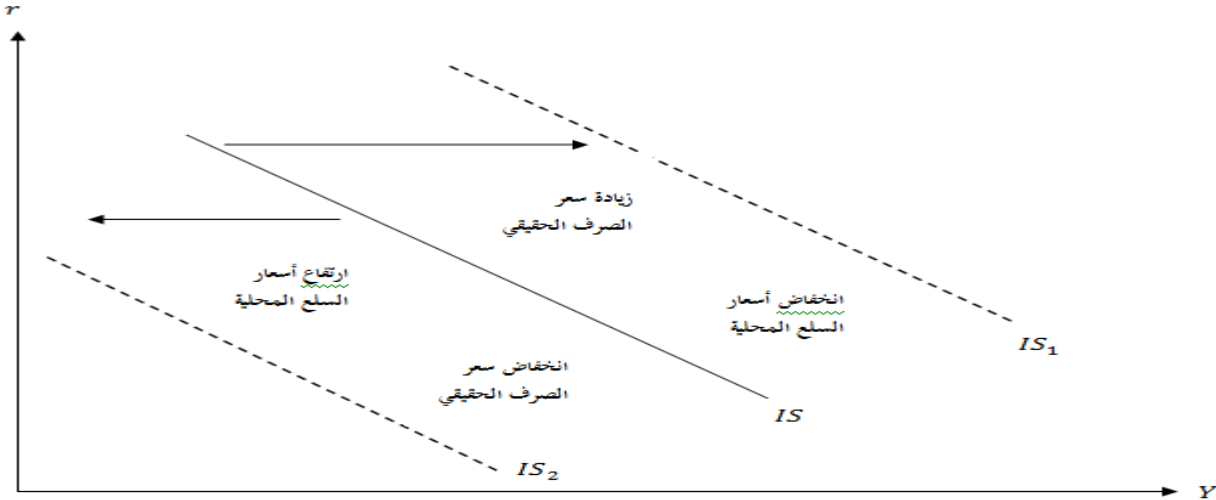
¹ Brian Snowdon ; Howard R. Vane ; « Modern Macroeconomics : Its Origins, Development and Current State » ; Edward Elgar ; Cheltenham ; UK and Northampton ; MA ; USA. 2005 , p.123

الفصل الثاني : التوازن الاقتصادي



المصدر : أحمد رمضان نعمة الله وآخرون ، " النظرية الاقتصادية الكلية " ، مرجع سبق ذكره ، ص 248
 يؤثر التغير في سعر الصرف الاسمي S مباشرة في سعر الصرف الحقيقي Q على افتراض ثبات كل من P ، P_f ، إن زيادة سعر الصرف الاسمي سوف يؤدي إلى زيادة سعر الصرف الحقيقي و بالتالي سوف تشجع على زيادة الصادرات و تخفيض الواردات ، معنى ذلك أن تخفيض قيمة العملة (زيادة سعر الصرف الاسمي) سوف يؤدي إلى زيادة الطلب على الإنتاج المحلي من خلال زيادة الطلب على الصادرات و لذلك سوف ينتقل منحنى IS إلى جهة اليمين¹ .
 ويتضح ذلك من خلال الشكل التالي :

الشكل (09) : تأثير التخفيض في قيمة العملة على وضع منحنى IS



المصدر : أحمد رمضان نعمة الله وآخرون ، مرجع سبق ذكره ، ص 249
 إذا تم افتراض الآن ثبات كل من سعر الصرف الاسمي S ومستوى الأسعار الأجنبية P_f ، فعند ارتفاع مستوى الأسعار المحلية P بالطبع سوف يؤدي إلى انخفاض سعر الصرف الحقيقي وتقليل التنافسية

¹ أحمد رمضان نعمة الله وآخرون ، مرجع سبق ذكره ، ص 249

الفصل الثاني : التوازن الاقتصادي

للمنتجات الوطنية ومن ثم فإنه من المتوقع انخفاض الصادرات وزيادة الواردات وبالتالي ينخفض الطلب على الإنتاج المحلي و ينتقل بذلك منحني IS جهة اليسار .

الفرع الثاني : توازن سوق النقد : منحني LM

إن ادخال ميزان المدفوعات في هذه الحالة يؤثر مباشرة على العرض النقدي المحلي، يمثل العجز في ميزان المدفوعات وجود فائض طلب على العملة الأجنبية ويصاحبه انخفاض في العرض النقدي بينما الفائض في ميزان المدفوعات يؤدي إلى زيادة العرض النقدي

معنى ذلك أن ظهور العجز في ميزان المدفوعات من المتوقع أن يؤدي إلى انتقال منحني LM إلى جهة اليسار، بينما ظهور الفائض في ميزان المدفوعات من المتوقع أن يؤدي إلى انتقال منحني LM إلى جهة اليمين .

✓ العرض النقدي المحلي M_s يساوي حاصل ضرب القاعدة النقدية M_0 في مضاعف العرض النقدي u ، حيث تضم القاعدة النقدية M_0 أصول البنك المركزي ¹، و تساوي مجموع احتياطات النقد الأجنبي FR والائتمان الحكومي المحلي DC ، أي: ²

$$M_0 = FR + DC \dots \dots \dots (8)$$

و بالتالي ، يمكن صياغة دالة عرض النقود M_s على الشكل التالي :

$$M_s = \mu M_0 = u [FR + DC] \dots \dots \dots (9)$$

مع u : يمثل مضاعف عرض النقود

حيث أن أي تغيير في الاحتياطات الأجنبية سيؤثر على عرض النقود المحلية

- عرض النقود الحقيقي هو $\frac{M_s}{P}$ ، حيث يمثل P مستوى السعر الثابت

✓ دالة الطلب على النقود الحقيقية لا تتغير في حالة اقتصاد مفتوح ، أي :

يستطيع البنك المركزي منع حالة العجز أو الفائض في ميزان المدفوعات من التأثير على العرض النقدي وبالتالي على منحني LM وذلك عن طريق التدخل من خلال عمليات السوق المفتوحة ، فإذا كان هناك فائض في ميزان المدفوعات فإن البنك المركزي يمكن أن يتدخل ببيع السندات الحكومية للأفراد، وبذلك يمتص الزيادة التي حدثت في القاعدة النقدية حيث يظل العرض النقدي ثابت، وبالعكس، إذا كان هناك عجز في ميزان المدفوعات مما يعمل على تقليل العرض النقدي فإن البنك المركزي يستطيع

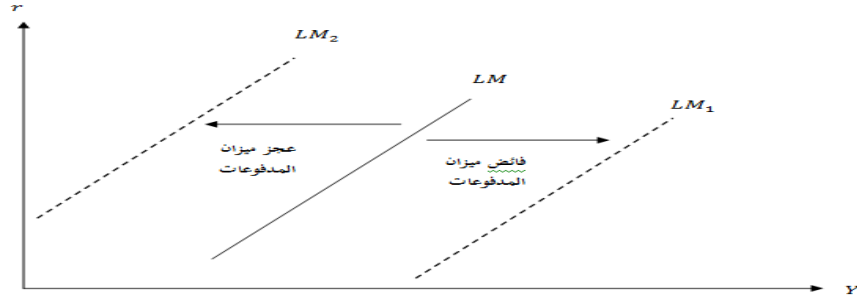
¹Brian Snowdon ; Howard R.Vane ; « Modern Macroeconomics : Its Origins, Development and Current State » ; op.cit, p.124

²Errol D'Souza, « Macroeconomics », Dorling Kindersley (India) Pvt ; Ltd ; Licensees of Pearson Education in South Asia ; New Delhi ; 2008 ; p.307

الفصل الثاني : التوازن الاقتصادي

التدخل مرة أخرى من خلال إعادة شراء السندات الحكومية من الأفراد بحيث يظل العرض النقدي ثابتاً، أما إذا لم يتدخل البنك المركزي فإن الفائض في ميزان المدفوعات سوف ينقل منحني LM جهة اليمين والعجز سوف ينقله جهة اليسار¹، كما موضح في الشكل التالي :

الشكل (10): تأثير موقف ميزان المدفوعات على وضع منحنى LM في ظل عدم تدخل البنك المركزي



المصدر : أحمد رمضان نعمة الله و آخرون ، مرجع سبق ذكره ، ص 253

الفرع الثالث : توازن سوق الصرف الأجنبي : منحنى BP

في ظل الاقتصاد المغلق هناك نوعين من الأسواق سوق السلع والخدمات وسوق النقد، ولكن في ظل الاقتصاد المفتوح يتم إضافة سوق آخر وهو سوق الصرف الأجنبي، ولقد اطلق على التوازن في سوق السلع والخدمات منحنى IS و التوازن في سوق النقد منحنى LM أما التوازن في سوق الصرف الأجنبي والذي يعكس التوازن في ميزان المدفوعات فيسمى منحنى BP² ميزان المدفوعات هو السجل الخاص بالمعاملات ما بين مقيمي البلاد وبقية العالم، هناك حسابان مهمان في ميزان المدفوعات وهما : الحساب الجاري و حساب رأس المال³.

✓ الحساب الجاري هو عبارة عن دالة صافي الصادرات، حيث ان الواردات هي دالة للدخل المحلي وسعر الصرف الحقيقي، بينما الصادرات فهي دالة للدخل الأجنبي و سعر الصرف الحقيقي⁴

$$NX = NX(Y, Y_f, Q)$$

مع ثبات العوامل الأخرى، تؤدي الزيادة في الدخل المحلي إلى رفع الواردات وبالتالي يتدهور الحساب الجاري لميزان المدفوعات.

¹ أحمد رمضان نعمة الله و آخرون ، النظرية الاقتصادية الكلية ، مرجع سبق ذكره ، ص 252-253

² أحمد رمضان نعمة الله و آخرون ، مرجع سبق ذكره ، ص 254

³ تومي صالح ، مبادئ التحليل الاقتصادي الكلي ، ط2، دار أسامة للطباعة و النشر و التوزيع، الجزائر، ص 210

⁴ Errol D'Souza, « Macroeconomics », op.cit ; p.307

الفصل الثاني : التوازن الاقتصادي

✓ أما حساب رأس المال فهو يعتمد على حركة رؤوس الأموال، حيث حاول كل من Robert Mundell (1963) و Marcus Fleming (1962) تمديد النموذج الكييزي على الاقتصاد المفتوح ليشمل تدفقات رؤوس الاموال، وقد لاحظا أن صافي تدفقات رؤوس الأموال بين الدول NKI يظهر كتجاوب للفروقات بين أسعار الفائدة المحلية والأجنبية لما كانت التوقعات حول تغيرات سعر الصرف ثابتة، وقاما بنمذجة حساب رأس المال لميزان المدفوعات بدالة من الشكل :

$$NKI = v(r - r_f) = v(r) \dots\dots\dots(10)$$

حيث أن r, r_f هما سعري الفائدة الخارجي و المحلي على الترتيب، و يتدفق رأس المال على البلد المحلي في ظل سعر فائدة خارجي معطى r_f ، وحركة تامة لتنقل رؤوس الأموال ، كلما كان سعر الفائدة المحلي أكبر من سعر الفائدة الخارجي، أي $r > r_f$ حيث ان :

يمثل ميزان المدفوعات BP مجموع الحساب الجاري وحساب رأس المال وبالتالي :

$$BP = NK(Y, Y_f, Q) + NKI(r - r_f) \dots\dots\dots(12)$$

يتحقق توازن ميزان المدفوعات BP عندما يكون تدفق رأس المال كافيا فقط لتمويل العجز في الحساب الجاري أو امتصاص الفائض، أي يجب أن يكون مجموع الفائض أو العجز في الحساب الجاري وصافي تدفقات رأس المال يساوي صفر¹، فميزان المدفوعات BP يجب ان يكون معدوما عند الحل التوازني للأجل الطويل، وبالتالي بمعرفة سعر الصرف الثابت S ، يصبح الحل التوازني بالنسبة لسوق الصرف الاجنبي على النحو :

$$BP = NK(Y, Y_f, Q) + NKI(r - r_f) = 0 \dots\dots\dots(13)$$

وهي تمثل معادلة منحنى BP ، ومعرفة سعر الصرف الحقيقي Q ، تصبح المعادلة $BP = 0$ دالة تربط بين r و Y ، حيث يعبر منحنى BP عن مستويات سعر الفائدة و الدخل التي تحقق التوازن في ميزان المدفوعات (مجموع الحساب الجاري و حساب رأس المال يساوي صفر). ومن المتوقع ان تظهر علاقة طردية بين r و Y ذلك لان زيادة الدخل مع ثبات العوامل الاخرى من الممكن أن يؤدي إلى زيادة الواردات وبالتالي ظهور عجز في ميزان المدفوعات، هذا العجز يحتاج إلى زيادة أسعار الفائدة المحلية بهدف جذب قدر كافي من راس المال الأجنبي لاستعادة التوازن في ميزان المدفوعات، أي ان زيادة الدخل سوف يحتاج إلى زيادة سعر الفائدة حتى يتحقق التوازن في ميزان المدفوعات، وبالتالي فإن منحنى BP يعكس وجود علاقة طردية بين الدخل وسعر الفائدة .

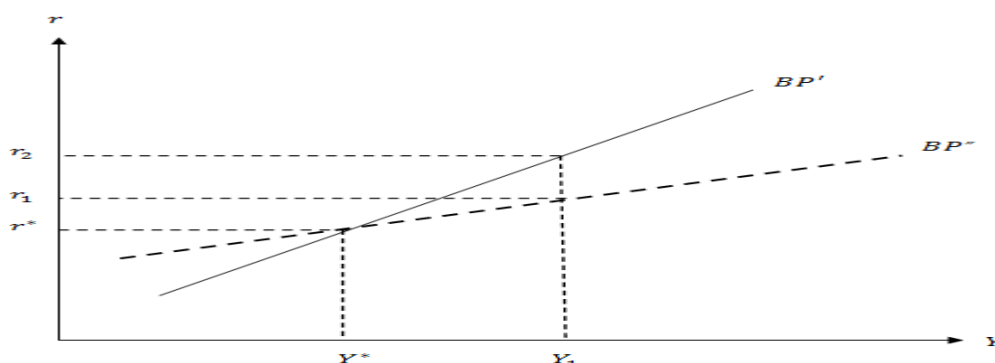
¹ Brian Snowdon ; Howard R.Vane ; « Modern Macroeconomics : ItsOrigins, Development and Current State » ; op.cit, p.125

الفصل الثاني : التوازن الاقتصادي

ولكي يبقى $BP=0$ يجب على الحساب الجاري أن يتدهور ليلغي بواسطة حساب رأس المال، ويحدث ذلك فقط إذا أصبح $r_f > r^1$.

يتوقف ميل منحنى BP على كل من مرونة الواردات بالنسبة للدخل وكذلك على مدى حساسية تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية بالنسبة لسعر الفائدة، فكلما زادت مرونة الطلب على الواردات بالنسبة للدخل فإن أي زيادة معينة في الدخل سوف تؤدي إلى زيادة أكبر منها في الواردات وبالتالي فإن ذلك سوف يحتاج إلى زيادة أكبر في سعر الفائدة، في هذه الحالة فإن منحنى BP يصبح أشد انحدارا ويأخذ وضع منحنى BP' في الشكل (11)، وبالعكس إذا انخفضت مرونة الطلب على الواردات بالنسبة للدخل فإن منحنى BP يصبح أقل انحدارا و يأخذ وضع المنحنى BP'' كما هو موضح في الشكل التالي :

الشكل (11) : ميل منحنى BP



المصدر ، أحمد رمضان نعمة الله و آخرون ، مرجع سبق ذكره ، ص 255
من ناحية أخرى، فإن زيادة حساسية رأس المال الأجنبي للتغيرات في سعر الفائدة المحلي تؤدي إلى زيادة مرونة منحنى BP أي يصبح أقل انحدارا كما هو الحال في المنحنى BP'' ، في هذه الحالة فإنه يكفي زيادة سعر الفائدة بقدر ضئيل (من I^* إلى I_1) حتى يتم استعادة التوازن في ميزان المدفوعات من خلال تدفق رؤوس الأموال الأجنبية، والعكس صحيح، أي كلما انخفضت حساسية رأس المال الأجنبي للتغيرات في سعر الفائدة المحلي كلما زاد انحدار منحنى BP كما هو الحال في المنحنى BP' حيث يحتاج استعادة التوازن في ميزان المدفوعات زيادة كبيرة في سعر الفائدة من (I^* إلى I_2).
تجدر الإشارة إلى أنه في الحالات المتطرفة التي تكون فيها حساسية رأس المال الأجنبي لتغيرات أسعار الفائدة المحلية تامة أي عندما تكون رؤوس الأموال الدولية تامة الحركة، فإن الأصول المالية المحلية تصبح بدائل كاملة لمثيلاتها في العالم، و بالتالي فإن تغيرا صغيرا في سعر الفائدة يثير تغيرات كبيرة في تدفقات رؤوس الاموال²، أي :

¹ تومي صالح ، مرجع سبق ذكره ن ص 219

² تومي صالح ، مرجع سبق ذكره ، ص 221

الفصل الثاني : التوازن الاقتصادي

ما يدل على أن أي عجز في ميزان المدفوعات يتم تعويضه مباشرة من خلال تدفق رأس المال الأجنبي دون الحاجة إلى انخفاض سعر الفائدة.

في هذه الحالة، يكون منحنى BP أفقياً عند $r=r_f$ (أي سعر الفائدة المحلي يبقى دائماً مساوياً لسعر الفائدة الخارجي الحقيقي)¹، مما يعكس مرونة لا نهائية، فهذه الوضعية المتطرفة لمنحنى BP تناسب الدول المتقدمة اقتصادياً، حيث تتكامل أسواقها المالية بصورة تامة مع الأسواق الدولية، وعلى العكس تماماً عندما تنعدم حساسية رأس المال الأجنبي للتغيرات في أسعار الفائدة المحلية أي عندما تكون رؤوس الأموال الدولية عديمة الحركة، فإن الأصول المالية المحلية لا تصلح لأن تكون بدائل كاملة للأصول المالية في العالم حيث تصبح الأسواق المالية المحلية منعزلة تماماً عن الأسواق المالية الدولية²، في هذه الحالة، رؤوس الأموال الدولية لن تتأثر بتغيرات أسعار الفائدة، أي :

و بالتالي، يصبح الحد: $NKI(r-r_f)=0$ ، حيث يتزامن ميزان المدفوعات BP مع التوازن في الحساب الجاري ، أي:

$$BP=NX(Y, Y_f, Q)$$

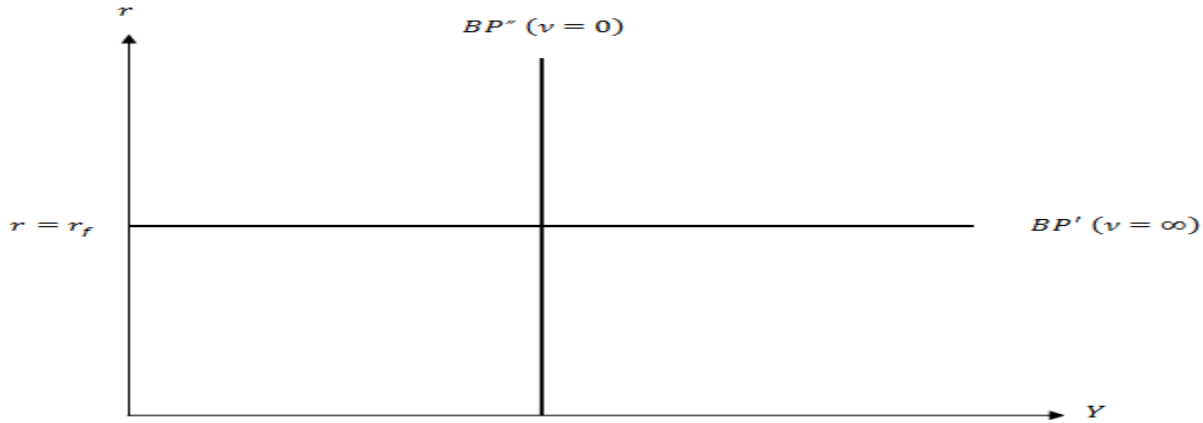
ومن ثم فإن العجز في ميزان المدفوعات الناتج عن زيادة الدخل لا يمكن علاجه من خلال زيادة سعر الفائدة ، و بالتالي يكون منحنى BP في هذه الحالة عمودياً، حيث تناسب هذه الوضعية المتطرفة لمنحنى BP الدول النامية التي تعيش أسواقها المالية في عزلة تامة عن الأسواق العالمية

الشكل (12) : الحالات المتطرفة لمنحنى BP

¹ Errol D'Souza, « Macroeconomics », op.cit, p.308

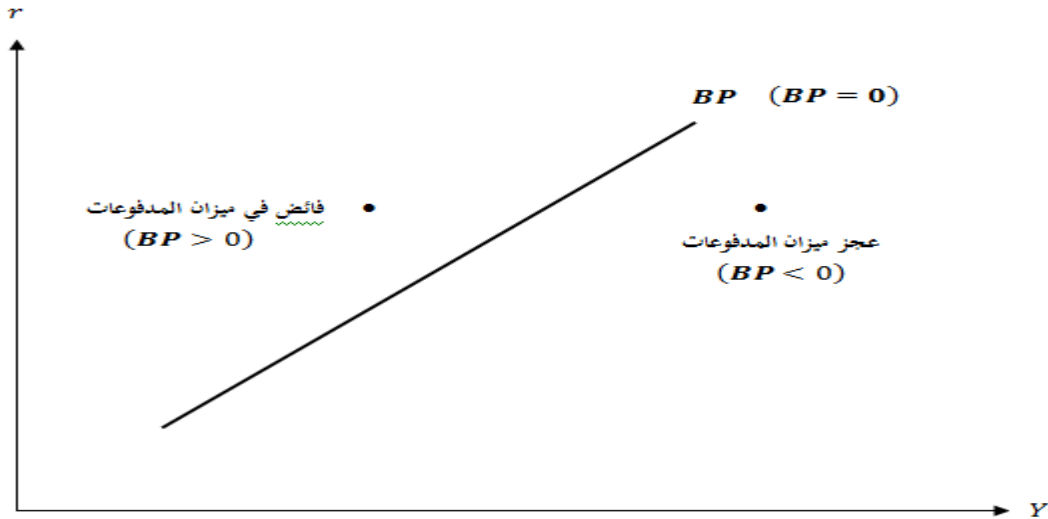
² أحمد رمضان نعمة الله وآخرون ، مرجع سبق ذكره ، ص 256

الفصل الثاني : التوازن الاقتصادي



المصدر : أحمد رمضان نعمة الله و آخرون ، مرجع سبق ذكره ، ص 257
 وفي حالة ما إذا كانت حركة رؤوس الأموال الدولية غير تامة ، فإن التغيرات في فروقات أسعار الفائدة المحلية و الخارجية تؤدي إلى تدفقات محدودة لرؤوس الأموال الدولية ، أي عند وجود فرق بين سعر الفائدة المحلي و سعر الفائدة الخارجي $r_f \neq r$ ، فإن :

في هذه الحالة يمكن تمثيل منحنى BP على النحو التالي :
 الشكل (13) : منحنى BP في ظل الحركة غير التامة لرؤوس الأموال



المصدر : Errol D'Souza, « Macroeconomics », OP.Cit,p310:

إن أي نقطة تقع على منحنى BP تعكس مستويات الدخل وسعر الفائدة التي تحقق التوازن في ميزان المدفوعات ، بينما أي نقطة تقع على يمين منحنى BP تدل على وجود عجز في ميزان المدفوعات ، والسبب في ذلك هو أن ارتفاع مستوى الدخل سوف يؤدي إلى زيادة الواردات و بالتالي يخلق عجز في ميزان المدفوعات ، وفي المقابل فإن أي نقطة تقع على يسار منحنى BP تدل على وجود فائض في ميزان المدفوعات حيث أن انخفاض الدخل يؤدي إلى انخفاض الواردات و بالتالي يظهر الفائض.

الفصل الثاني : التوازن الاقتصادي

المطلب الثاني : نموذج IS-LM-BP في ظل سعر الصرف الثابت

إن الطريقة المثلى التي يشتغل بها نموذج IS-LM-BP لتحديد التوازن تكون أكثر تعقيدا من تحليل نموذج IS-LM للاقتصاد المغلق، فالفكرة المعتمدة على تقاطع منحنى IS و LM لتحديد مستوى الدخل وسعر الفائدة التوازنيين، ما هو معروف في الاقتصاد المغلق، لم تعد بالشروط الكافية لحدوث التوازن في نموذج الاقتصاد المفتوح، حيث أنه إذا كان تقاطع IS مع LM يقع فوق منحنى BP يكون هناك فائض في ميزان المدفوعات، وبالتالي سوف يرتفع مخزون النقود، إن ارتفاع مخزون النقود يعني أن منحنى LM سوف ينتقل حو اليمين بحيث يرتفع مستوى الدخل و ينخفض معه سعر الفائدة، وبالتالي يتوسع الاقتصاد عبر منحنى S ، يستمر التحرك في LM إلى أن تتقاطع المنحنيات الثلاثة أين ينعدم الفائض في ميزان المدفوعات، وبالعكس إذا تقاطع كل من منحنى IS و LM في نقطة تقع تحت منحنى BP ، فإن ذلك يعبر عن وجود عجز في ميزان المدفوعات، حيث ينخفض مخزون النقود ويتحرك منحنى LM نحو اليسار ليتبعه تدهور في الدخل وارتفاع سعر الفائدة المحلي و تراجع الاقتصاد عبر المنحنى IS إلى أن تتقاطع المنحنيات الثلاثة BP, IS و LM' في نقطة توازن جديدة تعبر عن اختفاء ذلك العجز¹، وبالتالي، في ظل نظام أسعار الصرف الثابتة يتم تحقيق توازن ميزان المدفوعات من خلال انتقال منحنى LM.

الفرع الأول : السياسة المالية في ظل الحركة التامة لتتنقل رؤوس الأموال

في ظل الحركة التامة لتتنقل رؤوس الأموال يكون منحنى BP أفقيا عند المستوى $r=r_f$ ، حيث يؤدي التوسع المالي إلى انتقال منحنى IS نحو اليمين نتيجة ارتفاع الطلب الكلي مما يؤدي إلى ارتفاع كل من سعر الفائدة و مستوى الدخل²، ارتفاع أسعار الفائدة يشجع على تدفق رؤوس الأموال من الخارج وبالتالي يظهر فائض في ميزان المدفوعات، وللمحافظة على سعر الصرف عند مستواه الثابت، يقوم البنك المركزي ببيع العملة المحلية مقابل العملة الأجنبية، وبالتالي تتراكم احتياطات النقد الأجنبي لدى البنك المركزي، والتي تساهم بذلك في زيادة عرض النقود، حيث يتحرك منحنى LM في هذه الحالة نحو اليمين، مما ينتج عنه ارتفاع في مستوى الدخل مرة أخرى، وانخفاض سعر الفائدة، ويتم التوصل إلى حالة التوازن عندما يكون عرض النقود قد ارتفع بشكل كاف ليجعل سعر الفائدة يعود من جديد إلى مستواه الأصلي $r=r_f$ ، ومنه يتضح في هذه الحالة أن عرض النقود قد أصبح متغيرا داخليا وليس خارجيا لأن سعر الفائدة أصبح مثبتا بفعالية .

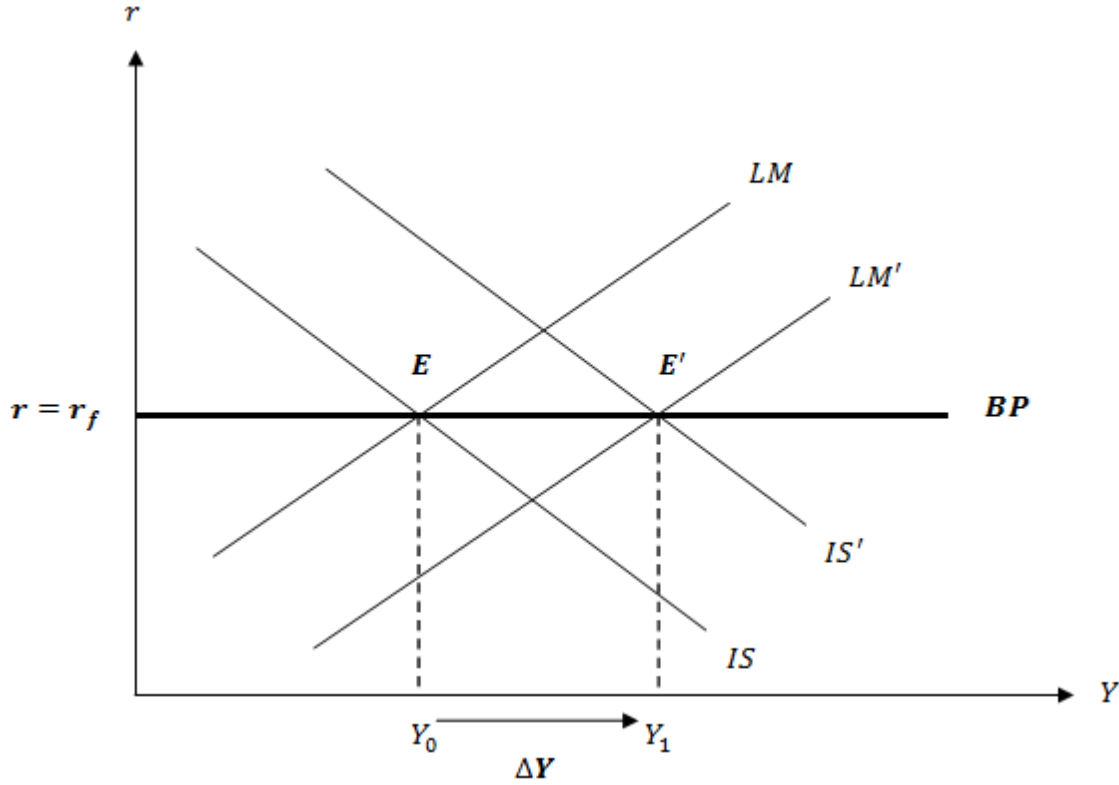
¹تومي صالح، مرجع سبق ذكره، ص257

²Agnès Bénassy- Quéré, Benoit Coeuré , Pierre Jacquet, Jean Pisani-Ferry ; « Economic Policy :Theory and Practice » ;Oxford UniversityPress ; New York ;2010 ; P.186

الفصل الثاني : التوازن الاقتصادي

و بالتالي، تكون السياسة المالية في ظل نظام سعر الصرف الثابت والحركة التامة لتنقل رؤوس الأموال كاملة الفعالية، حيث يكون للتوسع المالي في هذه الحالة أثر المضاعف الكامل مع عدم وجود أي أثر لمزاحمة الاستثمار الخاص .

الشكل (14) : فعالية السياسة المالية في ظل سعر الصرف الثابت و الحركة التامة لتنقل رؤوس الأموال



المصدر : Robert M.Dunn , John H.Mutti ; « International Economics » ; 5th edition ;Routledge London and New York ;2005;p.465

الفرع الثاني : السياسة المالية في ظل الحركة غير التامة لتنقل رؤوس الأموال

في ظل الحركة غير التامة لتنقل رؤوس الأموال، قد لا يعود سعر الفائدة المحلي بعد تعرضه لصدمة مثل التوسع أو الانكماش المالي إلى مستواه الأصلي في نهاية المطاف، كما أنه في هذه الحالة، قد لا يكون المستوى الأصلي لسعر الفائدة المحلي مساويا لسعر الفائدة الأجنبي¹.

يوضح الشكل () آثار التوسع المالي على مستوى الدخل وميزان المدفوعات في ظل نظام سعر الصرف الثابت والحركة غير التامة لتنقل رؤوس الأموال الدولية، حيث أنه في كلا الجزأين a و b من هذا الشكل، يكون الاقتصاد مبدئيا في حالة توازن عند النقطة E التي يتحقق عندها تقاطع المنحنيات الثلاثة IS, LM, BP، إن اتباع سياسة مالية توسعية يؤدي إلى انتقال منحنى IS نحو اليمين من IS إلى IS' وبالتالي ارتفاع سعر الفائدة المحلي (تحسن حساب رأس المال) وارتفاع مستوى الدخل في الأجل

¹Peijie Wang ; « The Econoics of Foreign Exchange and Global Finance » ; op.cit ; p.150

الفصل الثاني : التوازن الاقتصادي

القصير من Y_0 إلى Y_1 (تدهور الحساب الجاري)، ويمكن ملاحظة من خلال الجزأين a و b من الشكل (\square)، أن الحصيلة الصافية للتوسع المالي على وضعية ميزان المدفوعات تعتمد أساسا على ميل المنحنيين LM و BP^1 .

في الجزء a من الشكل (\square) يكون منحنى LM أشد انحدارا من منحنى BP نظرا لأنه تدفق رؤوس الأموال يكون أكثر استجابة للتغيرات في سعر الفائدة بالمقارنة مع الطلب على النقود، حيث تكون حركة انتقال رؤوس الأموال في هذه الحالة قوية و لكنها ليست بحركة تامة ². ففي هذا الجزء يتقاطع المنحنيين IS' و LM عند النقطة E_1 التي تقع فوق منحنى BP، مما يدل على تحقيق فائض في ميزان المدفوعات ($BP \square 0$) نتيجة لظهور تدفقات هائلة لرؤوس الأموال، ونظرا لعدم إمكانية تعقيم الفائض في الأجل الطويل، تقوم السلطات النقدية بزيادة عرض النقود بهدف الحفاظ على ثبات سعر الصرف إلى أن ينخفض سعر الفائدة ويعود مرة أخرى إلى المستوى الذي يوافق توازن ميزان المدفوعات أي ($BP=0$).

إن هذا التوسع النقدي المستمال يضغط على التوسع المالي الأصلي ويجعله أكثر فعالية، فزيادة عرض النقود تؤدي إلى انتقال منحنى LM نحو اليمين إلى LM' مما يؤدي إلى ارتفاع مستوى الدخل التوازني مرة أخرى إلى Y_2 ، حيث يتحقق التوازن في المدى الطويل عند النقطة E_2 أين يكون ($BP=0$) كما يكون كل من سوق السلع والخدمات و سوق النقد في حالة توازن ³، ويمكن ملاحظة أن السياسة المالية في هذه الحالة تكون عالية الفعالية في رفع مستوى الدخل التوازني.

بينما في الجزء b من الشكل (\square) يون منحنى BP أشد انحدارا من منحنى LM، حيث يكون تدفق رؤوس الأموال أقل استجابة للتغيرات في سعر الفائدة مقارنة بالطلب على النقود وبالتالي تكون حركة انتقال رؤوس الأموال في هذه الحالة ضعيفة، ففي هذا الجزء يتقاطع المنحنيين IS' و LM عند النقطة E_1 التي تقع أسفل و على يمين منحنى BP، أي في المنطقة التي يكون فيها ($BP \square 0$)، حيث أن ارتفاع سعر الفائدة نتيجة للتوسع المالي قد أدى إلى تدفقات محدودة لرؤوس الأموال والتي ساهمت في خلق فائض في حساب رأس المال، ولكن هذا الفائض يعتبر غير كافي لتمويل العجز في الحساب الجاري الناتج عن زيادة مستوى الدخل الحقيقي، مما أدى إلى ظهور عجز في ميزان المدفوعات ($BP \square 0$).

في هذه الحالة، يمكن المحافظة على الدخل عند المستوى Y_1 إذا كان البنك المركزي مستعدا لتمويل نتيجة العجز في ميزان المدفوعات وتعقيم أثره على عرض النقود المحلي، أما في الأجل الطويل، وفي ظل

¹ Brian Snowdon ; Howard R.Vane ; « Modern Macroeconomics : ItsOrigins, Development and Current State » ; op.cit, p.126-127

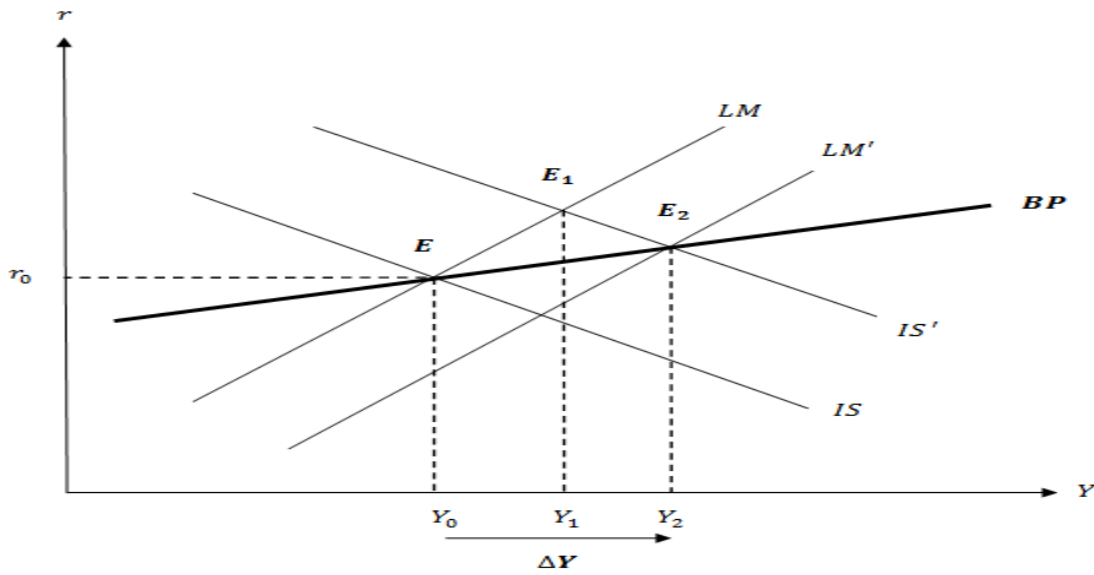
² Robert M.Dunn , John H.Mutti ; « International Economics » ; op.cit,p.465

³ Brian Snowdon ; Howard R.Vane ;op.cit ;p.129

الفصل الثاني : التوازن الاقتصادي

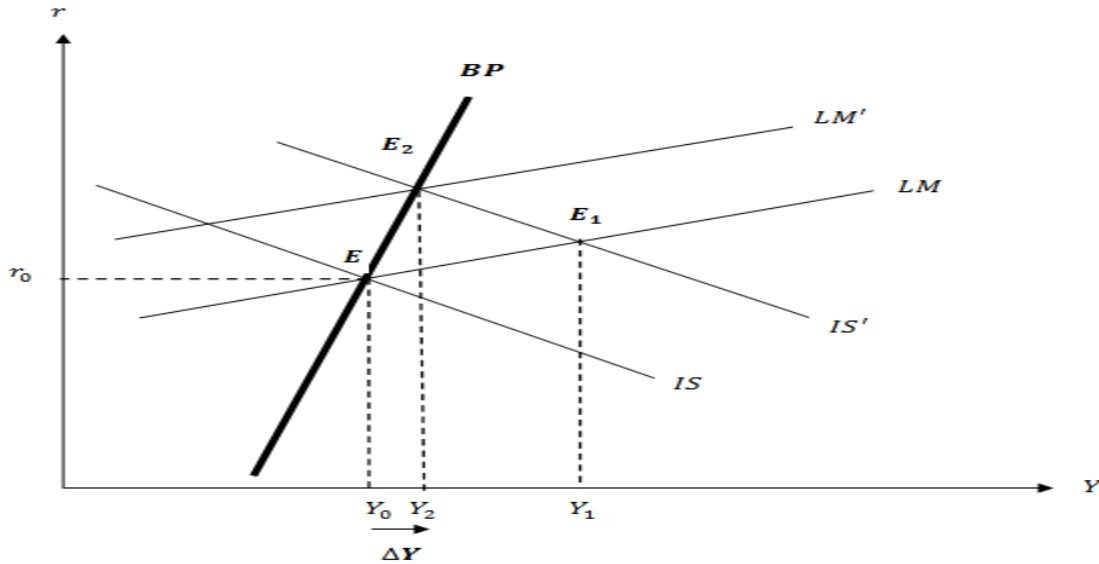
غياب التعقيم تنخفض احتياطات البنك المركزي من العملة الاجنبية وبالتالي ينخفض عرض النقود مما يؤدي إلى انتقال منحنى LM إلى LM' كما هو موضح في الجزء b من الشكل (). انخفاض عرض النقود يرفع سعر الفائدة إلى مستوى اعلى مما يؤدي إلى المزيد من تدفقات رؤوس الاموال وبالتالي يستمر تحسن حساب رأس المال في حين أن مستوى الدخل التوازني في الاجل الطويل ينخفض من Y_1 إلى Y_2 ولكنه يعتبر أعلى من ذلك السائد في البداية Y_0 ، حيث ينخفض العجز التجاري وبالتالي يتحسن الحساب الجاري، مما يحقق أثر ايجابي على ميزان المدفوعات، وللوصول إلى نقطة التوازن الجديدة E_2 ، حيث تكون الأسواق الثلاثة " سوق السلع و الخدمات، سوق النقد سوق الصرف الأجنبي " في حالة توازن يجب أن يؤدي ارتفاع سعر الفائدة المحلي إلى جذب تدفقات كبيرة لرؤوس الاموال كافية لإلغاء الزيادة في الواردات (أي تمويل العجز في الحساب الجاري)، بحيث يبقى $(BP=0)$.

و بالتالي تكون السياسة المالية في هذه الحالة قليلة الفعالية في رفع مستوى الناتج أو الدخل الحقيقي الشكل (15) : فعالية السياسة المالية في ظل سعر الصرف الثابت و الحركة غير تامة لتتنقل رؤوس الاموال
الجزء a



الجزء b

الفصل الثاني : التوازن الاقتصادي



المصدر : Robert M.Dunn, John H. Mutti, « International Economics » ; op.cit ; p.465

وبصفة عامة ، في ظل سعر الصرف الثابت تكون السياسة المالية عالية الفعالية كلما كانت درجة استجابة حركة رؤوس الأموال لفروقات أسعار الفائدة بين الدول كبيرة

المطلب الثالث : نموذج IS-LM-BP في ظل سعر الصرف المرن

يتضح مما سبق أن ثبات أسعار الصرف يجعل موقف العجز أو الفائض في ميزان المدفوعات يؤثر مباشرة في العرض النقدي المحلي وذلك من خلال انخفاض عرض النقود في حالة العجز وزيادته في حالة الفائض، الأمر الذي يجعل السياسة النقدية غير مستقلة عن موقف ميزان المدفوعات في الأجل الطويل، ولكن في ظل مرونة أسعار الصرف فإنه من المتوقع أن ينعكس العجز أو الفائض في ميزان المدفوعات مباشرة في المستوى التوازني لسعر الصرف بدلا من العرض النقدي حيث يميل سعر الصرف إلى الارتفاع في حالة العجز في ميزان المدفوعات الذي يعكس في الحقيقة وجود فائض طلب على العملات الأجنبية ومن المفترض أن يستمر الارتفاع في سعر الصرف حتى يتم استعادة التوازن في ميزان المدفوعات، ومن ناحية أخرى، فإن ظهور فائض في ميزان المدفوعات من المتوقع أن يؤدي إلى انخفاض سعر الصرف التوازني حيث يعكس ذلك وجود فائض عرض من العملات الأجنبية، و يفترض أيضا ان يستمر الانخفاض في سعر الصرف حتى يتم استعادة التوازن في ميزان المدفوعات¹.

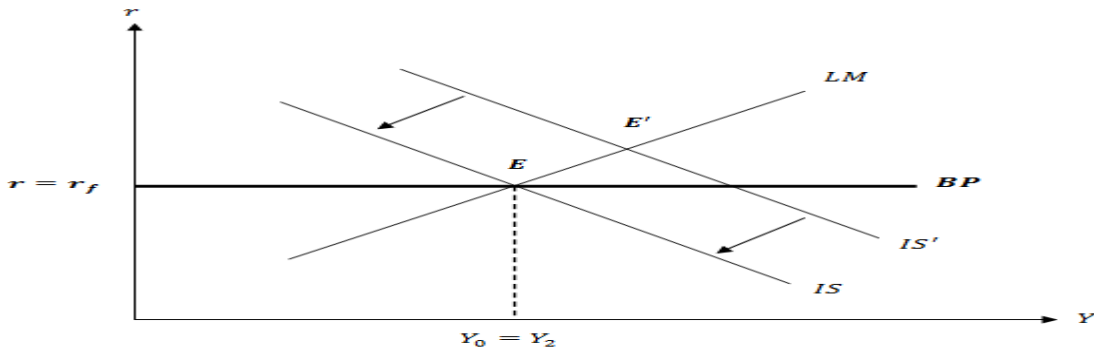
¹ أحمد رمضان نعمة الله وآخرون ، مرجع سبق ذكره ، ص 272-273

الفصل الثاني : التوازن الاقتصادي

الفرع الاول : السياسة المالية في ظل الحركة التامة لتنقل رؤوس الأموال

في ظل الحركة التامة لتنقل رؤوس الأموال أين يكون منحنى BP أفقيا تكون السياسة المالية عديمة الفعالية في التأثير على مستوى الناتج الحقيقي و العمالة¹، كما هو موضح في الشكل (٠)، حيث يؤدي التوسع المالي إلى انتقال منحنى IS إلى اليمين من IS إلى IS'، مما ينتج عنه توازن مؤقت عند النقطة E' التي تقع فوق منحنى BP و بالتالي يرتفع كل من مستوى الدخل و سعر الفائدة في الأجل القصير. ارتفاع أسعار الفائدة المحلية يجذب تدفقات كبيرة لرؤوس الأموال مما يؤدي إلى ظهور فائض في ميزان المدفوعات، وفي ظل مرونة أسعار الصرف الاسمي أي تحسن قيمة العملة المحلية، يؤدي هذا التحسن في قيمة العملة إلى تدهور الحساب الجاري نتيجة لانخفاض الصادرات و زيادة الواردات مما يؤدي إلى انتقال منحنى IS و هو دونه إلى اليسار معبرا عن انخفاض الطلب على المنتجات المحلية، وبالتالي يعود التوازن إلى وضعيته الأصلية عند النقطة E، ففي هذه الحالة، لا يكون للسياسة المالية التوسعية أي أثر على مستوى الدخل نظرا لوجود مزاحمة تامة، فالطلب العام هنا لا يزاحم الاستثمار الخاص المحلي، وإنما يزاحم صافي الطلب الخارجي على صادرات البلد².

الشكل (16) : فعالية السياسة المالية في ظل سعر الصرف المرن و الحركة التامة لتنقل رؤوس الأموال



المصدر : Robert M.Dunn, John H. Mutti, « International Economics » ; op.cit ; p.487

الفرع الثاني : السياسة المالية في ظل الحركة غير التامة لتنقل رؤوس الأموال

في ظل الحركة غير التامة لتنقل رؤوس الأموال، تعتمد فعالية السياسة المالية في التأثير على كل من الناتج و العمالة على ميل المنحنيين (LM) و (BP)³، كما هو موضح في الجزأين a و b من الشكل (٠).

¹ Brian Snowdon ; Howard R.Vane ; « Modern Macroeconomics : Its Origins, Development and Current State » ; op.cit, p.132

² Agnès Bénassy-Quéré et al ; op.cit, p.185

³ Brian Snowdon ; Howard R.Vane ; op.cit, p.130

الفصل الثاني : التوازن الاقتصادي

ففي الجزء a من الشكل () أين يكون منحنى LM أشد انحداراً من منحنى BP معبراً عن وجود حركة قوية لانتقال رؤوس الأموال ، يكون الاقتصاد مبدئياً في حالة توازن عند النقطة E حيث تتقاطع المنحنيات الثلاثة IS و LM و BP ، فإذا قامت الحكومة باتباع سياسة مالية توسعية من خلال زيادة الانفاق الحكومي حيث أن عملية تمويل هذا الانفاق تتم بطريقة لا تؤثر على العرض النقدي (أي أن منحنى LM يبقى ثابتاً)¹ ، فإن ذلك سوف يؤدي إلى انتقال منحنى IS نحو اليمين من IS إلى IS' حيث يتقاطع المنحنيين IS' و LM عند النقطة E₁ التي تقع فوق منحنى BP مما يدل على ظهور فائض في ميزان المدفوعات نظراً لوجود تدفقات كبيرة لرؤوس الأموال الدولية تجذبها أسعار الفائدة المرتفعة² ، وبالتالي يظهر فائض في عرض العملات الأجنبية يؤدي إلى تحسن القيمة الخارجية للعملة الوطنية أي انخفاض سعر الصرف الاسمي ، مما يتسبب في انتقال المنحنيين IS' و BP نحو اليسار ، حيث تظهر حالة توازن جديدة عند النقطة E₂ التي يتقاطع عندها كل من LM و IS'' و BP' . و بالتالي تكون السياسة المالية في هذه الحالة قليلة الفعالية في التأثير على الانتاج و العمالة ذلك لان انخفاض سعر الصرف يحد من آثار التوسع المالي على الطلب الكلي .

أما الجزء b من الشكل () و الذي يمثل حالة حركة ضعيفة لانتقال رؤوس الأموال حيث يكون منحنى BP أشد انحداراً من منحنى LM ، يكون الاقتصاد كذلك مبدئياً في حالة توازن عند النقطة E حيث تتقاطع المنحنيات الثلاثة IS و LM و BP. يؤدي التوسع المالي إلى انتقال منحنى IS نحو اليمين إلى IS' حيث يظهر عجز في ميزان المدفوعات (فالمنحنيين IS' و LM يتقاطعان عند النقطة E₁ التي تقع تحت منحنى BP) ، نظراً لوجود تدفقات محدودة لرؤوس الأموال غير كافية لتمويل العجز في الحساب الجاري الناجم عن الزيادة الكبيرة في الواردات مع زيادة مستوى الدخل ، و بالتالي يظهر فائض في الطلب على العملات الأجنبية يؤدي إلى ارتفاع سعر الصرف الاسمي أي تدهور القيمة الخارجية للعملة الوطنية ، مما يتسبب في انتقال المنحنيين IS' و BP نحو اليمين حيث يتم التوصل إلى توازن جديد على طول منحنى LM عند النقطة E₂ التي تتقاطع عندها المنحنيات الثلاثة IS'' و LM و BP' مما يساهم في رفع مستوى الدخل إلى Y₂ ، كما هو موضح في الجزء b من الشكل () ، ففي هذه الحالة تصبح السياسة المالية كبيرة الفعالية في تحقيق مستوى أعلى من الانتاج و العمالة نظراً لأن ارتفاع سعر الصرف يحفز آثار التوسع المالي المحلي على الطلب الكلي .

¹ احمد رمضان نعمة الله و آخرون ، مرجع سبق ذكره ، ص 274

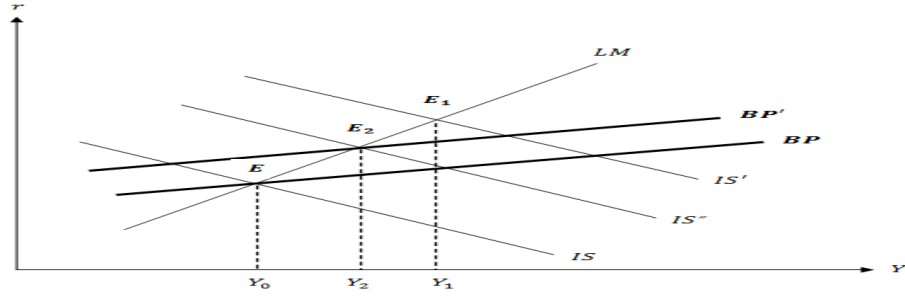
²Robert M.Dunn,JohnH.Mutti, « International Economics » ; op.cit ;p.488

الفصل الثاني : التوازن الاقتصادي

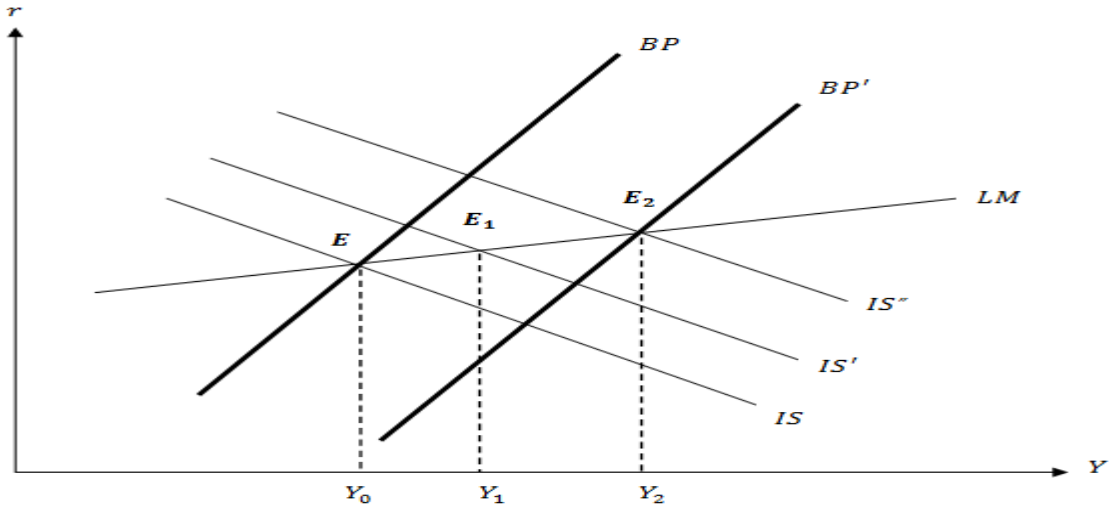
الشكل (17) : فعالية السياسة المالية في ظل سعر الصرف المرن و الحركة غير التامة لتنقل رؤوس

الاموال

الجزء a



الجزء b:



Brian Snowdon ; Howard R.Vane ; « Modern Macroeconomics : Its Origins, Development and Current State » ; op.cit, : 31p.1

و بصفة عامة، في ظل نظام سعر الصرف المرن تكون السياسة المالية كبيرة الفعالية كلما كانت حركة انتقال رؤوس الأموال الدولية ضعيفة .

يمكن تلخيص النتائج المتعلقة بفعالية السياسة المالية في ظل أسعار الصرف الثابتة والمرنة في الجدول التالي:

الفصل الثاني : التوازن الاقتصادي

الجدول (01) : فعالية السياسة المالية في التأثير على الناتج المحلي الإجمالي و العمالة في ظل أنظمة سعر الصرف المختلفة

حركة قوية لانتقال رؤوس الأموال) منحنى LM أشد انحدارا من منحنى (BP	حركة ضعيفة لانتقال رؤوس الأموال) منحنى BP أشد انحدارا من منحنى LM (
سياسة مالية قوية (كبيرة الفعالية)	سياسة مالية ضعيفة (قليلة الفعالية)	نظام سعر الصرف الثابت
سياسة مالية ضعيفة (قليلة الفعالية)	سياسة مالية قوية (كبيرة الفعالية)	نظام سعر الصرف المرن

المصدر : Robert M.Dunn,John H.Mutti, « International Economics » ; op.cit ;p.489

الفصل الثاني : التوازن الاقتصادي

خلاصة الفصل الثاني

نخلص مما سبق إلى أن مفهوم التوازن قد تطور بشكل ملحوظ بين الفكر التقليدي و الفكر المعاصر ، وخلال التطور هذا كان يغير التوازن من طبيعته شيئا فشيئا ، ليحل التوازن النوعي بدل التوازن الكمي .

إن تطور دور الدولة وتعدد وظائفها انعكس على توازن الموازنة ، حيث لم يعد يقتصر على إقامة معادلة متعادلة بين النفقات اللازمة لتسيير مصالح الدولة من جهة ، ومن ثم لم يقتصر النظر على التوازن الرقمي للموازنة بل تعداه إلى توازن أكبر.

إن درجة الاهتمام بالتوازن الحسابي للموازنة العامة قد تراجعت لأنه تم التركيز على توازن أشمل ، وهو التوازن الاقتصادي العام ، و الذي وجد أنه يتحقق على حساب العجز في الموازنة ، الشيء الذي أدى إلى ظهور نظرية العجز.

قد تلجأ الدولة أحيانا لإحداث عجز في الموازنة لمواجهة الآثار الضارة لفترات الكساد و التضخم و العمل على استيعابها أو على الأقل التخفيف من حدتها ، كما أن إحداث عجز الموازنة يمكن أن يكون وسيلة لتحريك الاقتصاد الراكد ، سواء عن طريق استثمارات جديدة لزيادة الإنتاج أو إنقاص الضرائب و بالتالي زيادة دخول الأفراد مما يؤدي إلى زيادة الطلب على السلع و الخدمات.

إن التوازن الاقتصادي العام يتحقق عندما تكون المنفعة التي يتم تقديمها للاقتصاد الوطني معادلة على الأقل للمنفعة التي تحجب عن الدخل الوطني نتيجة اقتطاع هذه الأموال ، فالتوازن الاقتصادي العام المتمثل بتوازن العرض و الطلب ، توازن الإنتاج و الاستهلاك ، توازن الادخار ، الاستثمار ، وتوازن الاستيراد و التصدير .

ولما سبق يصبح على السياسة المالية أن توازن مالية الدولة بما يتفق و يتلاءم مع توازن الاقتصاد الوطني .

الفصل الثالث



الفصل الثالث : السياسة المالية في الجزائر

تمهيد:

في هذا الفصل سيتم تحليل تطور أداء السياسة المالية في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1970-2014 وسيتم ذلك من خلال تحليل تطور كل من السياسة الضريبية، سياسة الإنفاق العام، وكذا سياسة العجز الموازي في الجزائر خلال هذه الفترة .

المبحث الأول :تطور أداء السياسة المالية في الجزائر

المطلب الأول: الإيرادات العامة في الجزائر

الفرع الأول: تصنيف الإيرادات

يصنف القانون المتعلق بقوانين المالية العامة إيرادات الميزانية العامة في الجزائر إلى ما يلي¹:

- الإيرادات ذات الطابع الجبائي وكذا حاصل الغرامات.
 - مداخيل الأملاك التابعة للدولة.
 - التكاليف المدفوعة لقاء الخدمات المؤداة والأتاوى.
 - الأموال المخصصة للمساهمات و الهدايا و الهبات.
 - التسديد بالرأسمال للقروض والتسيقات الممنوحة من طرف الدولة من الميزانية العامة وكذا الفوائد المترتبة عنها.
 - مختلف حواصل الميزانية التي ينص القانون على تحصيلها.
 - مداخيل المساهمات المالية للدولة المرخص بها قانونا.
 - المدفوعات التي تقوم بها صناديق المساهمة بصدد تسيير حافظة الأسهم التي تسند لها الدولة .
- وبتحقق الإيرادات السابقة يتبين أنه يمكن تصنيف إيرادات الميزانية العامة إلى قسمين: الإيرادات الإجبارية والإيرادات الاختيارية.

1+ الإيرادات الإجبارية :

تتكون الإيرادات الإجبارية من مجموع الاقطاعات التي تحصل عليها الدولة بصفة إجبارية وبدون مقابل وهي: المداخيل الجبائية، الغرامات ومدفوعات صناديق المساهمة للميزانية العامة للدولة .

أ- الإيرادات الجبائية: تتكون من مختلف الضرائب والرسوم والمصنفة في الجدول "أ" من الميزانية العامة وهي²:

¹قانون رقم 84-17 مؤرخ في 8 شوال عام 1404 الموافق 7 يوليو سنة 1984 يتعلق بقوانين المالية ، المادة 11 ، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، العدد 28 ، الصادرة بتاريخ 10 يوليو سنة 1984.

²لعمارة جمال ، منهجية الميزانية العامة للدولة في الجزائر ، دار الفجر للنشر و التوزيع ، القاهرة ، 2004، ص 49

الفصل الثالث : السياسة المالية في الجزائر

- الضرائب المباشرة: وهي الضرائب التي تفرض على مختلف أنواع المداخيل كالأرباح الصناعية والتجارية، الأرباح غير التجارية، المرتبات والأجور، الخ.
 - حقوق التسجيل والطابع: وهي الضرائب الموضوعة على بعض العقود القانونية وعلى كل الوثائق الموجهة للعقود المدنية والقضائية مثل: حقوق تسجيل انتقال رأس المال، طوابع جوازات السفر ورخص السياقة وبطاقة التعريف الوطنية
 - الضرائب المختلفة على الأعمال: وتسمى أيضا الرسم على رقم الأعمال وتفرض على مجمل المواد الاستهلاكية وبالتالي فهي ضرائب غير مباشرة على الاستهلاك.
 - الضرائب غير المباشرة: وتتكون أيضا من الضرائب غير المباشرة على الاستهلاك التي تمس فقط المواد غير الخاضعة للرسم على رقم الأعمال (الذهب، البلاستيك، الكحول، ... الخ).
 - الحقوق الجمركية: تخضع لهذا الرسم المواد الموجهة للاستيراد أو التصدير.
 - الجباية البترولية: تتكون من مجموع اقتطاعين هما: ضريبة على إنتاج البترول السائل والغاز هذا من جهة، وضريبة مباشرة على الأرباح الناتجة عن النشاطات البترولية المتعلقة بالبحث والاستغلال والنقل عبر القنوات من جهة أخرى.
- ب - صناديق المساهمة:** بالإضافة إلى الضرائب ذات الطبيعة الجبائية تمول الميزانية العامة للدولة سنويا من خلال المدفوعات التي تقوم بها صناديق المساهمة .
- وصناديق المساهمة هي مؤسسات عمومية اقتصادية تحدث في شكل شركات لتسيير القيم المنقولة، تخضع للقانون التجاري، وتعمل عوناً ائتمانياً للدولة التي تسند إليها رؤوس أموال عامة تتولى تسييرها المالي¹.
- ج- الغرامات:** وهي عقوبات مالية تحكم بها هيئات قضائية (محاكم، مجالس، مجلس المحاسبة) وإدارية (شرطة قضائية، مفتش الأسعار، مفتش الجمارك، ...) ضد أشخاص يوجدون في حالة مخالفة مع النصوص السارية المفعول.

2 الإيرادات الاختيارية:²

- يشمل هذا الصنف الموارد على المشاركات والمساهمات المدفوعة بصفة اختيارية من طرف الأشخاص مقابل سلع أو خدمات توكلهم عليها الدولة، ومنها:
- أ - مداخيل الأملاك التابعة للدولة: وهي الموارد التي تحصل عليها الدولة من خلال تصفيتها لثرواتها أو استغلالها في شكل إجارة أو خدمة أو رخصة، ومن هنا يمكن أن نميز بين نوعين من مداخيل أملاك الدولة وهي:

¹ قانون رقم 88-03 مؤرخ في 22 جمادى الأولى عام 1408 يناير سنة 1988 يتعلق بصناديق المساهمة ، المادتين 1 و 2 الجريدة الرسمية

لجمهورية الجزائرية ، العدد 02 ، الصادرة بتاريخ 13 يناير سنة 1988

² لعمارة جمال ، مرجع سبق ذكره ، ص 50-51

الفصل الثالث : السياسة المالية في الجزائر

- مداخيل التصفية: وتتمثل في الموارد التي تحصل عليها الدولة نتيجة تصفية ثروتها حيث تتم تديرها بشكل اتفاقي من خلال بيع السلع التي تمتلكها والتي لم تعد تمثل منفعة بالنسبة لها مثل: مداخيل التنازل عن الأراضي التابعة للدولة، العقارات، المساكن، المتاجر، السيارات الإدارية وغيرها.
- مداخيل الاستغلال: يتم تديرها من خلال الإيجار أو الخدمة أو الرخصة التي يستفيد منها الأشخاص الطبيعيين أو المعنويين، الخواص أو العموميين مثل: مداخيل استغلال المناجم والغابات، حقوق الصيد، مداخيل استخراج المنتجات من الأملاك العمومية، مداخيل رخص إنشاء محطات توزيع المشتقات البترولية على حافة الطرق العمومية وكذا القنوات وأشغال نقل و توزيع المياه والكهرباء والغاز التي يتم إنشاؤها في باطن الطرق الوطنية.

ب - التكاليف المدفوعة مقابل الخدمات المقدمة والأتاوى: وهي تمثل كل المكافآت التي تحصل عليها الدولة مقابل استعمال خدماتها، ويمكن أن نميز بين ثلاث أنواع كبرى منها وهي:

- المكافآت المحصلة من النشاطات الصناعية والتجارية للدولة مقابل ما تؤديه من خدمات .
 - المكافآت المحصلة من النشاطات المالية للدولة عند قيامها بنشاطات مصرفية .
 - المكافآت المحصلة من النشاطات الإدارية التي تديرها الدولة مقابل الرسوم .
- ج- الأموال المخصصة للمساهمات و الهدايا و الهبات: تتميز هذه الموارد بأنها تقدم للدولة بدون مقابل، وتتمثل في المساهمة المالية غير الإلزامية للأشخاص في تمويل نفقة عمومية، حيث تمثل هذه الموارد المساهمات الاختيارية في تغذية الصناديق العمومية.

الفرع الثاني : تطور السياسة الضريبية في الجزائر خلال الفترة 1970-1991 الجدول (02) : تطور الإيرادات العامة في الجزائر خلال الفترة (1970-1991)

الوحدة: مليار دج

السنوات	الإيرادات العامة الإجمالية	الإيرادات الضريبية	الإيرادات غير الضريبية	الإيرادات غير الجبائية	الجبائية العادية	الجبائية الترتيبية	الفتح الداخلي الإجمالي	الإيرادات العامة
	(%)	(%)	(%)	(%)	(%)	(%)	(%)	(%)
1970	6.306	5.456	1.350	4.106	0.850	24.74	24.012	26.26
1971	6.919	5.982	1.648	4.334	0.937	27.55	24.942	27.74
1972	9.178	8.434	3.278	5.156	744.0	38.87	30.318	30.27
1973	11.067	9.956	4.114	5.842	1.111	41.32	34.505	32.07
1974	23.438	21.399	13.399	8.000	2.039	62.62	55.227	42.44
1975	25.052	23.194	13.462	9.732	1.858	58.04	61.445	40.77
1976	26.215	24.976	14.237	10.739	1.239	57.00	73.817	35.51
1977	33.479	31.279	18.019	13.260	2.200	57.61	86.966	38.50
1978	36.782	35.379	17.365	18.014	1.403	49.08	104.559	35.18
1979	46.429	44.844	26.516	18.328	1.585	59.13	128.097	36.25
1980	59.594	58.020	37.658	20.362	1.574	64.91	162.500	36.67
1981	79.384	76.714	50.954	25.760	2.670	66.42	191.400	41.48
1982	74.246	69.448	41.458	27.990	4.798	59.70	207.600	35.76
1983	80.957	75.165	37.711	37.454	5.792	50.17	233.700	34.64
1984	101.365	90.809	43.841	46.968	10.556	48.28	267.600	37.88
1985	105.850	93.778	46.787	46.991	12.072	49.89	291.300	36.34
1986	89.690	74.095	21.439	52.656	15.595	28.93	299.500	29.95
1987	92.984	78.694	20.479	58.215	14.290	26.02	323.700	28.73
1988	93.500	82.200	24.100	58.100	11.300	29.32	349.500	26.75
1989	116.400	110.000	45.500	64.500	6.400	41.36	423.300	27.50
1990	152.500	147.300	76.200	71.100	5.200	51.73	555.800	27.44
1991	248.900	244.200	61.500	82.700	4.700	66.13	844.500	29.47

المصدر : من اعداد الطالبتين بالاعتماد على المصادر التالية :

- ONS , « Rétrospective statistique 1962-2011 » ; (<http://www.ons.dz/>)
- World Bank ; World Development

الفصل الثالث : السياسة المالية في الجزائر

الجدول (03) : هيكل الجباية العادية في الجزائر خلال الفترة (1970-1991)

الوحدة: مليار دج

السنوات	الضرائب المباشرة	الضرائب غير المباشرة	التسجيل و الطابع	الحقوق الجمركية
1970	1.076	2.281	0.130	0.619
1971	1.137	2.502	0.131	0.564
1972	1.325	3.060	0.131	0.640
1973	1.647	3.292	0.137	0.766
1974	2.115	4.431	0.164	1.290
1975	1.955	5.769	0.166	1.842
1976	2.421	6.324	0.165	1.829
1977	3.204	7.416	0.206	2.434
1978	3.983	10.511	0.310	3.210
1979	5.152	10.200	0.458	2.518
1980	4.797	12.046	0.547	2.972
1981	5.482	15.351	0.608	4.319
1982	6.173	17.281	0.569	3.967
1983	10.773	20.944	1.062	4.362
1984	14.986	25.934	1.314	4.734
1985	14.916	25.180	1.896	5.000
1986	17.643	27.832	2.100	5.081
1987	19.941	28.819	2.419	7.036
1988	20.900	28.200	2.900	6.100
1989	21.900	30.600	3.600	8.400
1990	21.600	34.700	3.500	11.300
1991	22.500	38.200	3.500	18.500

المصدر : من اعداد الطالبتين انطلاقا من نفس مصادر الجدول (02)

يمكن تحليل تطور السياسة الضريبية في الجزائر خلال الفترة 1970-1971 من خلال تقسيمها إلى ثلاث

فترات جزئية كما يلي:

➤ الفترة 1970-1981 :

تميزت هذه الفترة بارتفاع الإيرادات العامة والتي انتقلت من 26.26% من إجمالي الناتج الداخلي سنة 1970 إلى 41.48% من هذا الناتج سنة 1981، وهذا نتيجة ارتفاع إيرادات الجباية البترولية من 24.74% من إجمالي الإيرادات الجبائية سنة 1970 إلى 66.42% سنة 1981، وذلك نظرا لارتفاع أسعار البترول ابتداء من سنة 1974 والذي انتقل من \$12.52 للبرميل سنة 1974 إلى \$37.10 للبرميل سنة 1981.

وفي المقابل عرفت الجباية العادية نوعا من الانخفاض حيث انتقلت من 75.26% من إجمالي الإيرادات الجبائية سنة 1970 إلى 33.58% سنة 1981.

➤ الفترة 1982-1988 :

ساهم انخفاض أسعار البترول سنة 1982 في تراجع نسبة مساهمة الجباية البترولية في إجمالي الإيرادات الجبائية حيث انخفضت بحوالي 6.7% في سنة 1982، وقد استمرت نسبة مساهمة الجباية البترولية في الانخفاض حيث وصلت إلى 49.89% من إجمالي الإيرادات الجبائية سنة 1985، ومع ظهور أزمة البترول سنة 1986 نتيجة انخفاض أسعار النفط في الأسواق العالمية إلى \$13.93 للبرميل، انخفضت إيرادات الجباية البترولية بحوالي 21% خلال هذه السنة، وهذا ما كان له أثر سلبي مباشر على إجمالي الإيرادات

الفصل الثالث : السياسة المالية في الجزائر

العامّة والتي انخفضت من 36.34% من إجمالي الناتج الداخلي سنة 1985 إلى 29.95% من هذا الناتج سنة 1986 ثم إلى 26.75 % سنة 1988.

➤ الفترة 1989-1991 :

نلاحظ خلال هذه الفترة عودة ارتفاع نسبة الإيرادات العامة إلى إجمالي الناتج الداخلي حيث انتقلت من 27.50% سنة 1989 إلى 29.47 % سنة 991 ، وهذا راجع إلى ارتفاع إيرادات الجباية البترولية حيث انتقلت حصتها من إجمالي الإيرادات الجبائية من 41.36% سنة 1989 إلى 66.13% سنة 1991 وذلك نتيجة لارتفاع أسعار النفط خلال هذه الفترة و التي وصلت إلى \$21.73 للبرميل سنة 1990، وفي المقابل تم تسجيل خلال هذه الفترة انخفاض في نسبة مساهمة الجباية العادية في مجموع الإيرادات الجبائية، والتي انتقلت من 58.64% سنة 1989 إلى 33.87% سنة 1991.

الفرع الثالث : الإصلاح الضريبي في الجزائر سنة 1992

إن الاختلالات التي ميزت الاقتصاد الوطني خاصة تراجع أسعار البترول سنة 1986 وتراجع معدلات النمو، وتزايد حجم المديونية الخارجية، دفعت بالمسيرين إلى التفكير في إدخال إصلاح عميق على الاقتصاد الوطني لإنعاشه، من خلال معالجة مشكلة الفعالية في المؤسسة العمومية عن طرق جعلها مركزا لاتخاذ القرار ومراجعة علاقة الدولة بالاقتصاد¹، ففي سنة 1987 قامت الجزائر بإنشاء لجنة وطنية للإصلاح الضريبي التي قدمت سنة 1989 تقريرا مفصلا حول الإصلاح الضريبي في الجزائر الذي دخل حيز التنفيذ سنة 1992².

أ - أهداف الإصلاح الضريبي لسنة 1992³:

- سعى الإصلاح الضريبي على تحقيق مجموعة من الأهداف، يمكن تلخيصها فيما يلي:
- تحقيق نمو اقتصادي عن طريق ترقية الادخار وتوجيه نحو الاستثمار الإنتاجي، مع تخفيف الضغط الضريبي المفروض على المؤسسات الناجم عن تعدد الضرائب من جهة وارتفاع معدلاتها من جهة أخرى .
- خلق الشروط الملائمة لتحقيق توازن خارجي عن طريق تنويع الصادرات، لكون هذه الأخيرة مهيمنة عليها بالمنتجات البترولية في ظل أوضاع أصبحت فيها السوق النفطية تتمتع بعدم الاستقرار.

¹ ناصر مراد ، " الاصلاحات الضريبية في الجزائر " ، مجلة الباحث ، عدد 2003/02 ، جامعة البليدة ، ص24.

² ناصر مراد ، " تقييم الإصلاحات الضريبية في الجزائر " ، مجلة دمشق للعلوم الاقتصادية و القانونية - المجلد 25- العدد الثاني ، دمشق ، 2009 ، ص.81.

³ عبد المجيد قدي ، " النظام الجبائي الجزائري و تحديات الألفية الثالثة " ، الملتقى الوطني الأول حول : الاقتصاد الجزائري في الألفية الثالثة ، البليدة : 20-21 ماي 2002 ، ص2.

الفصل الثالث : السياسة المالية في الجزائر

- إعادة توزيع المداخيل بشكل عادل والعمل على حماية القوة الشرائية للعملة بدفع الضريبة لكي تكون عاملا من عوامل التحكم في التضخم ، بالنظر إلى معدلات التضخم العالية التي كان يعرفها الاقتصاد الوطني آنذاك.
- المساهمة في تحقيق أهداف جهود اللامركزية السياسية والاقتصادية للبلاد، إدراكا من السلطات بان هناك حالة من عدم التوازن الجهوي، و تباين الاستفادة من جهود التنمية بين مناطق وجهات البلاد.
- تحسين شفافية النظام الضريبي الجزائري بتبسيط إجراءاته، ومكوناته بشكل يسهل التحكم فيه، بالنظر إلى تواضع مستوى تأهيل الإدارة الضريبية .

ب - محتوى الإصلاح الضريبي :

- لقد أسفر الإصلاح الضريبي عن بيئة جديدة للنظام الضريبي تعتمد على العناصر التالية:
- 1- الفصل بين الضرائب العائدة للدولة وتلك العائدة للجماعات المحلية: ويدخل هذا ضمن الاتجاهات العالمية السائدة الرامية إلى تعزيز لا مركزية الحكم من جهة، وتمييز الجماعات المحلية بمواردها الخاصة التي يمكن توجيهها نحو جهود التنمية المحلية، ولقد أسفر هذا التمييز على تعيين الضرائب التالية لصالح الدولة:
 - الضريبة على الدخل الإجمالي IRG: أسست هذه الضريبة من خلال قانون المالية لسنة 1991، وتنص المادة رقم (1) من قانون الضرائب المباشرة و الرسوم المماثلة على ما يلي: " تؤسس ضريبة سنوية وحيدة على دخل الأشخاص الطبيعيين تسمى ضريبة الدخل ، وتفرض هذه الضريبة على الدخل الصافي الإجمالي للمكلف بالضريبة "1.
 - الضريبة على أرباح الشركات IBS: تم تأسيس هذه الضريبة بموجب المادة رقم (38) من قانون المالية لسنة 991 ، حيث تنص المادة رقم (135) من قانون الضرائب المباشرة و الرسوم المماثلة على ما يلي: " تؤسس ضريبة سنوية على مجمل الأرباح أو المداخيل التي تحققها الشركات وغيرها من الأشخاص المعنويين المشار إليهم في المادة 136، وتسمى هذه الضريبة، الضريبة على أرباح الشركات"2.
 - الضرائب على الإنفاق: وتتضمن هذه الضرائب مجموعة من الرسوم أهمها :
 - الرسم على القيمة المضافة (TVA): أسس هذا الرسم بموجب قانون المالية لسنة 1991، بالمقابل ألغي النظام السابق المتشكل من الرسم الوحيد الإجمالي على الإنتاج (TUGP)، والرسم الوحيد الإجمالي على تأديفة الخدمات (TUGPS)، وذلك نتيجة المشاكل التي شهدتها هذا النظام من حيث تعقده وعد ملاءمته مع الإصلاحات التي شهدتها الاقتصاد الوطني.
 - الرسم الداخلي على الاستهلاك: وهو عبارة عن رس م نوعي يفرض في الغالب على منتجات ضعيفة أو عديمة مرونة الطلب والتي تتمثل عادة في المنتجات الضارة بالصحة مثل مواد التبغ و الكبريت .

¹ ناصر مراد، " الإصلاح الضريبي في الجزائر للفترة : 1992-2003 " ، مرجع سبق ذكره ، ص47

² نفس المرجع ، ص69

الفصل الثالث : السياسة المالية في الجزائر

- الرسم على المنتجات البترولية والمماثلة لها: وهو كذلك رسم نوعي.
- الضرائب على رأس المال: وهي ضرائب تفرض على حركة رؤوس الأموال الطبيعية أو العرضية و تتمثل أساسا في الضرائب على الشركات وحقوق التسجيل والطابع .
- الضرائب على التجارة الخارجية: تتكون هذه الضرائب أساسا من حقوق الجمارك التي تفرض على أساس القيمة لدى الجمارك على الواردات واستثناء على بعض الصادرات¹.
- أما الضرائب العائدة للمجموعات المحلية تتكون من:
 - الدفع الجزائي VF: وهو عبارة عن ضريبة مباشرة تفرض على الأشخاص الطبيعيين والمعنويين والهيئات المقيمة بالجزائر والتي تدفع مرتبات وأجور لمستخدميها.
 - الرسم على النشاط المهني TAP: أنشئ هذا الرسم في أول جانفي 996 ، وقد قام بتعويض النظام السابق الذي كان يحتوي على الرسم على النشاط الصناعي والتجاري (TAIC) والرسم على النشاط غير التجاري (TANC)².
 - الضرائب على الملكية: وتتضمن مجموعة من الرسوم منها³:
- 1 الرسم العقاري: وهو ضريبة سنوية على الملكيات العقارية المبنية وغير المبنية على أساس القيمة الايجارية الجبائية السنوية حسب نوعية المناطق الموجودة فيها، وتوجه حصيلة هذه الضريبة لصالح ميزانية البلديات.
- 2 رسم التطهير: وهو رسم سنوي لصالح البلديات مقابل خدمات رفع القمامة واستعمال شبكة تصريف المياه غير الصالحة للشرب.
- 2- الفصل بين الجباية البترولية والجباية العادية: وذلك في إطار السعي إلى إحلال الجباية البترولية بالجباية العادية بالنظر إلى عدم استقرار الأولى و خضوعها لتغيرات كثيرة خارج سيطرة السلطة، خاصة بعد الهزة التي عرفتها السوق النفطية سنة 1986، ومن أهم أهداف الإصلاح الضريبي تقليص تبعية الميزانية العامة للمعطيات النفطية، إلا أن الإصلاح الضريبي لسنة 1992، لم يراجع الجباية البترولية لما تتمتع به هذه الأخيرة من خصائص:
- إن مراجعة الجباية البترولية ترتبط بتطور تقنيات الاستكشاف والاستغلال في المجال النفطي
- إن الجباية البترولية تخضع لقواعد وأعراف تتجاوز الدولة وترتبط بالقواعد العامة المنتهجة من قبل منظمة الأوبك لهذا الشأن، والممارسة الضريبية في الدول الصناعية على استهلاك الطاقة.

¹ عبد المجيد قدي ، مرجع سبق ذكره ، ص 4

² ناصر مراد ، مرجع سبق ذكره ، ص 105

³ عبد المجيد قدي ، مرجع سابق ، ص 5

الفصل الثالث : السياسة المالية في الجزائر

- إن أساس فرض الضرائب البترولية هو كونها مقابل الترخيص الممنوح من قبل الدولة لاستغلال باطن الأرض التي تعتبر ملكا للجماعة الوطنية، في حين أن أساس فرض الضرائب العادية هو المساهمة في الأعباء العامة للدولة دون مقابل مباشر.

ومن هنا فإن إصلاح الجباية البترولية في الجزائر ارتبط بإصلاح القوانين المتعلقة بالاستكشاف، الاستغلال والنقل عن طريق القنوات، حيث بادرت السلطة بوضع قانون المحروقات رقم (86-14) الذي يعد مدخلا للنظام الاقتصادي الجديد المستلهم من النظم الرأسمالية، حيث كان ينظم الاستثمار في قطاع المحروقات من العملية الأولى له و المتمثلة في الاستكشاف ثم البحث، فالنقل وحتى التسويق عكس الأمر رقم (71-22) المتعلق بالمحروقات الذي لم يتعرض إلى تحديد مثل هذه المراحل، إلا أن الشيء الملاحظ هو أن قانون (86-14) المتعلق بأعمال التنقيب والبحث عن المحروقات واستغلالها ونقلها بالأنايب قد عدل وتم بموجب القانون رقم (91-21) المؤرخ في 1991/12/04 الذي جاء عكس ما كان يرغب فيه المستثمر الأجنبي في نزع الطابع الاستراتيجي عن هذا القطاع و إدماجه ضمن القواعد العادية لقانون الاستثمار لذا نجد أن الدولة قد قررت استبعاد الاستثمارات النفطية من نطاق القانون العادي للاستثمار الأجنبي على أساس كونه قطاع استراتيجي يتمتع بحماية دستورية أعيد تكريسها في دستور 1989 بموجب المادتين 17 و 18 منه.

وقد تم فتح قطاع المحروقات هو الآخر للمنافسة ولم يعد حكرا على الدولة التي تميز دورها في ظل القانون (05-07) المؤرخ في 2005/04/28 بالمرجعية الليبرالية المتمثلة في الأسس القانونية التي اعتمد عليها هذا النص لاكتساب المشروعية من خلال توفير الغطاء الدستوري للقانون الجديد للمحروقات، وكذا اعتقاد الدولة بسلطة الضبط والتحفيز في إطار الفصل بينهما وبين شركة سونا طراك¹، ولهذا الغرض تم إنشاء كل من الوكالة الوطنية لمراقبة النشاطات وضبطها في مجال المحروقات وتدعى "سلطة ضبط المحروقات"، وكذا الوكالة الوطنية لتأمين موارد المحروقات، وتدعى "النفط"² من أجل التماشي مع التغيرات الحاصلة ومواكبة التطورات الاقتصادية وضبط القطاعات المعنية به.

الفرع الرابع: تقييم السياسة الضريبية بعد تطبيق الإصلاحات

يهدف الإصلاح الضريبي إلى تحسين مستوى المردودية المالية للجباية العادية على حساب الجباية البترولية التي تهيمن بشكل كبير في تمويل ميزانية الدولة، ولمعرفة مدى تحقيق ذلك الهدف، سيتم عرض تطور الإيرادات العامة في الجزائر خلال الفترة (1992-2014) حسب الجدول التالي :

¹ شعوة لمياء، "سلطات الضبط لقطاع المحروقات في الجزائر"، مذكرة ماجستير في القانون العام: فرع التنظيم الاقتصادي، كلية الحقوق، جامعة قسنطينة، 2012-2013، ص5-7

² قانون رقم 07-05 مؤرخ في ربيع الاول عام 1426 الموافق ل 28 افريل سنة 2005، يتعلق بالمحروقات، المادة 12، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 50، الصادرة بتاريخ 19 يوليو سنة 2005

الفصل الثالث : السياسة المالية في الجزائر

الجدول (04) : تطور الإيرادات العامة في الجزائر خلال الفترة (1992-2014)

الوحدة: مليار دج

السنوات	الإيرادات العامة الإجمالية	الإيرادات الجبائية	الجبائية لبتروولية	الجبائية العادية	الإيرادات غير الجبائية	الجبائية البترولية(من نسبة الإيرادات الجبائية)	الجبائية العادية(من نسبة الإيرادات الجبائية)	الناتج الداخلي الإجمالي	الإيرادات العامة(من نسبة الناتج الداخلي الإجمالي)
1992	311.864	302.664	193.800	108.864	9.200	64.03	35.97	1048.200	29.75
1993	313.949	300.687	179.218	121.469	13.262	59.60	40.40	1166.000	26.93
1994	477.181	398.320	222.176	176.174	78.831	55.77	44.23	1491.500	31.99
1995	611.731	578.140	336.148	241.992	33.591	58.14	41.86	1990.600	30.73
1996	836.996	798.439	507.836	290.603	38.557	63.60	36.40	2570.000	32.57
1997	932.668	884.778	370.765	314.013	47.890	64.31	33.49	2780.200	33.33
1998	774.670	708.543	378.715	329.823	66.127	53.45	46.55	2830.500	27.37
1999	950.496	874.888	560.121	314.767	75.608	64.02	35.98	3238.200	29.35
2000	1578.161	1522.739	1173.237	349.502	55.422	77.05	22.95	4123.500	38.27
2001	1505.526	1354.627	956.389	398.233	150.899	70.60	29.40	4227.113	35.62
2002	1603.188	1425.800	942.904	482.895	177.383	66.13	33.87	4522.773	35.45
2003	1971.166	1809.900	1281.975	521.925	161.566	71.00	29.00	5252.321	37.59
2004	2229.899	2066.110	1485.699	580.411	163.789	71.91	28.09	6149.117	36.26
2005	3082.828	2908.308	2267.836	640.472	174.520	77.98	22.02	7561.984	40.77
2006	3639.925	3434.834	2714.000	720.884	205.041	79.01	20.99	8501.636	42.81
2007	3687.900	3478.600	2711.850	766.750	209.300	77.96	22.04	9352.886	39.43
2008	5190.608	4968.849	4003.560	965.289	221.759	80.57	19.43	11043.704	47.00
2009	3676.036	3474.236	2327.674	1146.612	201.750	67.00	33.00	9968.025	36.88
2010	4392.954	4117.954	2820.010	1297.944	275.000	68.48	31.52	11991.564	36.63
2011	5703.400	2978.298	1529.400	1448.898	424.810	51.35	48.65	14519.808	23.44
2012	450.3804	3503.340	1519.900	1863.000	301.160	43.36	56.64	15843.003	24.01
2013	315.3895	3634.355	1615.900	2018.455	260.992	44.46	55.53	16570.000	23.50
2014	748.3927	3668.756	1577.300	2091.456	258.992	42.99	57.00	17731.000	22.15

المصدر : من إعداد الطالبتين انطلاقا من المصادر التالية :

- Ministère de Finances : Direction Générale des Impôts
- World Bank ; World Development Indicators ;(<http://data.worldbank.org>)

الفصل الثالث : السياسة المالية في الجزائر

الجدول (05) : هيكل الجباية العادية في الجزائر خلال الفترة (1990-2014)

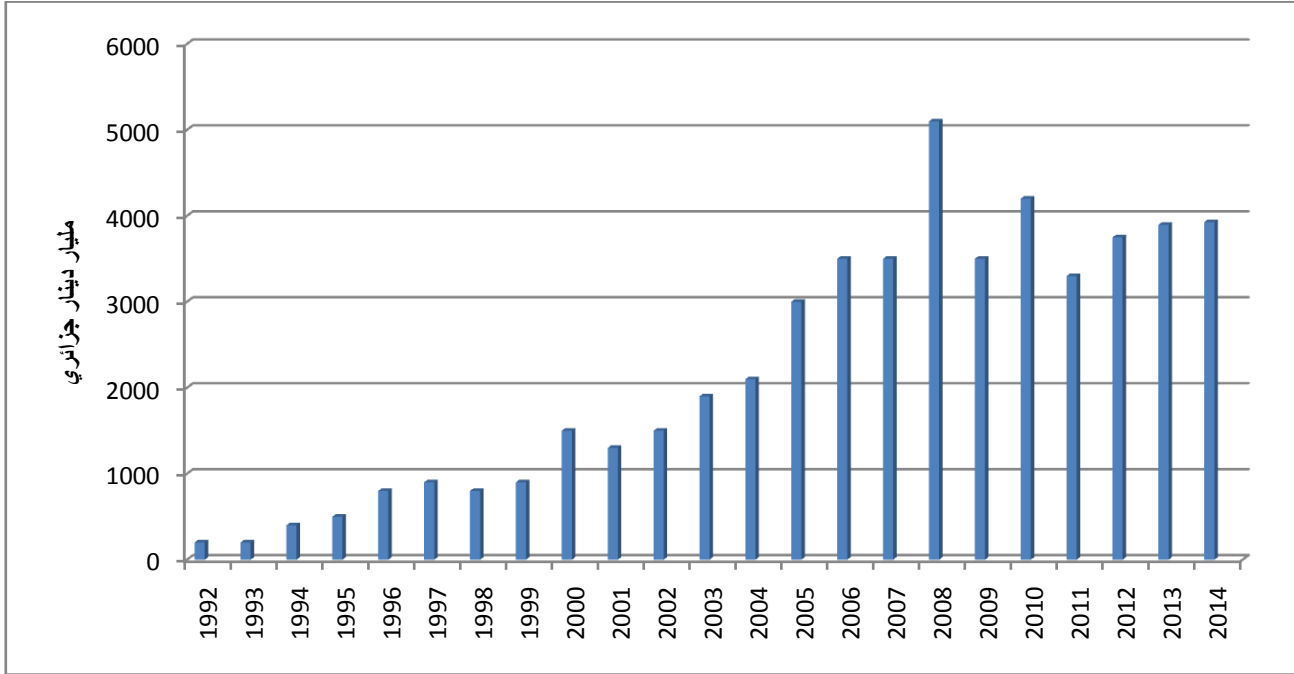
الوحدة : مليار دج

السنوات	الضرائب المباشرة	الضرائب غير المباشرة	التسجيل و الطابع	الحقوق الجمركية
1992	27.807	49.132	4.667	27.258
1993	35.210	52.224	6.687	27.348
1994	44.399	76.980	6.900	47.895
1995	57.753	99.194	6.417	78.628
1996	67.543	129.513	9.159	84.388
1997	81.844	148.053	10.606	73.510
1998	88.100	154.928	11.314	75.486
1999	72.193	149.674	12.658	80.242
2000	82.022	164.951	16.208	86.321
2001	98.479	179.241	16.835	103.683
2002	112.234	223.438	18.869	128.355
2003	127.915	233.918	19.285	143.807
2004	147.983	274.000	19.590	138.838
2005	168.144	308.823	19.617	143.888
2006	241.224	341.275	23.536	114.849
2007	258.079	347.419	28.126	133.126
2008	331.547	335.237	33.623	164.882
2009	462.134	478.434	35.813	170.231
2010	561.682	514.745	39.652	181.865
2011	653.883	539.397	45.191	210.427
2012	885.900	684.800	58.400	355.200
2013	823.110	752.365	62.518	403.771
2014	881.254	788.657	70.769	370.906

المصدر : من إعداد الطالبتين انطلاقا من نفس المصادر الجدول (04) :

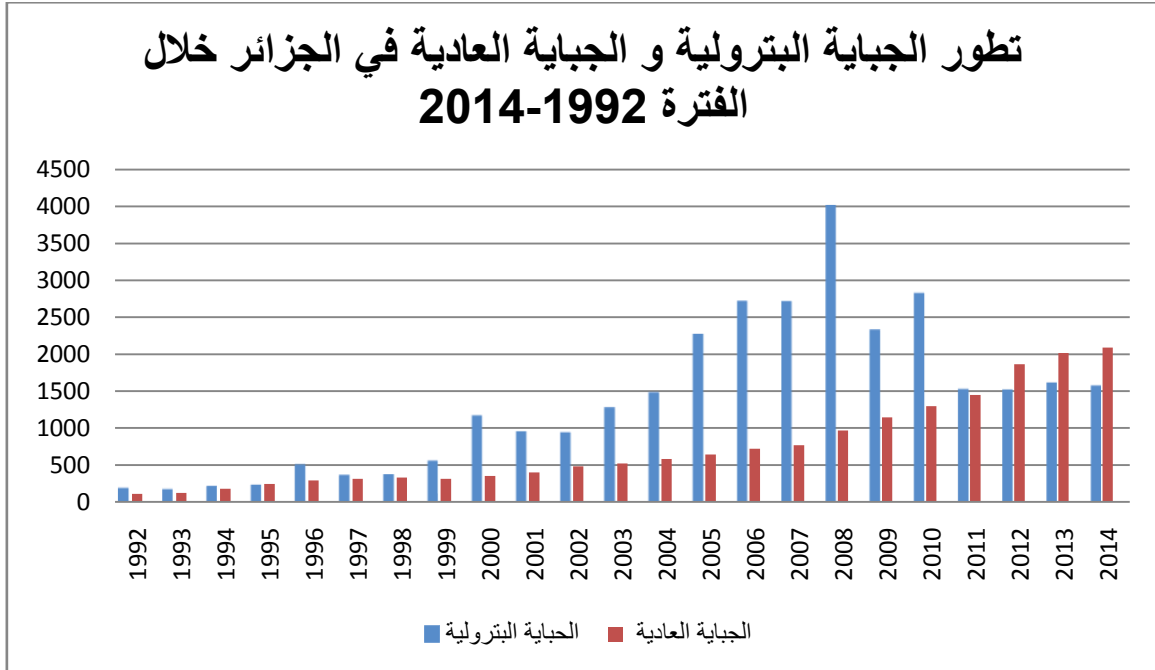
الفصل الثالث : السياسة المالية في الجزائر

الشكل (18) : تطور الإيرادات العامة الإجمالية في الجزائر بالأسعار الجارية خلال الفترة (1990-2014)



المصدر : من إعداد الطالبتين بالاعتماد على معطيات الجدول (04)

الشكل (19) : تطور الجباية البترولية و الجباية العادية (كنسبة من إجمالي الإيرادات الجبائية) في الجزائر خلال الفترة (1992-2014)



المصدر : من إعداد الطالبتين بالاعتماد على معطيات الجدول (04)

الفصل الثالث : السياسة المالية في الجزائر

نلاحظ من خلال الجدول (04) ارتفاع الإيرادات الجبائية من 302.66 مليار دج سنة 1992 إلى 3478.6 مليار دج سنة 2007، إلا أننا نلاحظ هيمنة الجباية البترولية في الهيكل الضريبي إذ أنها انتقلت من 64.03% من إجمالي الإيرادات الجبائية سنة 1992 إلى 77.96% من هذا المجموع سنة 2007، أي بزيادة قدرها حوالي 14% في حين نلاحظ تذبذب وتراجع مساهمة الجباية العادية في إجمالي الإيرادات الضريبية حيث انتقلت من 35.97% من هذا المجموع سنة 1992 إلى 22.04% سنة 2007، لذلك تشكل الجباية البترولية موردا رئيسيا لخزينة الدولة، إلا أن هذا الوضع لا يساهم في فعالية النظام الضريبي، بحيث أن تقديرات هذا المورد لا تتركز على عوامل داخلية بل هي رهينة عوامل خارجية تتمثل أساسا في أسعار المحروقات التي تخضع للتقلبات السعرية في الأسواق الدولية، بالإضافة إلى عدم استقرار الدولار الأمريكي المستخدم كأداة تسوية في ذلك الوضع¹، ورغم أن هدف الإصلاح الضريبي كان إحلال الجباية العادية إلا أن مكانة هذه الأخيرة نجدها ما فتئت تتعزز وتدعم وذلك لعدة أسباب²:

- ضعف أداء المؤسسات العمومية وحل البعض منها نتيجة التزام الدولة تجاه المؤسسات الدولية بإخضاعها لمنطق الإفلاس وخصوصة ما هو قابل منها للخصوصة، وهذا ما أدى إلى حرمان الخزينة العمومية من تحصيل ضرائب كانت تحصلها من ذي قبل.
- كثرة الإعفاءات والتخفيضات الرامية إلى تشجيع الاستثمار والتصدير والتشغيل مما خلق حالة من السعي نحو الاستفادة من هذه المزايا، حتى باللجوء إلى الغش والاحتيال أحيانا.
- وجود توجه كبير نحو التهرب الضريبي الناجم عن الحجم الكبير للقطاع الموازي وعن وجود بعض الأسباب التاريخية، السياسية والاجتماعية مع ضعف تأهيل الإدارة الضريبية.
- تطور حصيلة الجباية البترولية الناجم عن ارتفاع أسعار البترول باستثناء سنة 1998، وانخفاض قيمة الدينار الجزائري مما يؤثر إيجابيا على الحصيلة بالدينار الجزائري .
- ومثل هذا الوضع يعكس الحاجة إلى تغيير بنية الاقتصاد الجزائري بتوجيه الاستثمارات نحو القطاعات غير النفطية، وتشجيع تكوين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بتبسيط إجراءات التكوين بشكل يزيد من مساهماتها في الناتج المحلي الخام.

وفي سنة 2008، بلغت الإيرادات العامة للميزانية 5190.61 مليار دج مقابل 3687.9 مليار دج سنة 2007 (أي ارتفعت بنسبة 40.75%) بينما بقيت تقريبا شبه راکدة في 2007، وقد نتج هذا الارتفاع بنسبة 90.8% عن الزيادة في عائدات المحروقات المتصلة بالتطور الموازي في أسعار المحروقات في الأسواق الدولية (حيث ارتفع سعر النفط إلى \$92.57 للبرميل سنة 2008) وتأسيس الرسم على الأرباح الاستثنائية. انتقلت إيرادات الجباية البترولية بالفعل من 2711.85 مليار دج سنة 2007 إلى

¹ ناصر مراد ، مرجع سبق ذكره ، ص 110

² عبد المجيد قدي ، مرجع سبق ذكره ، ص 7

الفصل الثالث : السياسة المالية في الجزائر

4003.56 مليار دج سنة 2008، وهو ما يعبر عن ارتفاع بنسبة 47.63 % وقد تم دفع الجزء من الإيرادات الفعلية للمحروقات الذي فاق الإيرادات المدونة بالميزانية إلى صندوق ضبط الإيرادات¹، إضافة إلى ذلك، مثلت الإيرادات الفعلية للمحروقات سنة 2008 حوالي 80% من إجمالي الإيرادات العامة و تغطي 97.9 % من مجموع نفقات الميزانية، وهو ما يمثل مستويات لم يسبق بلوغها في الماضي. وفيما يخص إيرادات الحماية العادية، فقد ارتفعت في سنة 2008 بنسبة 25.9 % حيث بلغت مقدار 965.29 مليار دج، وتمثل هذه الإيرادات 81.32 % من الإيرادات خارج المحروقات مقابل 78.55 % سنة 2007 و77.85 % سنة 2006، حيث سجلت الارتفاعات الأكثر أهمية من طرف الضرائب على الدخل وعلى السلع والخدمات التي تغطي 79.6 % من الإيرادات الضريبية مقابل 79 % في 2007، من جهة أخرى، لا بد من الإشارة إلى الأهمية المتدنية جدا لمبالغ الرسم على القيمة المضافة والاقطاعات على المنتجات البترولية وسقوطها الفجائي حيث انتقلا من 37.1 مليار دج في 2004 إلى 45 مليار دج في 2007 و 0.3 مليار دج فقط في 2008².

أما في سنة 2010، فقد ارتفعت الإيرادات العامة للميزانية بنسبة 19.50 % (حيث انتقلت من 3676.04 مليار دج سنة 2009 إلى 4392.95 مليار دج سنة 2010)، بينما انخفضت بقوة في سنة 2009 (- 29.18 %)، وقد ساهمت إيرادات المحروقات في الزيادة في الإيرادات العامة لسنة 2010 بحوالي 70 % وساهمت الإيرادات خارج المحروقات بحوالي 29.5 %، حيث ارتفعت إيرادات الحماية البترولية بنسبة 21.15 % متنقلة من 2327.67 مليار دج سنة 2009 إلى 2820.01 مليار دج سنة 2010، وهي تشكل نسبة 64.19 % من إجمالي الإيرادات العامة (63.32 % في سنة 2009)، وتغطي 64.4 % من نفقات الميزانية العامة (56.8 % في 2009)، بينما ارتفعت إيرادات الحماية العامة، التي تمثل 82.51 % من الإيرادات خارج المحروقات في سنة 2010 مقابل 85.04 % سنة 2009، بنسبة 13.20 % لتبلغ 1297.94 مليار دج سنة 2010. سجلت الارتفاعات الأكثر أهمية في هذا المجال تلك المتعلقة بالضرائب على المداخيل وعلى السلع والخدمات التي تغطي 83 % من الإيرادات الضريبية (82 % في 2009)، في حين بقيت الحقوق الجمركية والتسجيلات والطوابع مستقرة نسبيا. وفيما يخص الإيرادات غير الجبائية، التي لا تمثل سوى 17.48 % من الإيرادات خارج المحروقات لسنة

¹ لقد تم انشاء هذا الصندوق في اطار قانون المالية التكميلي لسنة 2000 و الذي يهدف إلى امتصاص الأثر السلبي لتغيرات أسعار النفط و ادخال الفوائض المالية لسنوات ارتفاع أسعاره و استعمالها في السنوات العجاف حيث تلقى هذا الصندوق سنة 2000 ما يقدر ب 453.2 مليار دج ، وهي تمثل الفرق بين السعر المرجعي و السعر الحقيقي للبتروول : لمزيد من التفصيل انظر :

Youcef Benabdallah , « Croissance et dutchdisease en Algérie , Les Cahiers du CREAD .No 75 ; p 34

² بنك الجزائر ، " التقرير السنوي 2008 : التطور الاقتصادي و النقدي للجزائر " ، سبتمبر 2009 ، الفصل الخامس : المالية العامة ، ص 104-105

الفصل الثالث : السياسة المالية في الجزائر

2010 مقابل 14.96% في 2009، فقد عرفت ارتفاعا قويا بنسبة 36.31% منتقلة من 201.75 مليار دج سنة 2009 إلى 275 مليار دج سنة 2010، تحت تأثير الارتفاع القوي للنتائج المحول من طرف بنك الجزائر والانخفاض الطفيف في النواتج المتنوعة للميزانية الدولية.¹

وفي سنة 2012 بلغت الإيرادات العامة للميزانية 3804.5 مليار دج مقابل 3403.11 مليار دج سنة 2011، أي ارتفعت بنسبة 11.76%، حيث انخفضت إيرادات الجباية البترولية في سنة 2012 بنسبة 0.68% مقابل انخفاضها بنسبة 45.77% سنة 2011، وتغطي هذه الإيرادات نسبة 58.4% من إجمالي نفقات الميزانية في سنة 2012، كما أنها لا تمثل سوى 84.8% من النفقات الجارية، وهذا ما يشير إلى تدهور واضح لتغطية النفقات الجارية من طرف إيرادات المحروقات، وفي المقابل ارتفعت إيرادات الجباية العادية بنسبة 36.95% في سنة 2012 لتبلغ 1984.3 مليار دج مقابل ارتفاع قدره 11.63% في سنة 2011، وترجع هذه الزيادات بشكل كبير إلى زيادة الضرائب على الدخل والحقوق الجمركية اللذان ساهما بحوالي 44% (53.7% في 2011) وب 29% (17.7% في 2011) على التوالي في زيادة الإيرادات الضريبية، في حين بقيت مساهمة الضرائب على السلع والخدمات في زيادة الإيرادات الضريبية مستقرة نسبيا مقارنة مع 2011 (24.5% في 2012 مقابل 25.3% في 2011). وفيما يخص الإيرادات غير الجبائية فقد انخفضت في سنة 2012 إلى 301.16 مليار دج (424.81 مليار دج في 2011) لتمثل سوى 10.9% من الإيرادات خارج المحروقات تحت تأثير الانخفاضات للأرباح المدفوعة من طرف الهيئات والمؤسسات العمومية خارج المحروقات.²

وفي سنة 2013 بلغت الإيرادات العامة للميزانية 3895.315 مليار دج مقابل 3804.5 مليار دج سنة 2012 أي ارتفعت بنسبة بمقدار 90.815 مليار دج، كما ارتفعت إيرادات الجباية البترولية حيث انتقلت من 1519.040 مليار دج سنة 2012 إلى 1615.900 مليار دج سنة 2013، وفي المقابل ارتفعت إيرادات الجباية العادية لتصل إلى 2018.455 مليار دج سنة 2013 وترجع هذه الزيادة إلى زيادة الضرائب على الدخل والحقوق الجمركية.

وأخيرا في سنة 2014 بلغت الإيرادات العامة للميزانية 3927.748 مليار دج مقابل 3895.315 مليار دج سنة 2013، أما الجباية البترولية فقد عرفت انخفاض قدره 38.600 مليار دج، وفي المقابل ارتفعت الجباية العادية حيث انتقلت من 2018.455 مليار دج لتصل إلى 2091.456 مليار دج سنة

¹ بنك الجزائر، " التقرير السنوي 1010 : التطور الاقتصادي و النقدي للجزائر "، جويلية 2011، الفصل الخامس : المالية العامة، ص 78-80

² بنك الجزائر، " التقرير السنوي 2012 : التطور الاقتصادي و النقدي للجزائر "، نوفمبر 2013، الفصل الخامس : المالية العامة، ص 97-99

الفصل الثالث : السياسة المالية في الجزائر

2014 أما الإيرادات غير الجبائية فقد عرفت انخفاض تحت تأثير الانخفاضات للأرباح المدفوعة من طرف الهيئات والمؤسسات العمومية خارج المحروقات.

المطلب الثاني : سياسة الإنفاق العام في الجزائر خلال الفترة 1970-2014

الفرع الأول : تصنيف النفقات العامة في الجزائر

ترتبط عمليات تبويب النفقات العامة بأهمية القطاع العام، فكلما زادت أهمية هذا الأخير كلما زادت عمليات التبويب تعقيدا، وبالنظر إلى طبيعة الدور التقليدي للدولة كان التبويب الإداري هو السائد، ولكن وتحت التأثير المعاصر للمنظمات الدولية والمتخصصين في المحاسبة الوطنية، اتجه الخبراء إلى تصنيفات أكثر دقة كالتبويب الاقتصادي والذي يكتسي أهمية كبيرة بالنظر إلى التأثير الكبير للنفقات العامة على الاقتصاد¹، ووفقا لذلك تقسم النفقات إلى:

1 نفقات التسيير (النفقات الجارية) و نفقات التجهيز (نفقات رأس المال):

- **نفقات التسيير:** تعرف نفقات التسيير بأنها تلك النفقات المخصصة لسير النشاط العادي و الطبيعي للدولة والتي تسمح بإدارة نشاطات الدولة²، و التطبيق اللائق للمهام الجارية، وحسب المادة 24 من القانون رقم 84-17 تجمع نفقات التسيير في أربعة أبواب³ هي:
 - ✓ أعباء الدين العمومي والنفقات المحسومة من الإيرادات: يشمل هذا الباب على الاعتمادات الضرورية للتكفل بأعباء الدين العمومي بالإضافة إلى الأعباء المختلفة المحسومة من الإيرادات .
 - ✓ تخصيصات السلطات العمومية: يحتوي هذا الباب على نفقات تسيير المؤسسات العمومية السياسية وغيرها (المجلس الشعبي الوطني، مجلس الأمة، المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، ... الخ)، وهذه النفقات مشتركة بين الوزارات.
 - ✓ النفقات الخاصة بوسائل المصالح: وتشمل مجموعة الاعتمادات التي توفر لجميع المصالح ووسائل التسيير المتعلقة بالموظفين والأدوات.
 - ✓ التدخلات العمومية: وتتعلق بنفقات التحويل التي هي بدورها تقسم بين مختلف أصناف التحويلات حسب الأهداف المختلفة لعملياتها كالنشاط التربوي والثقافي،النشاط الاقتصادي والنشاط الاجتماعي المرتبط بالمساعدات وعمليات التضامن⁴.

¹عمارة جمال، مرجع سبق ذكره، ص35-37.

²وليد عبد الحميد عايب، الآثار الاقتصادية الكلية لسياسة الإنفاق الحكومي : "دراسة تطبيقية قياسية لنماذج التنمية الاقتصادية"، مكتبة حسن العصرية للطباعة والنشر و التوزيع ، بيروت ، لبنان ، 2010، ص.251.

³قانون رقم 84-17 المؤرخ في 8 شوال 1404 الموافق ل 07 يوليو 1984 يتعلق بقوانين المالية ، المادة 24 ، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد 28، الصادرة بتاريخ 10 يوليو 1984.

⁴عمارة جمال ، مرجع سابق ، ص53-55.

الفصل الثالث : السياسة المالية في الجزائر

- نفقات التجهيز: تختلف الطبيعة الاقتصادية لنفقات التجهيز عن طبيعة نفقات التسيير، حيث تؤدي نفقات التجهيز إلى توسيع الثروة العمومية وتحسين تجهيز الجماعات المحلية، وتتكون هذه النفقات من الاستثمارات في المنشآت الأساسية الاقتصادية، الاجتماعية والإدارية التي لا تعتبر إنتاجية مباشرة، ويضاف إلى هذه النفقات إعانات التجهيز الممنوحة لبعض المؤسسات العمومية.
- وحسب المادة 35 من القانون رقم 84-17، تجمع الاعتمادات المفتوحة بالنسبة إلى الميزانية العامة ووفقا للمخطط الإنمائي السنوي، لتغطية نفقات الاستثمار الواقعة على عاتق الدولة، في ثلاثة أبواب وهي¹:
- الاستثمارات المنفذة من قبل الدولة.
- إعانات الاستثمار الممنوحة من قبل الدولة.
- النفقات الأخرى برأس المال.

2 نفقات المصالح (الإدارية) ونفقات التحويل (إعادة التوزيع):

يقوم هذا التقسيم على أساس معيار المقابل المباشر للإنفاق العام، حيث تهدف نفقات المصالح إلى مكافأة المنافع والخدمات والأدوات المقدمة للإدارة، أما نفقات التحويل فهي تؤدي بدون مقابل مباشر وتمثل نوعا من العدالة في توزيع الدخل القومي، فقد أقر المفهوم الحديث للدولة بالوظيفة الاجتماعية للهيئات العمومية، ومنذ ذلك الوقت أصبح مقبولا أن تجرى النفقات العامة بدون مقابل من أجل أهداف اجتماعية كالمنح للأشخاص المسنين والمنح العائلية و تعويضات الضمان الاجتماعي وغيرها².

الفرع الثاني : تطور النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة 1970-1989 الجدول (06) : تطور النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة (1970-1989)

الوحدة: مليار دج

السنوات	النفقات العامة الإجمالية	نفقات التسيير	نفقات التجهيز	النفقات العامة الإجمالية	نفقات التسيير	نفقات التجهيز	النتيجة الداخلي الإجمالي (%)	النتيجة الداخلي الإجمالي (%)
1970	5.876	4.253	1.623	27.62	72.38	6.76	17.71	24.47
1971	6.941	4.687	2.254	32.47	67.53	9.04	18.79	27.83
1972	8.197	5.365	2.832	34.55	65.45	9.34	17.70	27.04
1973	9.989	6.270	3.719	37.23	62.77	10.78	18.17	28.95
1974	13.408	9.406	4.002	29.85	70.15	7.25	17.03	24.28
1975	19.068	13.656	5.412	28.38	71.62	8.81	22.22	31.03
1976	20.118	13.170	6.948	34.54	65.46	9.41	17.84	27.25
1977	25.473	15.282	10.191	40.01	59.99	11.72	17.57	29.29
1978	30.106	17.575	12.531	41.62	58.38	11.98	16.81	28.79
1979	33.515	20.090	13.425	40.06	59.94	10.48	15.68	26.16
1980	44.016	26.789	17.227	39.14	60.86	10.60	16.49	27.09
1981	57.655	34.205	23.450	40.67	59.33	12.25	17.87	30.12
1982	72.445	37.996	34.449	47.55	52.45	16.59	18.30	34.90
1983	84.825	44.391	40.434	47.67	52.33	17.30	18.99	36.30
1984	91.598	50.272	41.326	45.12	54.88	15.44	18.79	34.23
1985	99.841	54.660	45.181	45.25	54.75	15.51	18.76	34.27
1986	101.817	61.154	40.663	39.94	60.06	13.58	20.42	34.00
1987	103.977	63.761	40.216	38.68	61.32	12.42	19.70	32.12
1988	119.700	76.200	43.500	36.34	63.66	12.45	21.80	34.25
1989	124.500	80.200	44.300	35.58	64.42	10.47	18.95	29.41

¹ قانون رقم 84-17، المادة 35، مرجع سبق ذكره

² لعمارة جمال، مرجع سابق، ص 38

الفصل الثالث : السياسة المالية في الجزائر

المصدر : من اعداد الطالبتين انطلاقا من المصادر التالية :

- WorldBank , World Development Indicators ; (<http://data.worldbank.org/>)
- قامت الجزائر خلال الفترة بتطبيق الأسلوب الاشتراكي سنة 1971، والذي اعتمد بدوره على التخطيط المركزي كأسلوب من أساليب التنمية الاقتصادية، وهذا ما استدعى تدخلا قويا للدولة في الحياة الاقتصادية عبر عنه ارتفاع حجم النفقات العامة خلال هذه الفترة، حيث انتقلت حصتها من إجمالي الناتج الداخلي من 24.47% سنة 1970 إلى 29.3% سنة 1977، ويرجع ذلك أساسا إلى ارتفاع نفقات التجهيز خلال هذه الفترة بنسبة 12.4% انتقلت نسبتها من إجمالي النفقات العامة، في حين انخفضت نفقات التسيير من 72.38% من إجمالي النفقات العامة سنة 1970 إلى حوالي 60% سنة 1977، إن سبب هذه الزيادة في نفقات التجهيز وهو اتباع الجزائر لاستراتيجية الصناعة المصنعة والتي تهدف إلى التخلص بأسرع ما يمكن من التبعية التقنية للدول الصناعية، مشجعة دفعة واحدة تنمية الصناعات الثقيلة. وخلال الفترة 1977-1979 والتي تمثل مرحلة انتقالية بين المخطط الرباعي الثاني والمخطط الخماسي الأول، بلغت نسبة النفقات العامة إلى إجمالي الناتج الداخلي حوالي 28.08%، وقد تميزت هذه الفترة بالتكوين السريع لرأس المال، حيث بلغت نسبة نفقات التجهيز إلى إجمالي النفقات العامة حوالي 40.56%، بينما قدرت نسبة نفقات التسيير إلى إجمالي النفقات العامة حوالي 59.43% خلال هذه الفترة.

وقد حققت هذه المرحلة نتائج ايجابية تمثلت في زيادة معدل التشغيل وانخفاض معدل التضخم سنة 1979 وانخفاض معدل التضخم إلى 11.35% سنة 1979.

وقد عرفت النفقات العامة ارتفاعا ملحوظا خلال الفترة 1980-1985 إذ انتقلت حصتها من إجمالي الناتج الداخلي من 27.09% سنة 1980 إلى 34.27% سنة 1985 وهي تمثل الفترة التي قامت الجزائر خلالها بتطبيق المخطط الخماسي الأول (1980-1984) الذي مثل مرحلة انطلاق من التخطيط إلى الانتاج ويرجع ارتفاع حجم الانفاق العام أساسا إلى ارتفاع نفقات التجهيز والتي انتقلت حصتها من إجمالي النفقات العامة من 39.14% سنة 1980 إلى 45.25% سنة 1985 في حين عرفت نفقات التسيير نوعا من الانخفاض من 60.86% سنة 1980 إلى 54.75% سنة 1985 وخلال هذه الفترة تم الاهتمام بالزراعة على حساب الصناعة بعد مواجهة ندرة المواد الاستهلاكية¹.

وانطلاقا من سنة 1986 عرفت اسعار النفط انخفاضا حادا بالإضافة إلى الانخفاض الموازي لأسعار صرف الدولار الأمريكي حيث انخفضت الايرادات النفطية بـ 50%، وهو ما أظهر ضعف النظام الاقتصادي خاصة فيما يتعلق بالحصول على الموارد المالية الموجهة لتمويل الاقتصاد، و انخفضت النفقات العامة من 34.27% من إجمالي الناتج الداخلي سنة 1985 إلى 32.12% من هذا المجموع سنة 1987، وهذا

¹ محمد بالرابح ، آفاق التنمية في الجزائر ، ديوان المطبوعات الجامعية ، المطبعة الجهوية بوههران ، 2007 ، ص64-65

الفصل الثالث : السياسة المالية في الجزائر

راجع إلى انخفاض نسبة نفقات التجهيز إلى اجمالي النفقات العامة من 45.25% سنة 1985 إلى 38.68% سنة 1987، في حين ارتفعت حصة نفقات التسيير من اجمالي النفقات العامة من 54.75% سنة 1985 إلى 61.32% سنة 1987، فبحوث الصدمة النفطية سنة 1986 تزعزع الاقتصاد الجزائري و ظهر الاختلال في الاستقرار الاقتصادي الكلي والتي تمثل في ارتفاع معدل التضخم والذي وصل إلى 12.37% سنة 1986، انخفاض معدل النمو الاقتصادي إلى 0.4% سنة 1986 وكذا ارتفاع عبء المديونية والدين الخارجي مما دفع الجزائر إلى القيام بمجموعة من الاصلاحات للتحويل إلى اقتصاد السوق .

وابتداء من سنة 1988 عرفت الإيرادات العامة نوعا من التحسن نتيجة ارتفاع اسعار البترول في الأسواق العالمية، حيث ارتفعت \$14.60 للبرميل سنة 1989 إلى \$21.73 للبرميل سنة 1990، الا ان هذه الوضعية لم تؤدي إلى ارتفاع نسب الإنفاق العام بل على العكس من ذلك انخفضت وقد مس هذا الانخفاض كل من نفقات التسيير ونفقات التجهيز ويرجع هذا الانخفاض إلى تخلي الدولة عن النهج الاشتراكي والانتقال إلى اقتصاد السوق.

الفرع الثالث : تطور النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة 1990-1999 الجدول (07) : تطور النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة (1990-1999)

الوحدة: مليار دج

السنوات	النفقات العامة الإجمالية	نفقات التسيير	نفقات التجهيز	النفقات العامة الإجمالية (%)	النفقات العامة الإجمالية (%)	النفقات العامة الإجمالية (%)	النتج الداخلي الإجمالي (%)	النتج الداخلي الإجمالي (%)	النتج الداخلي الإجمالي (%)
1990	136.500	88.800	47.700	65.05	34.95	24.56	15.98	8.58	
1991	212.100	153.800	58.300	72.51	27.49	25.12	18.21	6.90	
1992	420.131	276.131	144.000	65.72	34.28	40.08	26.34	13.74	
1993	476.627	291.417	185.210	61.14	38.86	40.88	24.99	15.88	
1994	566.329	330.403	235.926	58.34	41.66	37.97	22.15	15.82	
1995	759.617	473.694	285.923	62.36	37.64	38.16	23.80	14.36	
1996	724.609	550.596	174.013	75.99	24.01	28.19	21.42	6.77	
1997	845.196	643.555	201.641	76.14	23.86	30.40	23.15	7.25	
1998	875.739	663.855	211.884	75.81	24.19	30.94	23.45	7.49	
1999	961.682	774.695	186.987	80.56	19.44	29.70	23.92	5.77	

المصدر : من اعداد الطالبتين بالاعتماد على مصادر الجدول (06) :

يمكن تقسيم هذه الفترة إلى مرحلتين أساسيتين:

➤ المرحلة الأولى 1990-1995: والتي تمثل مرحلة اتفاقات الاستعداد الائتماني، حيث تزايد الإنفاق العام خلال هذه المرحلة بمقدار 623.1 مليار دج و يرجع ذلك أساسا إلى تزايد حجم الإنفاق على الرواتب والأجور و الذي ارتفع من 114.9 مليار دج سنة 1993 إلى 179.5 مليار دج سنة 1995، وكذلك تسديد المديونية العامة .

وخلال هذه الفترة، عرفت نفقات التجهيز تزايدا ملحوظا حيث انتقلت حصتها من إجمالي النفقات العامة من 27.51% سنة 1991 إلى 58.34% سنة 1994، كما عرفت الأهمية النسبية للإنفاق العام

الفصل الثالث : السياسة المالية في الجزائر

بالمقارنة مع الناتج الداخلي الإجمالي ارتفاعا ملحوظا إذ انتقل من 24.56% من إجمالي الناتج الداخلي سنة 1990 إلى 38.16%، من هذا الناتج سنة 1995.

ويتضح من خلال هذه الفترة أن الأهمية النسبية لكل من نفقات التسيير و نفقات التجهيز قد ارتبطت بصفة كبيرة مع النفقات العامة الإجمالية، حيث بلغت حصة نفقات التسيير الوسطية من إجمالي الناتج الداخلي خلال الفترة 1990-1995 نسبة 21.91%، أما نفقات التجهيز فساهمت ب 12.55% من هذا الناتج.

➤ المرحلة الثانية 1995-1999: وهي تمثل مرحلة الاصلاحات الهيكلية المدعومة من قبل صندوق النقد

الدولي الرامية إلى تقليص الإنفاق العام ورفع أشكال الدعم المقدمة من طرف الدولة، وهذا ما يفسر الانخفاض الملحوظ للإنفاق العام بنسبة 8.46% إذ انتقل من 38.16% من إجمالي الناتج الداخلي سنة 1995 إلى 29.70% من هذا الناتج سنة 1999.

فخلال هذه الفترة زادت حصة نفقات التسيير من إجمالي النفقات العامة، حيث انتقلت من 62.36% سنة 1995 إلى 76.14% سنة 1997 ثم إلى 80.56% سنة 1999، وفي المقابل انخفضت حصة نفقات التجهيز من إجمالي النفقات العامة إذ انتقلت من 37.64% سنة 1995 إلى 23.86% سنة 1997 ثم إلى 19.44% سنة 1999، وهذا راجع أساسا إلى برنامج الاصلاح الهيكلية المدعوم من قبل صندوق النقد الدولي الذي فرض مشروطة تهدف إلى تقليص دور الدولة الاقتصادي وفتح المجال أمام القطاع الخاص، الأمر الذي أثر على هيكلية الإنفاق العام في الجزائر¹.

وعموما تميزت هذه الفترة بسعي الدولة إلى تقليص تطور الإنفاق العام بهدف تخفيض حجم الطلب الكلي والسماح بتشكيل موارد مالية لازمة لإعادة هيكلة المؤسسات العامة وتطهير البنوك.

الفرع الوابع: تطور النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة 2000-2014

الجدول (08): تطور النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة 2000-2014

الوحدة مليار دج

السنوات	النفقات العامة الاجمالية	نفقات التسيير	نفقات التجهيز	نفقات التسيير(نسبة من النفقات العامة)	نفقات التجهيز (نسبة من النفقات العامة)
2000	1178.122	856.193	321.929	72.67	27.33
2001	1321.028	963.633	357.395	72.95	27.05
2002	1550.646	1097.716	452.930	70.79	29.21
2003	1639.265	1122.761	516.504	68.49	31.51
2004	1888.930	1250.894	638.036	66.22	33.78
2005	2052.037	1245.132	806.905	60.68	39.32
2006	2453.014	1437.870	1015.144	58.62	41.38
2007	3108.669	1674.031	1434.638	53.85	46.15
2008	4191.053	2217.775	1973.278	52.92	47.08
2009	4246.940	2300.023	1946.311	54.16	54.84
2010	4466.940	2659.078	1807.862	59.53	40.47

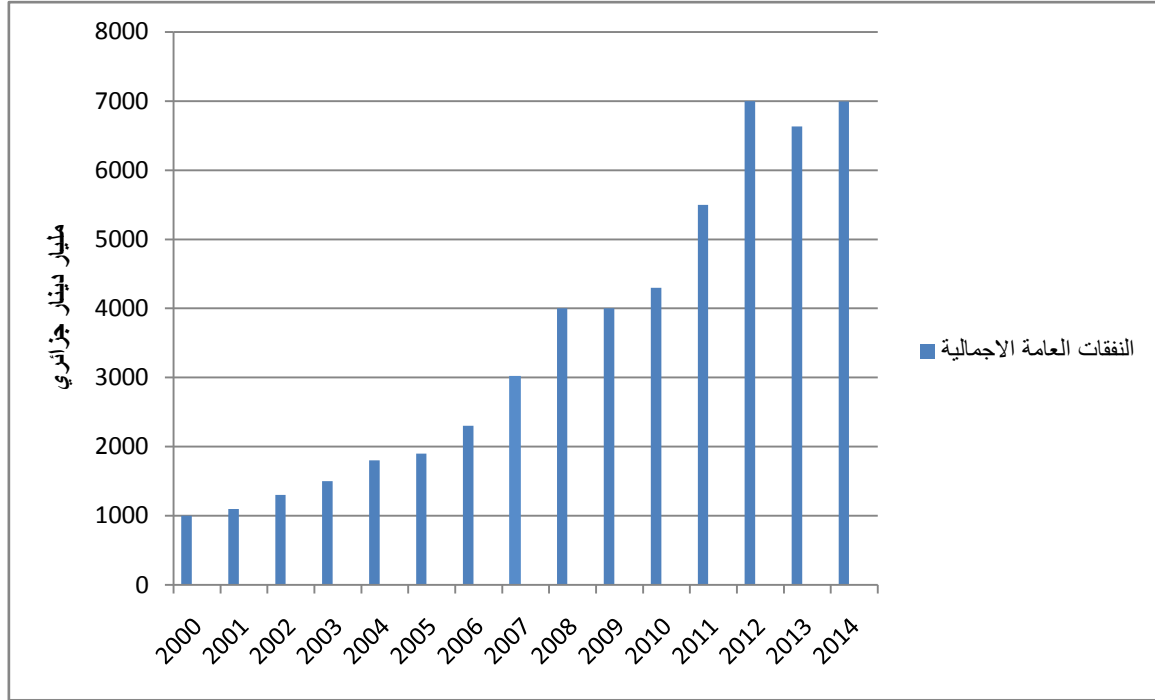
¹ وليد عبد الحميد عايب ، مرجع سبق ذكره ، ص 256

الفصل الثالث : السياسة المالية في الجزائر

33.75	66.25	1934.000	3797.252	5731.752	2011
31.16	68.84	2820.400	4935.900	7169.900	2012
36.98	63.01	1887.821	4204.303	6635.620	2013
35.75	64.24	2501.422	4494.327	6995.769	2014

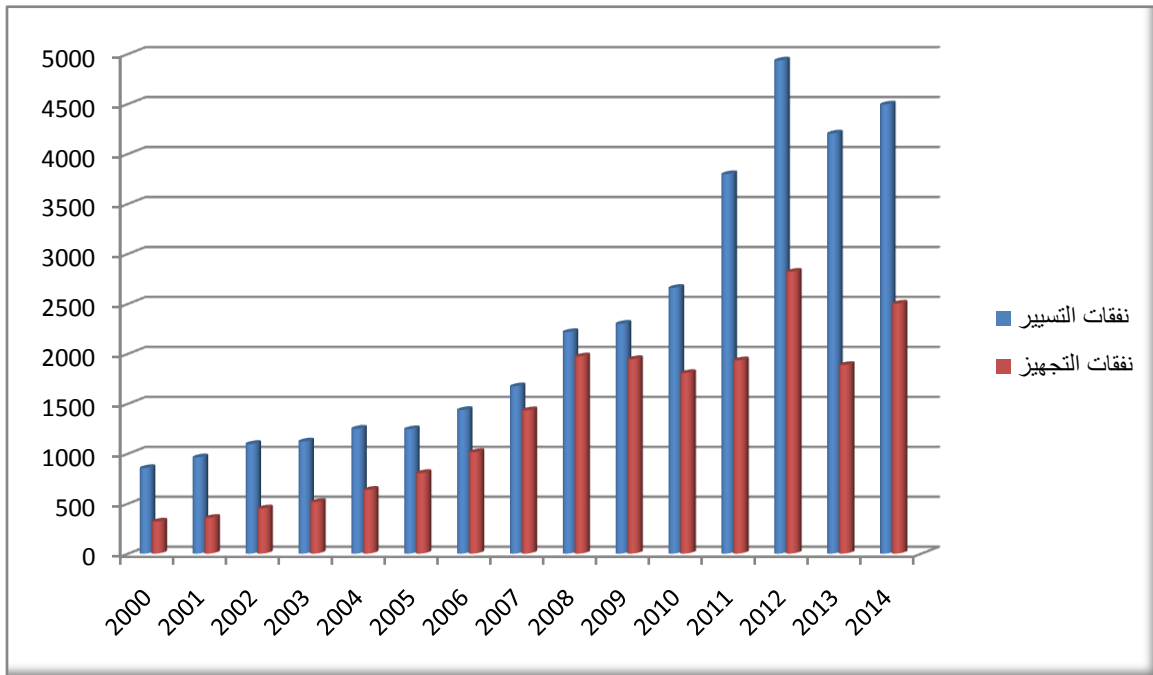
المصدر : من إعداد الطالبتين انطلاقا من نفس مصادر الجدول (06)

الشكل (20) : تطور النفقات العامة الإجمالية في الجزائر بالأسعار الجارية خلال الفترة (2000-2014)



المصدر: من إعداد الطالبتين على معطيات الجدول (08)

شكل (21) : تطور نسبة كل من نفقات التشغيل و نفقات التجهيز إلى النفقات العامة الإجمالية في الجزائر خلال الفترة (2000-2014)



المصدر : من إعداد الطالبتين بالاعتماد على معطيات الجدول (08)

الفصل الثالث : السياسة المالية في الجزائر

تمثل هذه الفترة مرحلة تطبيق البرامج الاستثمارية المتمثلة في برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001-2004)، البرنامج التكميلي لدعم النمو (2005-2009)، وكذا الشروع في تنفيذ برنامج توطيد النمو الاقتصادي "بوفامج التنمية الحماسي" (2010-2014)، وخلال هذه الفترة حدثت زيادة متسارعة للإنفاق العام الذي انتقل من 961.7 مليار دج سنة 1999 إلى 1888.9 مليار دج سنة 2004 وإلى 4246.3 مليار دج سنة 2009، ثم إلى 7169.9 مليار دج سنة 2012، أي بمعدل زيادة وسطية قدرها 290%، وترجع هذه الزيادة أساسا إلى ارتفاع أسعار النفط في الأسواق العالمية بعد انخفاضها سنة 1998 حيث انتقلت من \$12.07 للبرميل خلال هذه السنة إلى \$27.72 للبرميل سنة 2000 ثم إلى \$92.57 للبرميل سنة 2008 لتصل إلى \$102.58 للبرميل سنة 2011، وكذا قيام السلطات بتسطير برامج الإنعاش ودعم النمو الاقتصادي التي تقوم على أساس ضح موارد مالية ضخمة في الاقتصاد. ففي سنة 2001، ارتفعت نسبة الإنفاق العام من الناتج الداخلي الإجمالي بنسبة 2.7% تقريبا (إذ انتقلت من 28.57% من إجمالي الناتج الداخلي سنة 2000 إلى 31.25% من هذا الناتج سنة 2001) وهذا راجع إلى ارتفاع كل من نفقات التسيير و نفقات التجهيز، فبخصوص نفقات التسيير فقد ارتفعت حصتها من إجمالي الناتج الداخلي الخام إلى حدود 22.80% (أي ارتفعت بنسبة 2.04% مقارنة بسنة 2000) وذلك نتيجة لارتفاع الأجور و الرواتب والمعاشات من جراء رفع الأجر القاعدي، أما بالنسبة لنفقات التجهيز فقد ارتفعت كذلك إلى حوالي 8.45% من إجمالي الناتج الداخلي (أي ارتفعت بنسبة 0.64% مقارنة بسنة 2000)، ويرجع ذلك إلى بداية تجسيد برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي الذي تضمنه قانون المالية التكميلي لسنة 2001¹.

أما في سنة 2003، قدرت النفقات العامة للميزانية ب 1639.27 مليار دج وهي تمثل زيادة 5.7% مقارنة بسنة 2002، حيث ترجع هذه الزيادة أساسا إلى زيادة النفقات الرأسمالية بنسبة 14%، نفقات الموظفين بنسبة 15%، والخدمات العامة بنسبة 17.3%، وخلال هذه السنة، زادت نفقات التسيير بنسبة 2.3% مقارنة بمسئوها سنة 2002 حيث وصلت إلى 1122.76 مليار دج، وتمثل هذه النفقات نسبة 21.38% من إجمالي الناتج الداخلي في سنة 2003 مقابل 24.27% في سنة 2002، وتعود هذه الزيادة في نفقات التسيير إلى زيادة الرواتب والأجور بمقدار 52.9 مليار دج في سنة 2003، وهي تمثل معدل زيادة بمقدار 15.6% مقارنة بسنة 2002، وذلك نتيجة زيادة الرواتب والأجور في بعض قطاعات الإدارة العامة، وتمثل زيادة الأجور كذلك نسبة 0.68% من الناتج الداخلي الإجمالي في سنة 2003 مقابل 0.55% في سنة 2002 و 0.81% في سنة 2001، كما بلغت الفوائد على الدين العام (الداخلي

¹ شبي عبد الرحيم، " الآثار الاقتصادية الكلية للسياسة المالية و القدرة على استدامة تحمل العجز الموازي و الدين العام : حالة الجزائر " رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية و التسيير و العلوم التجارية، جامعة تلمسان، 2012-2013، ص 236-237

الفصل الثالث : السياسة المالية في الجزائر

والخارجي) 114 مليار دج في 2003 (2.3% من الناتج الداخلي الإجمالي) مقابل 137.2 مليار دج في سنة 2002

(3.1% من الناتج الداخلي الإجمالي).

ومن جهة أخرى، بلغت نفقات التجهيز مقدار 516.50 مليار دج في سنة 2003، أي بزيادة قدرها 14% مقارنة بسنة 2002، حيث تمثل هذه النفقات نسبة 9.83% من الناتج الداخلي الإجمالي سنة 2003 وتعكس الجهود المبذولة في إطار برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي و برنامج إعادة إعمار المناطق المتضررة من الزلزال في 21 ماي سنة 2003¹.

أما في سنة 2005، سجلت النفقات العامة زيادة بنسبة 8.6% مقارنة بسنة 2004 حيث بلغت مقدار 2052.04 مليار دج، وخلال هذه السنة انخفضت نفقات التسيير بنسبة 0.46%، في حين أن نفقات التجهيز قد ارتفعت بنسبة 26.5%، وتشكل هذه التطورات بداية تنفيذ البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي (2005-2009)، ويعود تراجع نفقات التسيير في سنة 2005 مقارنة بسنة 2004 أساسا إلى انخفاض التحويلات الجارية بنسبة 16% (إذ انتقلت من 396.1 مليار دج سنة 2004 إلى 332.7 مليار دج سنة 2005)، وكذا انخفاض الفوائد على الدين العام بنسبة 14.08% (إذ انتقلت من 85.2 مليار دج سنة 2004 إلى 73.2 مليار دج سنة 2005)، أما فيما يخص الرواتب والأجور فقد ارتفعت بنسبة 10.8% (حيث انتقلت من 442.3 مليار دج سنة 2004 إلى 490.1 مليار دج سنة 2005). وفي المقابل، ارتفعت نفقات التجهيز بنسبة 26.5% في سنة 2005 مقابل 23.5% في سنة 2004، فالنفقات التي سجلت زيادة ملحوظة تتعلق بقطاعات البنية التحتية الاقتصادية، الري و الموارد المائية، الزراعة و الصيد البحري، التربية والتعليم، في حين أن الإنفاق على قطاع الصناعة و الطاقة شهد انخفاضا مقارنة بسنة 2004، ومن جهة أخرى، لم يسجل الإنفاق على السكن، البنية التحتية الاجتماعية و البنية التحتية الإدارية إضافة إلى التهيئة العمرانية ارتفاعا كبيرا مقارنة بسنة 2004².

وفي سنة 2008، بلغت النفقات العامة للميزانية مستوى 4191.05 مليار دج مقابل 3108.67 مليار دج سنة 2007، أي بزيادة قدرها 34.8% في 2008 مقابل 17.90% في سنة 2007، وذلك بفضل الارتفاع الهام في نفقات التسيير والذي نجم أساسا عن الارتفاع في التحويلات الجارية التي ساهمت فيها بنسبة 75.7% من بينها نفقات مصالح الإدارة (المستشفيات و المؤسسات العمومية ذات الطابع الإداري) التي ساهمت بنسبة 14.9%، كما ساهمت نفقات المستخدمين في ذلك (واتب وأجور، المنح) بنسبة 30%، وفي المقابل، تؤكد الاتجاه التصاعدي لنسبة نفقات التجهيز إلى إجمالي الناتج الداخلي مرة

¹Banque d'Algérie ; « Rapport 2003 : Evolution Economique et Monétaire en Algérie » , 2003 ,p6-7

²Banque d'Algérie ; « Rapport 2005: Evolution Economique et Monétaire en Algérie » , Avril2006 ,p80-81

الفصل الثالث : السياسة المالية في الجزائر

أخرى في سنة 2008، وقد نتجت هذه الزيادة عن الارتفاع في مبلغ ميزانية التجهيز وتحسن معدل الامتصاص على حد سواء، حيث ارتفعت نفقات البنى التحتية الاقتصادية و الإدارية، التي تعتبر بشكل كبير أهم النفقات، والتي تمثل نسبة 37.6% من مجموع نفقات التجهيز في سنة 2008، في حين انخفضت النفقات لفائدة قطاع الصناعة والطاقة، والتهيئة العمرانية، كما أن بعض النفقات بقيت ثابتة تقريبا على غرار نفقات السكن، التربية والتعليم، والبنية التحتية الاجتماعية¹.

وفي سنة 2012، بلغت نفقات الميزانية العامة مستوى 7169.9 مليار دج مقابل 5731.75 مليار دج سنة 2011، أي بزيادة قدرها 25.09% مقابل 28.31% سنة 011، و 5.2% في 2010 وشبه استقرار في 2009، حيث ارتفعت نفقات التسيير بنسبة 30%، إذ انتقلت من 3797.3 مليار دج سنة 2011 إلى 4935.9 مليار دج سنة 2012، وترجع هذه الزيادة تقريبا بصفة كلية على ارتفاع التحويلات الجارية (بما فيها الخدمات العامة) والتي ساهمت بنسبة 80.1% لتبلغ 2431.7 مليار دج مقابل 1773.9 مليار دج في 2011، وبدرجة أقل إلى نفقات المستخدمين، ومن جهة أخرى، عرفت نفقات التجهيز زيادة في سنة 2012 بنسبة 15.48% (إذ انتقلت من 1934.5 مليار دج في 2011 إلى 2234 مليار دج في 2012) وترجع هذه الزيادة أساسا إلى نفقات قطاع السكن (+ 339.7 مليار دج) وبدرجة أقل إلى بند "نفقات متنوعة" (+ 79.9 مليار دج)، في حين، كان رصيد تغيرات البنود الأخرى لنفقات التجهيز للدولة سالبا².

أما في سنة 2013 فعرفت نفقات الميزانية العامة انخفاضا 534.280 مليار دج مقارنة بسنة 2012، ورافقه انخفاض نفقات التسيير حيث انتقلت من 4935.900 مليار دج سنة 2012 إلى 4204.303 مليار دج سنة 2013، وانخفاض نفقات التجهيز لتصل إلى 1887.821 مليار دج سنة 2013 لتعود وترتفع النفقات العامة الاجمالية سنة 2014 لتصل إلى 6995.769 مليار دج و صاحبه ارتفاع نفقات التسيير حيث بلغت 4494.327 مليار دج وارتفاع نفقات التجهيز لتصل إلى 2501.422 مليار دج مقابل 1887.821 مليار دج سنة 2013 ويرجع سبب ارتفاع نفقات التسيير اجمالا الى ارتفاع التحويلات الجارية كما ساهمت نفقات المستخدمين.

¹ بنك الجزائر، "التقرير السنوي 2008"، مرجع سبق ذكره، ص107-110
² بنك الجزائر، "التقرير السنوي 2012"، مرجع سبق ذكره، ص101-103

الفصل الثالث : السياسة المالية في الجزائر

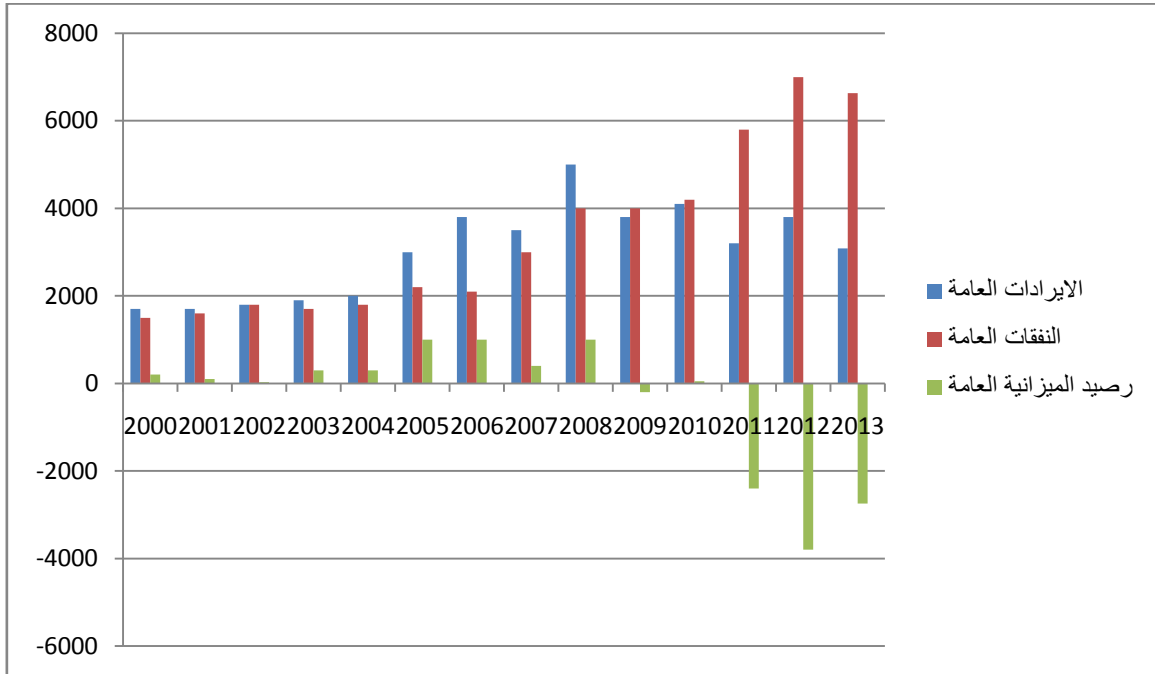
المطلب الثالث : تطور الميزانية العامة في الجزائر خلال الفترة 2000-2013

الجدول (09): تطور رصيد الميزانية العامة للجزائر خلال الفترة 2000-2013

السنوات	اجمالي الايرادات العامة	اجمالي النفقات العامة	رصيد الميزانية العامة	رصيد الحسابات الخاصة	صافي قروض الخزينة	مدفوعات فوائد الدين العام
2000	311.864	1138.900	400.039	-0.700	0.500	162.300
2001	313.949	1395.800	184.498	-20.000	-6.500	147.500
2002	477.181	1570.300	52.542	-11.200	30.900	137.200
2003	611.731	1947.600	335.201	187.100	32.600	114.000
2004	836.996	2215.200	340.969	109.900	11.800	85.200
2005	932.668	3082.700	1030.791	-129.000	5.200	73.200
2006	774.670	3639.900	1186.911	-4.100	32.100	70.000
2007	950.496	3687.900	579.231	-18.900	141.310	85.000
2008	1578.161	5190.600	999.555	-31.200	123.800	61.400
2009	1505.526	3672.900	-570.298	4.300	138.500	37.400
2010	1603.188	4382.500	-73.986	-34.700	138.900	33.200
2011	1971.166	5790.400	-2328.644	-24.100	129.200	37.700
2012	2229.899	7169.900	-3365.400	-74.600	66.700	42.000
2013	3082.828	6635.620	2744.810-	-33.500	130.500	44.200

- IMF:Algéria ; StatisticalAppendix » ;April 2009 ;p18
- IMF:Algéria ; StatisticalAppendix » ;January 2013 ;p18

- الشكل (22): تطور توازن الميزانية العامة في الجزائر خلال الفترة 2000-2013



المصدر : من اصدار الطالبتين بالاعتماد على معطيات الجدول (09)

تمثل سنة 2000 تحسنا كبيرا ومهما في أوضاع المالية العامة الجزائرية، حيث تم تسجيل فائض في الرصيد الاجمالي للخزينة بمقدار 398.84 مليار دج، والذي يمثل نسبة 9.7% من إجمالي الناتج الداخلي ويرجع ذلك اساسا إلى ارتفاع الجباية البترولية بنسبة 109.5% في سنة 2000، وبالتالي ارتفاع إجمالي الإيرادات

الفصل الثالث : السياسة المالية في الجزائر

العامّة إلى 1578.16 مليار دج، إضافة إلى الارتفاع الطفيف لنفقات التسيير بنسبة 10.52% خلال هذه السنة، وقد ترجم الارتفاع في الإيرادات بواسطة تدفق في الادخار العمومي يساوي 721.97 مليار دج أي بنسبة 45.75% من الإيرادات الإجمالية مقابل 18.50% في سنة 1999. وفي سنة 2003، ارتفع الفائض في الخزينة العمومية إلى 489.70 مليار دج مؤكدا على تعزيز القدرات التمويلية، وقد مثل هذا الفائض نسبة 9.32% من الناتج الداخلي الإجمالي، حيث مع عودة الاستقرار المالي الكلي في سنة 2000 وتعزيزه في سنتي 2001 و 2002، تؤكد تحسن أوضاع المالية العامة في سنة 2003.

وقد ارتفع هذا الفائض في الرصيد الإجمالي للخزينة مجددا في سنة 2005 حيث بلغ 896.59 مليار دج وهو يؤكد كذلك بعد الاداء الجيد لسنة 2004 (439.1 مليار دج) و 2003 (489.70 مليار دج) تعزيز القدرة التمويلية للخزينة، وقد مثل هذا الفائض نسبة 11.86% من الناتج الداخلي الإجمالي في سنة 2005 مقابل 7.14% في سنة 2004، ونتيجة لذلك، بلغ تدفق الادخار الميزاني الذي يتم ضمه إلى صندوق ضبط الإيرادات، من بين الامور الاخرى، الهدف الذي أنشأ من أجله هو السماح للسلطات العامة بتخفيف الصدمات الخارجية الممكنة وإتباع إذا لزم الأمر سياسة مالية لمواجهة التقلبات الدورية¹.

وبعد انخفاضه إلى 419.02 مليار دج في سنة 2007، عاود فائض الرصيد الإجمالي لعمليات الخزينة الصعود إلى 844.56 مليار دج في سنة 2008، وقد مثل نسبة 7.65% من إجمالي الناتج الداخلي مقابل 4.48% في سنة 2007 و 13.54% في سنة 2006، ترجم الارتفاع في الإيرادات الجبائية في 2008 (محروقات و خارج المحروقات) إذن بواسطة تدفق في الادخار العمومي والذي بلغ 2972.83 مليار دج، أي بنسبة 57.27% من الإيرادات الإجمالية وقد سمح هذا الحجم في الادخار العمومي بتمويل كامل نفقات الاستثمار في للدولة و تحقيق رصيد إجمالي ايجابي للخزينة يساوي 844.56 مليار دج. أدى تراكم هذه الفوائض منذ سنة 2000 إلى تغذية صندوق ضبط الإيرادات، حيث بلغ قائم هذا الصندوق في نهاية 2008 مبلغ 4280 مليار دج في شكل مخزون للادخارات المالية للخزينة مودعة لدى بنك الجزائر، وهكذا تزايدت قدرة التمويل الخاصة بالخزينة في 2008، وقد مثلت هذه القدرة 38.9% من إجمالي الناتج الداخلي و 83.7% من الإيرادات الكلية في سنة 2008.²

ولكن، بعد الفوائض المتتالية منذ سنة 2000، سجل الرصيد الإجمالي للخزينة سنة 2009 عجزا يصل إلى 7.07% من إجمالي الناتج الداخلي، وقد نتج هذا العجز اساسا عن الانخفاض الحاد في إيرادات الجبائية البترولية في إطار شبه المحافظة على مستوى النفقات العامة، وقد قدر تدفق الادخار العام ب 1376.01 مليار دج، في سنة 2009 وهو لا يمثل سوى 37.49% من الإيرادات الإجمالية و 29.8% من

»:op.cit;p8105¹Banque d'Algérie ,”Rapport 20

² بنك الجزائر ،التقرير السنوي 2008 ، مرجع سبق ذكره ، ص111

الفصل الثالث : السياسة المالية في الجزائر

الادخار الداخلي الكلي في سنة 2009 مقابل 57.27% و 47.2% على التوالي في سنة 2008. وهذا المستوى من الادخار العام لم يسمح بتمويل إجمالي نفقات الاستثمار للدولة، ونتيجة لذلك، فإن الاستثمار العام قد تجاوز الادخار العام بحوالي 704.5 مليار دج، وهذا ما أدى ظهور احتياج للتمويل في سنة 2009¹.

وفي سنة 2010، انخفض العجز في الرصيد الإجمالي للخرينة العمومية إلى 2.06% من إجمالي الناتج الداخلي مقابل 7.07% في سنة 2009، ويفسر هذا التراجع القوي للعجز بالارتفاع الشديد في إيرادات الجباية البترولية مقارنة بالارتفاع في النفقات العمومية، وقد بلغ تدفق الادخار الميزاني 1733.88 مليار دج في سنة 2010 حيث بلغ نسبة 39.47% من الإيرادات الإجمالية و 29.6% من إجمالي الادخار الداخلي في 2010، ولم يسمح هذا الحجم من الادخار الميزاني بتمويل كامل نفقات الاستثمار للدولة في سنة 2010، ولكن في المقابل يعتبر قائم صندوق ضبط الإيرادات في ارتفاع ليبلغ 4842.8 مليار دج مقابل 4316.5 مليار دج سنة 2009، في شكل مخزون للادخارات المالية مودعة لدى بنك الجزائر. وقد تعززت طاقة التمويل الخاصة بالخرينة العمومية في 2010، لتبلغ 40.2% من إجمالي الناتج الداخلي، و 110.6% من الإيرادات الكلية و 107.3% من النفقات العمومية خلال هذه السنة، ويضمن تكوين طاقة التمويل هذه الخاصة بالميزانية العمومية، عبر تأسيس صندوق ضبط الإيرادات مواصلة تحفيز النشاط الإقتصادي الوطني عن طريق الإنفاق العمومي من جهة، وإمكانية اتباع سياسات ميزانية مضادة للدورة محتملة مع ضمان استمرارية المالية العامة على المدى المتوسط من جهة أخرى².

وأخيرا في سنة 2012 سجل رصيد الميزانية عجزا للسنة الرابعة على التوالي، والذي بلغ 3365.40 مليار دج حيث فاق ذلك العجز المسجل في سنة 2009، ويرجع هذا العجز أساسا إلى انخفاض الجباية البترولية إلى 1519.04 مليار دج سنة 2012، وكذا ارتفاع نفقات التسيير بنسبة 30% (إذ انتقلت من 3797.25 مليار دج سنة 2011 إلى 4935.9 مليار دج سنة 2012) وبالتالي يتضح ان نمو الميزانية العامة للدولة قد صاحبه عجزا لازما لها في معظم الفترات، بالنظر لتراكم أسبابه، ومن بينها³:

- صعوبة التحكم في عجز النفقات العمومية التي تزداد تضخما سنة بعد أخرى مما يستلزم إعادة النظر في نجاعتها.
- اعتماد الميزانية العامة على عائدات الجباية البترولية لتمويل العجز، وهي إيرادات غير عادية بالنظر لما يتمتع به هذا المصدر من حساسية عالية لما يحدث في السوق العالمية من تقلبات أسعار النفط والتي تنعكس على إيرادات الجباية البترولية.

¹Banque d'Algérie, "Rapport 2009: Evolution économique et monétaire en Algérie"; Juillet 2010; p93-94

² بنك الجزائر ، التقرير السنوي 2010، مرجع سبق ذكره ، ص 83-86

³ لعمارة جمال ، مرجع سبق ذكره ، ص 148-150

الفصل الثالث : السياسة المالية في الجزائر

- ضعف حصيلة الجباية العادية لعدة أسباب تضعف من كفاءة النظام الضريبي، ومن اجل اقامة نظام جبائي عصري في الجزائر، أدخلت خلال سنوات التسعينات اصلاحات هامة تمثلت في الرسم على القيمة المضافة، الضريبة على الدخل الإجمالي للأشخاص الطبيعيين، والضريبة على ارباح الشركات، كما ان تحسين خدمات الإدارة الجبائية، ورفع حصة الجباية العادية في مداخيل الميزانية العامة، وتسيير الملفات الجبائية لقطاع المحروقات، تعتبر من التحديات التي ينبغي رفعها.
- ثقل عبء الديون العمومية على الميزانية العامة للدولة، مما زاد في تفاقمها كون سياسة الميزانية وسياسة القرض في الجزائر تشكلان المصادر الرئيسية لتمويل النشاط الاقتصادي، وينجر عن ذلك حتما اندماج خدمة المديونية بشكل قوي في الموازنة.

المبحث الثاني : أثر السياسة المالية على المتغيرات الحقيقية الكلية خلال الفترة

2014-1990

من خلال هذا المبحث سيتم تحليل تطور مؤشرات الاستقرار الاقتصادي في الجزائر المتمثلة أساسا في مؤشرات النمو الاقتصادي، البطالة، التضخم، التوازن الخارجي، حيث سنرى أثر السياسة المالية على كل متغير على حدى.

الفصل الثالث : السياسة المالية في الجزائر

المطلب الاول : تطور معدلات النمو الاقتصادي و البطالة في الجزائر

الفرع الاول : تحليل تطور النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990-2014

الجدول (10) : تطور النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990-2014)

الوحدة : مليار دج

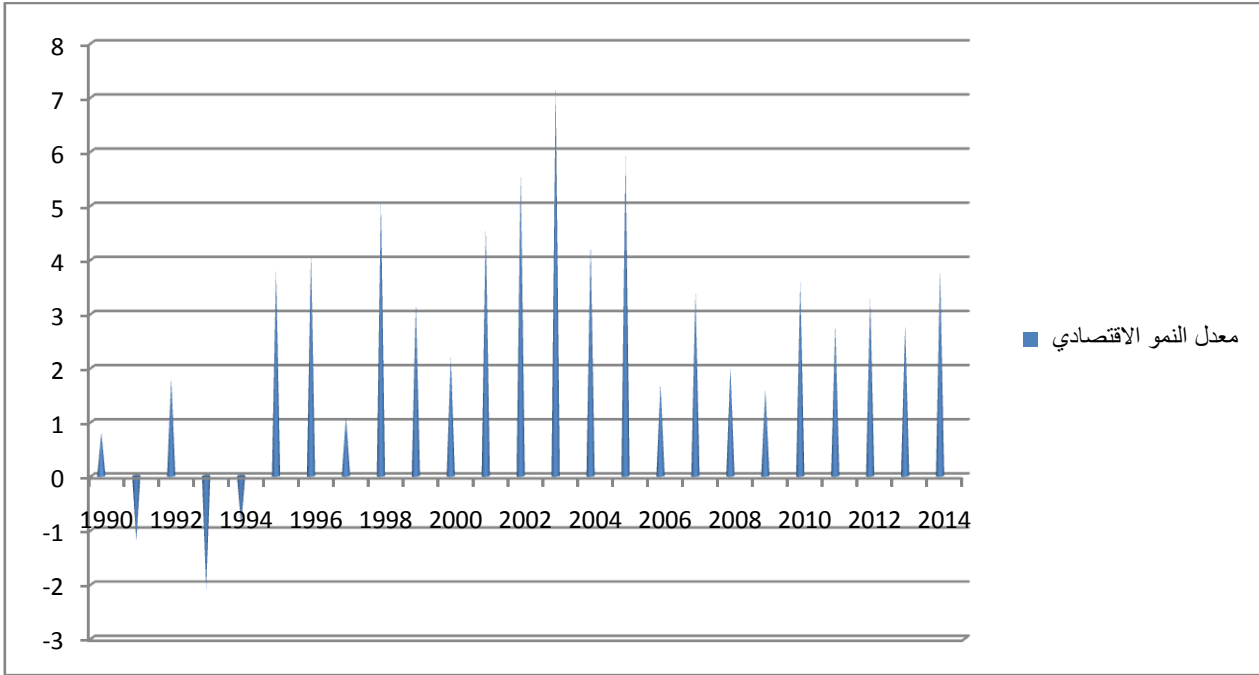
السنوات	الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية	الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة	معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة (%)
1990	555.800	213.498	0.80
1991	844.500	210.936	1.20-
1992	1048.200	214.733	1.80
1993	1166.000	210.224	2.10-
1994	1491.500	208.332	0.90-
1995	1990.600	216.249	3.80
1996	2570.000	225.115	4.10
1997	2780.200	227.591	1.10
1998	2830.500	239.198	5.10
1999	3238.200	246.852	3.20
2000	4123.500	252.283	2.20
2001	4227.113	263.920	4.61
2002	4522.773	278.699	5.60
2003	5252.321	298.766	7.20
2004	6149.117	311.613	4.30
2005	7561.984	329.998	5.90
2006	8501.636	335.608	1.70
2007	9352.886	347.018	3.40
2008	11043.704	353.959	2.00
2009	9968.025	359.622	1.60
2010	11991.564	372.569	3.60
2011	14519.808	383.001	2.80
2012	15843.003	395.640	3.30
2013	16679.2	406.717	2.8
2014	17235.6	422.173	3.8

المصدر :

World DevelopmentIndicators (WDI) ;(<http://data.worldbank.org>)

الفصل الثالث : السياسة المالية في الجزائر

الشكل (23): تطور معدل النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990-2014



المصدر : من اعداد الطالبتين انطلاقا من معطيات الجدول (10)

من خلال الشكل (23) يتضح أن معدل النمو الاقتصادي مر بعدة مراحل خلال الفترة 1990-2012، حيث أن الفترة الاولى الممتدة من سنة 1990 إلى غاية سنة 1994 عرف خلالها معدل النمو الاقتصادي انخفاضا ملحوظا حيث بلغ متوسط معدل النمو خلال هذه الفترة - 0.32%، وهذا راجع إلى مخلفات الأزمة التي عصفت بالاقتصاد الجزائري سنة 1986، كما أن هذه المرحلة شهدت انتقال الاقتصاد الجزائري إلى اقتصاد السوق عن طريق الصدمة، وترجم هذا الانتقال بتدهور معدلات النمو الاقتصادي. أما المرحلة الثانية و الممتدة من سنة 1995 إلى سنة 2001 فقد شهدت نموا اقتصاديا متذبذبا حيث ارتفع معدل النمو من 3.8% سنة 1995 إلى 4.10% سنة 1996 ثم انخفض إلى 1.10% سنة 1997 وقد بلغ متوسط معدل النمو خلال هذه الفترة 3.44%، وهذا راجع إلى تعاقب الاتفاقيات مع مختلف المؤسسات المالية الدولية، وتعدد الشروط التي قدمها صندوق النقد الدولي. وانطلاقا من سنة 2001 عرف معدل النمو الاقتصادي تحسنا ملحوظا حيث انتقل من 4.61% سنة 2001 إلى 7.20% سنة 2003 وهو أعلى معدل نمو وصلت إليه الجزائر خلال هذه الفترة، وقد بلغ معدل النمو المتوسط خلال هذه الفترة 5.80% وهذا راجع أساسا إلى تحسن أسعار النفط في الأسواق الدولية، حيث ظل قطاع النفط مهيمنا على الاقتصاد الجزائري بالمقارنة مثلا مع قطاع الصناعة والزراعة وهو ما يمثله الجدول التالي:

الفصل الثالث : السياسة المالية في الجزائر

الجدول (11) : حصة كل من قطاع المحروقات ، الزراعة و الصناعة في الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة
2014-1993

الوحدة : (%)

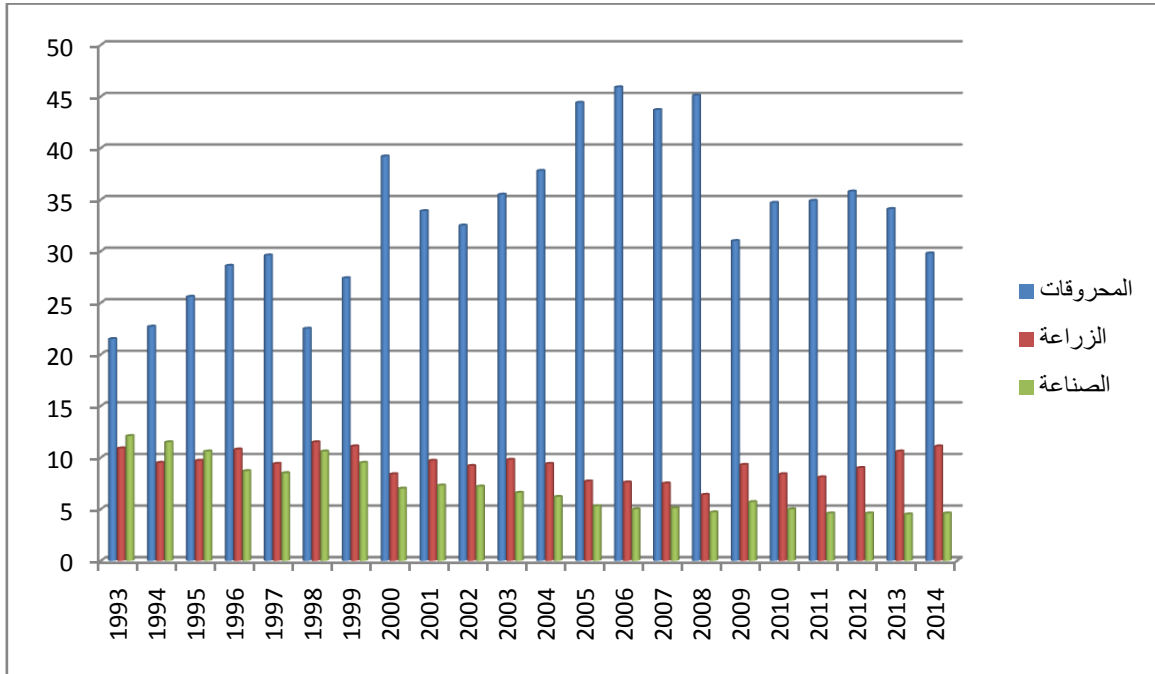
الصناعة	الزراعة	المحروقات	السنوات
12.1	10.9	21.5	1993
11.5	9.5	22.7	1994
10.6	9.7	25.6	1995
8.7	10.8	28.6	1996
8.5	9.4	29.6	1997
10.6	11.5	22.5	1998
9.5	11.1	27.4	1999
7.0	8.4	39.2	2000
7.3	9.7	33.9	2001
7.2	9.2	32.5	2002
6.6	9.8	35.5	2003
6.2	9.4	37.8	2004
5.3	7.7	44.4	2005
5.0	7.6	45.9	2006
5.1	7.5	43.7	2007
4.7	6.4	45.1	2008
5.7	9.3	31.0	2009
5.0	8.4	34.7	2010
4.6	8.1	34.9	2011
4.6	9.0	35.8	2012
4.5	10.6	34.1	2013
4.6	11.1	29.8	2014

المصدر : من اعداد الطالبتين انطلاقا من المصادر التالية :

- IMF ; « Algeria : Statistical Appendix “ , March 2006 ; p.5
- IMF ; « Algeria : Statistical Appendix “ , IMF Country Report No.07/95;March 2007; p.5
- IMF ; « Algeria : Statistical Appendix “ , April 2009 ; p.5
- IMF ; « Algeria : Statistical Appendix “ , January 2012 ; p.5
- Banque d’Algérie ; “Rapport 2015:Evolution économique et monétaire en Algérie » :juin2015,p173

الفصل الثالث : السياسة المالية في الجزائر

الشكل (24) : حصة كل من قطاع المحروقات ، الزراعة و الصناعة في الناتج الداخلي الإجمالي خلال الفترة 1993-2014



المصدر : من إعداد الطالبتين بالاعتماد على معطيات الجدول (11)

من خلال الشكل (24) نلاحظ أن قطاع المحروقات يمثل في متوسط الفترة 1998-2007 حوالي 36.3% من الناتج الداخلي الإجمالي، أما الزراعة فهي تمثل ما نسبته 9.2% في المتوسط، بينما الصناعة فهي لا تمثل سوى ما نسبته 7% من الناتج الداخلي الإجمالي في المتوسط، وعلى الرغم من التحسن الملحوظ في معدل النمو الاقتصادي خلال الفترة الأخيرة إلا أنه لا يزال هشاً بسبب الاعتماد الشبه كلي على قطاع المحروقات و افتقاده إلى قاعدة متنوعة من مصادر النمو الأخرى التي تجعله مستقراً¹.

ولقد ساهم ضعف الاستثمار العمومي في الجزائر لا سيما في البنية التحتية خلال سنوات 1990 في اعتراض النمو الاقتصادي في الوقت الذي كان فيه القطاع العمومي مهيمناً، ونتيجة لذلك، ظهر كل من تحسين الخدمات العمومية، تكوين رأس المال البشري، وتطوير البنى التحتية كأولويات، ولهذا فإن السلطات العمومية قد وضعت بفضل ازدياد الإيرادات الضريبية من المحروقات استراتيجية التحفيز الميزاني للنمو الاقتصادي، مع تحسي المؤشرات الاجتماعية و الاقتصادية.

مثل الاستثمار العمومي في الجزائر خلال الفترة 2000-2010 في المتوسط 13% من إجمالي الناتج الداخلي (8.2% في 2000 و 15.2% في 2010)، وهو يعتبر أعلى معدل بين البلدان الناشئة والبلدان النامية، بما في ذلك البلدان المصدرة للبترو، كان هذا المعدل يساوي 8% بين 2004 و 2008 في افريقيا

¹ وليد عبد الحميد عايب، مرجع سبق ذكره ، ص 239

الفصل الثالث : السياسة المالية في الجزائر

جنوب الصحراء، وهو يعتبر معدلا عاليا حسب المؤسسات المالية الدولية مقارنة مع مناطق العالم الأخرى ويتطابق مع المخزونات المحدودة في رأس المال المادي في هذه البلدان ، إضافة إلى تزويد البلد بالبنى التحتية الضرورية لتنمية النشاطات الاقتصادية السوقية، يتضح تماما الترابط بين تطور نسبة الاستثمار العمومي إلى إجمالي الناتج الداخلي والنمو خارج المحروقات في الجزائر، لا سيما أن المعطيات المتعلقة بهذه المتغيرات وتحليل الاقتصادي الكلي تؤكد تماما، مع ذلك، تؤكد أيضا نفس المعطيات وتحليلها بأن الاستثمار العمومي عمل أساسا على تحفيز الأنشطة والنمو في قطاعات البناء و الأشغال العمومية والأنشطة المرتبطة بها (مواد البناء، المناجم، المقالع)، الماء والطاقة¹.

الفرع الثاني : تحليل تطور معدلات البطالة و التشغيل في الجزائر خلال الفترة 1990-2013
الجدول (12) : تطور مؤشرات البطالة و التشغيل في الجزائر خلال الفترة 1990-2013

الوحدة : مليون نسمة

السنوات	مستوى التشغيل	القوى العاملة النشيطة	معدل التشغيل (%)	معدل البطالة (%)
1990	4.470	5.850	76.41	19.76
1991	4.850	6.080	79.77	20.26
1992	4.960	6.310	78.61	21.37
1993	4.273	6.561	65.13	23.15
1994	4.325	6.814	63.47	24.36
1995	4.505	7.561	59.58	28.11
1996	4.641	7.811	59.42	27.99
1997	4.719	8.072	58.46	27.96
1998	4.858	8.326	58.35	28.02
1999	4.898	8.583	57.07	29.29
2000	4.977	8.850	56.24	29.50
2001	5.198	9.074	57.28	27.31
2002	5.462	9.303	58.71	25.66
2003	5.741	9.540	60.18	23.72
2004	5.976	9.780	61.10	17.66
2005	6.222	10.027	62.05	15.27
2006	6.517	10.267	63.48	12.51
2007	6.771	10.514	64.40	13.79
2008	7.002	10.801	64.83	11.33
2009	9.472	10.544	89.83	10.17
2010	9.736	10.812	90.05	9.96
2011	9.599	10.661	90.04	9.97
2012	10.170	11.423	89.03	11.00
2013	11.964	12.355	96.83	9.8

المصدر : من اعداد الطالبتين انطلاقا من المصادر التالية :

- Banque d'Algérie ; "Rapport 2013:Evolution économique et monétaire en Algérie » , Octobre 2014 ; p162
- IMF(International Monetary Fund) ; World Economic Outlook Database ; October 2014 ; (<http://www.imf.org/>)

¹ بنك الجزائر ، " التقرير السنوي 2010 " ، مرجع سبق ذكره ، ص 87

الفصل الثالث : السياسة المالية في الجزائر

تم حساب معدل التشغيل من خلال العلاقة:
مستوى التشغيل

$$\text{معدل التشغيل} = \frac{\text{القوة العاملة النشيطة}}{\text{معدل التشغيل}}$$

القوة العاملة النشيطة

نلاحظ من خلال الجدول (12) تطور القوة العاملة النشيطة خلال الفترة 1990-2013، حيث انتقلت من 5.85 مليون نسمة سنة 1990 إلى 11.42 مليون نسمة سنة 2012، أي بزيادة قدرها 95.21 % وهو ما يمثل الحجم المتزايد من السكان القادرين على العمل عبر الزمن، أما فيما يتعلق بمعدلات البطالة فقد سجلت ارتفاعا خلال الفترة 1990-2000، حيث انتقلت من 19.76 % سنة 1990 إلى 29.50 % سنة 2000، وهذا نتيجة الأزمة التي مر بها الاقتصاد الجزائري الناجمة عن انخفاض أسعار النفط، وعجز جل المؤسسات العمومية وعدم قدرتها على احداث المزيد من مناصب الشغل، لأنه في الواقع هذه الزيادة في البطالة تجر تفسيرها في انخفاض النشاط التنموي في الجزائر خلال هذه الفترة لكون التشغيل يعتمد على الاستثمار وهذا الاخير سجل تراجعا كبيرا خلال هذه السنوات بسبب الظروف الامنية الصعبة التي عاشتها البلاد، اضافة إلى ذلك فإن الاصلاحات الهيكلية التي باشرتها الجزائر مع صندوق النقد الدولي قد أثرت بشكل كبير على المؤسسات الاقتصادية العمومية ودفعتها إلى التسريح الجماعي للعمال، إما نتيجة لاعادة هيكلة المؤسسات أو غلقها لعدم ايجاد مصادر التمويل، حيث تم تسريح أكثر من 500.000 عامل وغلق أكثر من 1000 مؤسسة عمومية ما بين 1994-1998¹.
و انطلاقا من سنة 2001، سجلت معدلات البطالة تراجعا محسوسا، حيث انخفضت من 27.31 % سنة 2001، إلى 11 % سنة 2012، وكذا ارتفاعا في معدل التشغيل والذي انتقل من 57.28 % سنة 2001 إلى 89.03 % سنة 2012، وهذا راجع بالدرجة الأولى إلى تحسن الأوضاع الامنية للبلاد في أواخر التسعينات التي ساعدت على الاستقرار السياسي والاقتصادي مع تحسن الوضعية الاقتصادية نتيجة الارتفاع الطفيف في أسعار النفط²، كما سمحت البرامج الاستثمارية بإنعاش الاقتصاد الوطني من خلال برنامج دعم الانعاش الاقتصادي (2001-2004)، البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي (2005-2009)، وبرنامج توطيد النمو الاقتصادي (2010-2014).

المطلب الثاني : تطور مؤشرات التضخم و التوازن الخارجي في الجزائر

¹ شلاللي فارس ، " دور سياسة التشغيل في معالجة مشكل البطالة في الجزائر خلال الفترة 2001-2004 : مع محاولة اقتراح نموذج اقتصادي للتشغيل للفترة 2005-2009 " ، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية ، جامعة الجزائر ، 2004-2005، ص70
² وليد عبد الحميد عايب مرجع سبق ذكره ص240

الفصل الثالث : السياسة المالية في الجزائر

الفرع الأول : تحليل تطور معدل التضخم في الجزائر خلال الفترة 1990-2015

لقد كانت معدلات التضخم مكبوتة خلال مرحلة الاقتصاد المخطط، وذلك بسبب القيود المفروضة على الأسعار التي كانت تحدد بطريقة ادارية حفاظا على القدرة الشرائية للمواطنين، ومع نهاية عقد الثمانينات أصبحت أغلب النشاطات لا تشتغل بالكفاءة المتعارف عليها دوليا ، وهو ما انعكس على التوازنات المالية الداخلية للاقتصاد الجزائري، كما أن العرض الكلي لم يكن قادرا على مسايرة الزيادات المتتالية في الطلب الكلي، مما تولد عليه ضغوط تضخمية داخلية.

الجدول (13) : تطور معدل التضخم في الجزائر خلال الفترة 1990-2015

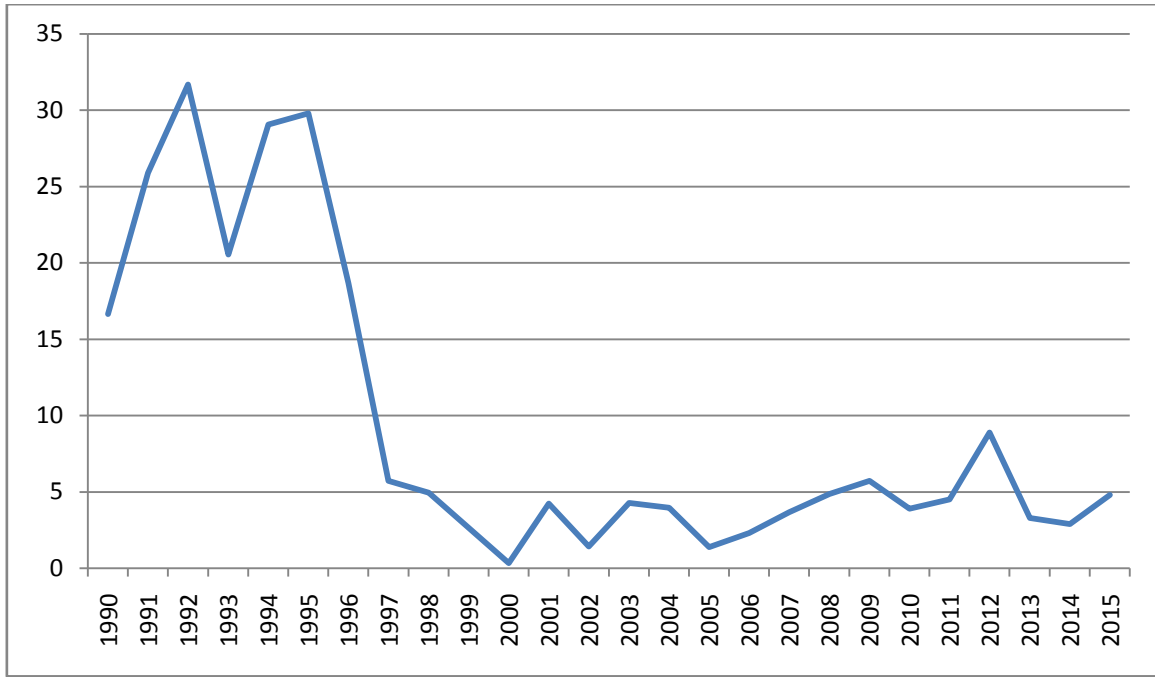
السنوات	معدل التضخم
1990	16.65
1991	25.89
1992	31.67
1993	20.54
1994	29.06
1995	29.78
1996	18.68
1997	5.73
1998	4.95
1999	2.65
2000	0.34
2001	4.23
2002	1.42
2003	4.27
2004	3.96
2005	1.38
2006	2.31
2007	3.67
2008	4.86
2009	5.73
2010	3.91
2011	4.52
2012	8.89
2013	3.3
2014	2.9
2015	4.8

المصدر :

World Bank ; World Development Indicators ; ([http:// data.worldbank.org/](http://data.worldbank.org/))

الشكل (25) : تطور معدل التضخم في الجزائر خلال الفترة 1990-2015

الفصل الثالث : السياسة المالية في الجزائر



المصدر : من اعداد الطالبين بالاعتماد على معطيات الجدول (13)

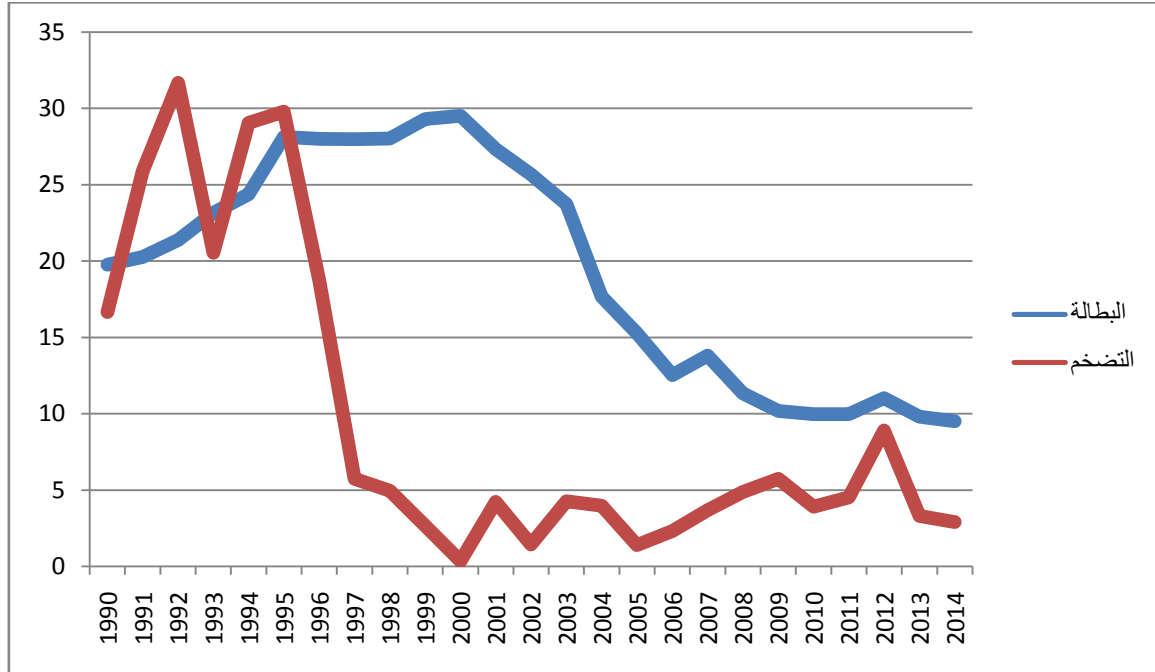
يمكن تحليل معدل التضخم بتقسيمه إلى ثلاث فترات رئيسية حيث تميزت كل فترة بتطبيق برامج مختلف عن الفترات الاخرى .

✓ المرحلة الاولى الممتدة من 1990-1994: حيث تم خلال هذه الفترة تنفيذ ثلاث برامج للاستقرار والتثبيت الاقتصادي، وشهدت هذه الفترة ارتفاعا في معدلات التضخم حيث انتقلت من 16.65% سنة 1990 إلى 31.67% سنة 1992 وإلى 29.05% سنة 1994، حيث بلغ متوسط الزيادة خلال هذه الفترة 24.76% والسبب في ذلك يعود إلى ان برامج الاستقرار المطبقة انطوت على سياسات صارمة لادارة الطلب الكلي واجراء تخفيض كبير في قيمة العملة بنسبة تزيد عن 60%، والتحرير الجزئي للأسعار المحلية للسلع والخدمات و أسعار الفائدة، وبالتالي فغ النتيجة المنطقية لهذه السياسات هو ارتفاع معدلات التضخم.

✓ المرحلة الثانية وهي مرحلة الاصلاح الهيكلي الممتدة من 1995 إلى غاية 1998 حيث انخفض خلالها معدل التضخم من 29.05% سنة 1994 إلى 0.34% سنة 2000، أي بمتوسط قدره 13.02% حيث أن برنامج الاصلاح الهيكلي بدأ يعطي ثماره فيها يتعلق بتخفيض معدلات التضخم حيث أن الهدف الاساسي لبرنامج صرفوق النقد الدولي خلال هذه الفترة هو الحد من ارتفاع معدلات التضخم مع السماح بارتفاع معدلات البطالة وهو ما يوضحه الشكل (26) ، حيث نلاحظ م ن خلال هذا الشكل ان ارتفاع معدل البطالة ابتداءا من سنة 1993 (حيث انتقل من 23.15% سنة 1993 إلى 29.50% سنة 2000) قد صاحبه انخفاض في معدل التضخم (و الذي انتقل من 29.78% سنة 1995 إلى 0.34%

الفصل الثالث : السياسة المالية في الجزائر

(2000)، وذلك نتيجة توصيات صندوق النقد الدولي التي ألزمت السلطات بتخفيض الطلب الكلي من أجل التحكم في التضخم وهو ما حدث فعلا خلال الفترة 1994-2000¹.
الشكل (26) : العلاقة بين البطالة و التضخم و البطالة في الجزائر خلال الفترة 1990-2014



المصدر : من اعداد الطالبتين بالاعتماد على معطيات الجدول (12) بالنسبة لمعدل البطالة و الجدول (13) بالنسبة لمعدل التضخم

✓ المرحلة الثالثة وهي مرحلة برامج الانعاش الاقتصادي التي تهدف إلى تخفيض معدلات البطالة مع السماح بمعدلات تضخم مرتفعة نوعا ما، وهو ما يوضحه الشكل (26)، حيث شهدت معدلات التضخم ارتفاعا محسوسا إذا انتقلت من 0.34% سنة 2000 إلى 4.27% سنة 2003 ثم إلى 5.73% سنة 2009 ، مع انخفاض معدلات البطالة و التي انتقلت من 29.50% سنة 2000 إلى 23.72% سنة 2003 ثم إلى 10.17% سنة 2009.

وبعد تراجع معدل التضخم إلى 3.91% سنة 2010، عاد إلى الارتفاع من جديد سنة 2011 حيث وصل إلى 4.52%، أي ارتفع ب 0.61 ، وقد ترافقت عدة عوامل أساسية للتضخم في سنة 2011 لرفع المستوى العام للأسعار، خصوصا:

- النمو القوي للكتلة النقدية.
- الزيادة المعتبرة للأجور، أحيانا برقمين، ذات التأثير المضخم باثر الصدى وبالترابط بالتزايد المعترف للطلب وتكاليف الانتاج في ظرف يتميز بضعف انتاجية العوامل.

¹ وليد عبد الحميد عايب ، مرجع سبق ذكره ، ص 243

الفصل الثالث : السياسة المالية في الجزائر

- اسواق ضعيفة التنافسية، بل احتكارية، لاعادة بيع المنتجات الفلاحية المستوردة على حالها.
 - مرونة الاستيراد المرتفع للطلب على السلع الاستهلاكية الصناعية وانتقال التضخم الا تي من البلدان الموردة والمتزايد بقوة.¹
- وقد تفاقم التضخم في سنة 2012 ليلبغ المعدل الاكثر ارتفاعا للعشرية والذي قدر ب 8.89% اي ارتفع بنسبة 4.37% خلال هذه السنة، وتكمن اهم محددات التضخم في 2012 اساسا في زيادة الكتلة النقدية والتي تساهم في نسبة التضخم ب 84%، وهي أقوى مساهمة خلال العشر سنوات الاخيرة (67% كمتوسط خلال الفترة 2001-2012)، وبدرجة أقل في ارتفاع الاسعار الصناعية لفرع الصناعة الغذائية وكذلك أسعار المواد ذات المحتوى المستورد القوي، في حين أن مساهمة هذه الأخيرة في تراجع واضح بالنسبة لسنة 2011، لانها تساهم ب 14% في التضخم في 2012 مقابل 30% في السنة الماضية، بينما يبقى اثر سعر الصرف الفعلي الاسمي ضئيلا ويقدر ب 2% مقابل 7% في سنة 2011، هذا ولا تزال المحددات الاخرى المرتبطة باختلالات الاسواق قائمة، وذلك نظرا لضعف التقدم في مجال تنظيم الاسواق و المنافسة.²

الفرع الثاني: تحليل تطور مؤشرات التوازن الخارجي في الجزائر خلال الفترة 1990-2014

يقصد بالتوازن الخارجي التوازن في ميزان المدفوعات، إذ يعكس وضع ميزان المدفوعات موقف الاقتصاد القومي اتجاه باقي الاقتصاديات، حيث أن الاختلال في ميزان المدفوعات يعبر في الغالب عن زيادة مديونية البلاد مما يجعلها تعيش فوق إمكاناتها وهذا يؤدي إلى تدهور قيمة العملة³، وللحكم على مدى تحقق التوازن الخارجي، يجب تحليل التطور الحاصل في رصيد ميزان المدفوعات، كما هو موضح في الشكل التالي:

¹ بنك الجزائر ، " التقرير السنوي 2011 " : التطور الاقتصادي و النقدي للجزائر، اكتوبر 2012 ، ص46

² بنك الجزائر ، " التقرير السنوي 2012 " ، مرجع سبق ذكره ، ص52-53

³ وليد عبد الحميد عايب ، مرجع سبق ذكره ، ص89

الفصل الثالث : السياسة المالية في الجزائر

الجدول (14) : تطور مؤشرات التوازن الخارجي في الجزائر خلال الفترة 1990-2014

الوحدة : مليار دولار أمريكي

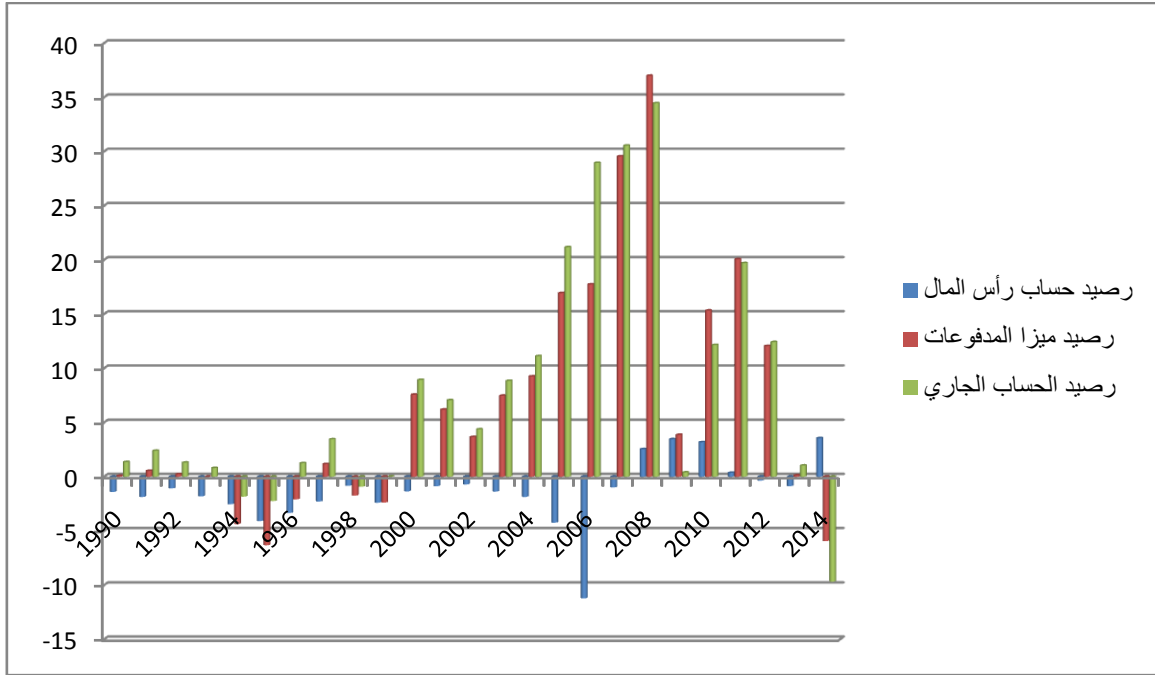
الصادرات من المحروقات	رصيد حساب رأس المال	رصيد ميزان المدفوعات	رصيد الحساب الجاري	السنوات
10.01	1.40-	0.08	1.35	1990
11.27	1.87-	0.53	2.39	1991
10.98	1.07-	0.23	1.30	1992
9.88	1.81-	0.01-	0.80	1993
8.61	2.54-	4.38-	1.84-	1994
9.73	4.09-	6.32-	2.24-	1995
12.65	3.34-	2.09-	1.25	1996
13.18	2.29-	1.16	3.45	1997
9.77	0.83-	1.74-	0.91-	1998
11.91	2.40-	2.38-	0.02	1999
21.06	1.36-	7.57	8.93	2000
18.53	0.87-	6.19	7.06	2001
18.11	0.71-	3.66	4.37	2002
23.99	1.37-	7.47	8.84	2003
31.55	1.87-	9.25	11.12	2004
45.59	4.24-	16.94	21.18	2005
53.61	11.22-	17.74	28.95	2006
59.61	0.99-	29.55	30.54	2007
77.19	2.54	36.99	34.45	2008
44.42	3.46	3.86	0.40	2009
56.12	3.18	15.33	12.15	2010
71.66	0.36	20.06	19.70	2011
70.58	0.36-	12.06	12.42	2012
64.71	-0.87	0.134	1.03	2013
59.99	3.55	5.94-	-9.68	2014

المصدر : من اعداد الطالبتي بالاعتماد على المصادر التالية :

- ONS, « Rétrospective Statistique 1962 -2011 » ; (<http://www.onc.dz/>)
- Banque d'Algérie ; « Rapport 2015 : Evolution économique et monétaire en Algérie » , p15

الفصل الثالث : السياسة المالية في الجزائر

الشكل (26) : تطور أرصدة ميزان المدفوعات في الجزائر خلال الفترة 1990-2014



المصدر : من اعداد الطالبتين بالاعتماد على معطيات الجدول (14)

حقق ميزان المدفوعات فائضا متواصلا خلال السنوات الأولى من فترة التسعينات حيث ارتفع هذا الفائض من 0.084 مليار دولار (اي 84 مليون دولار) سنة 1990 إلى 0.23 مليار دولار (اي 230 مليون دولار) سنة 1992 ولكن سرعان ما تحول هذا الفائض إلى عجز انطلقا من سنة 1993 أين ما بلغ 0.01 مليار دولار (اي 10 مليون دولار) وقد تطور هذا العجز إلى 6.32 مليار دولار سنة 1995 ثم تراجع ليصل إلى 2.38 مليار دولار سنة 1999، ويرجع هذا العجز المزمع في ميزان المدفوعات أساسا إلى العجز في حساب رأس المال والذي ارتفع من 1.81 مليار دولار سنة 1993 إلى 4.09 مليار دولار سنة 1995 ثم انخفض هذا العجز إلى 2.4 مليار دولار سنة 1999، إضافة إلى تسجيل عجز في رصيد الحساب الجاري خلال بعض السنوات والذي ارتفع من 1.84 مليار دولار سنة 1994 إلى 2.24 مليار دولار سنة 1995، كما أن هذا العجز المسجل في ميزان المدفوعات خلال الفترة 1993-1999 يعود كذلك إلى ارتفاع أقساط المديونية وشلل الاقتصاد الوطني بعد حركة الخصخصة التي شهدتها تلك الفترة وخلال الفترة الممتدة من 2000 إلى غاية 2008 نلاحظ أن ميزان المدفوعات سجل فوائض مهمة، حيث انتقل من 7.57 مليار دولار سنة 2000 إلى 36.99 مليار دولار سنة 2008، وهذا مع استمرار العجز المسجل في حساب رأس المال والذي وصل إلى 11.22 مليار دولار سنة 2006 ثم تحول إلى فائض ب 2.54 مليار دولار سنة 2008، وعموما تراجع الفوائض المحققة في رصيد ميزان المدفوعات خلال هذه الفترة أساسا إلى تراكم احتياطات الصرف الناتجة عن ارتفاع أسعار النفط¹.

¹ وليد عبد الحميد عايب ، مرجع سبق ذكره ، ص 248

الفصل الثالث : السياسة المالية في الجزائر

وقد سمح التعزيز المتواصل لقابلية الاستمرار لميزان المدفوعات خلال ثماني سنوات المتتالية بصفته من اجل الاستقرار المالي الخارجي بتطوير قدرة مقاومة للوضع المالي الخارجية للجزائر، كما ان الصدمة الخارجية الناجمة عن الأزمة المالية العالمية والأزمة الاقتصادية العالمية لا تتناسب مع تلك التي حدثت في سنوات الثمانينات والتسعينات. إذا بقي الاقتصاد الجزائري يعتمد اعتمادا كبيرا على صادرات النفط مع ظهور عنصر جديد من الضعف الذي يمثله ارتفاع واردات السلع والخدمات بين سنتي 2004 و 2008، فإن وضعية ميزان المدفوعات لسنة 2009 تعكس إلى حد ما نتائج إدارة رشيدة أو متعلقة أمام بيئة خارجية غير ملائمة، حيث حقق رصيد ميزان المدفوعات خلال سنة 2009 فائض منخفض جدا يقدر ب 3.86 مليار دولار (مقابل 36.99 مليار دولار سنة 2008)، بعد الفائض المسجل في سنة 2008 (34.45 مليار دولار) والذي يمثل اداء أفضل بكثير من ذلك الخاص بسنة 2007 (30.54 مليار دولار)، سجل رصيد الحساب الجاري في سنة 2009 فائضا يقدر ب 0.4 مليار دولار على الرغم من حجم الصدمة الخارجية الملازمة للأزمة الاقتصادية الحادة، ففي سنة 2009، بلغت الصادرات من المحروقات 44.42 مليار دولار وهي تمثل تراجعاً حاداً بنسبة 42.45% مقارنة مع سنة 2008 (77.19 مليار دولار)، في حين بلغت الواردات من السلع سنة 2009 مقابل 37.99 مليار دولار سنة 2008، وخلال سنة 2009، سجل حساب رأس المال أداء أفضل (3.46 مليار دولار)، ويفسر هذا الفائض في حساب رأس المال بواسطة المستوى الضعيف لأصل الدين الخارجي وزيادة تعبئة القروض الخارجية في ظل تخصيص جديد لحقوق السحب الخاصة من قبل صندوق النقد الدولي¹.

وفي سنة 2011، قدر الرصيد الاجمالي لميزان المدفوعات ب 20.06 مليار دولار حيث شهد الفائض الإجمالي الخارجي الذي يمثل 72.3% من فائض سنة 2010 (15.33 مليار دولار) على قابلية استمرار معززة لميزان المدفوعات الخارجية للجزائر، وخلال هذه السنة، سجل رصيد الحساب الجاري فائضا معتبرا (19.70 مليار دولار) مقابل فائض ب 12.15 مليار دولار فقط بالنسبة لسنة 2010 وشبه توازن في 2009، وهذا الفائض المعتبر في رصيد الحساب الجاري الخارجي في سنة 2011، قد رافقه رصيد موجب ضعيف لحساب رأس المال و العمليات المالية، (0.36 مليار دولار)، ويعود هذا الأخير إلى التسديد المعتبر للدين الخارجي في الثلاثي الاول من سنة 2011 وكذا الاستثمارات في الخارج من طرف المقيمين، هذا ما سمح بالتقليص المعتبر للدين الخارجي قصير الأجل حيث انتقل قائمه من 1.778 مليار دولار في نهاية ديسمبر 2010 إلى 1.142 مليار دولار في نهاية ديسمبر 2011².

أما في سنة 2012، بلغ الرصيد الاجمالي لميزان المدفوعات 12.06 مليار دولار مؤديا بذلك مواصلة تراكم الاحتياطات الرسمية للصرف من طرف بنك الجزائر لكن بأقل حجم مقارنة مع السنة السابقة وحتى

¹ Banque d'Algérie ; « Rapport 2009 » : op.cit ; p65-73

² بنك الجزائر ، " التقرير السنوي 2011 " ، مرجع سبق ذكره ، ص73-74

الفصل الثالث : السياسة المالية في الجزائر

مع 2010، حيث سجل رصيد الحساب الجاري الخارجي فائضا من جديد بـ 12.42 مليار دولار خلال سنة 2012، في حين سجل حساب راس المال عجزا طفيفا قدر بـ 0.36 مليار دولار في وضعية امتازت بتراجع صافي المداخيل. بموجب الاستثمارات الاجنبية المباشرة (1.52 مليار دولار مقابل 2 مليار دولار في 2011).

عموما، و رغم المستوى المرتفع جدا للواردات والذي بلغ 51.569 مليار دولار، تعززت الوضعية المالية الخارجية للجزائر أكثر خلال سنة 2012.

بالفعل، وبتزايد الاحتياطات الرسمية للصرف، تراجع قائم الدين الخارجي المتوسط و الطويل الاجل مع استقرار الدين الخارجي قصير الاجل حول مليار دولار واحد. تشكل هذه الصلابة للوضعية المالية الخارجية الصافية والتسيير الحذر للاحتياطات الرسمية للصرف المحورين الاساسيين لاستقرار المالي الخارجي للجزائر¹.

المبحث الثالث : دراسة قياسية لأثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي في الجزائر

يهدف هذا المبحث إلى دراسة أثر مختلف متغيرات السياسة المالية على التوازن الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1984-2013، و ذلك من خلال اختبار العلاقة بين الإيرادات العامة و التوازن الاقتصادي من جهة و النفقات العامة و التوازن الاقتصادي من جهة أخرى في الجزائر، إضافة إلى اختبار أثر السياسة المالية على التوازن الاقتصادي باستخدام نموذج الانحدار الخطي المتعدد بغية تحديد متغيرات السياسة المالية الأكثر اهمية التي تلعب دورا أساسيا في تفسير تغيرات الناتج الداخلي الإجمالي الحقيقي في الجزائر لا سيما في المدى الطويل.

المطلب الاول : نموذج الانحدار الخطي المتعدد

الفرع الأول : عرض النموذج

بصفة عامة ، يكتب نموذج الانحدار الخطي المتعدد كما يلي:²

$$Y_t = a_0 + a_1\chi_{t1} + a_2\chi_{t2} + \dots + a_k\chi_{tk} + \varepsilon_t \dots \dots \dots (14)$$

مع :

$$\gamma = \begin{pmatrix} y1 \\ y2 \\ \vdots \\ yt \\ \vdots \\ yn \end{pmatrix}, \varepsilon = \begin{pmatrix} \varepsilon_1 \\ \varepsilon_2 \\ \vdots \\ \varepsilon_t \\ \vdots \\ \varepsilon_n \end{pmatrix}; \mathbf{a} = \begin{pmatrix} a_0 \\ a_1 \\ a_2 \\ \vdots \\ a_k \end{pmatrix} \mathbf{X} = \begin{pmatrix} 1 & \chi_{11} & \chi_{21} & \dots & \chi_{k1} \\ 1 & \chi_{12} & \chi_{22} & \dots & \chi_{k2} \\ \vdots & \vdots & \vdots & \dots & \vdots \\ 1 & \chi_{1t} & \chi_{2t} & \dots & \chi_{kt} \\ \vdots & \vdots & \vdots & \dots & \vdots \\ 1 & \chi_{1n} & \chi_{2n} & \dots & \chi_{kn} \end{pmatrix}$$

¹ بنك الجزائر ، " التقرير السنوي 2012 " ، مرجع سبق ذكره ص 77-87

² Régis Bourbonnais ; « Econométrie » ; Manuel et exercices corrigés"; 8ème éd.; Dunod; Paris;2011;p.48

الفصل الثالث : السياسة المالية في الجزائر

$$(n, 1)(n, k+1) (k+1, 1)(n, 1)$$

حيث:

γ : شعاع يضم n مشاهدة للمتغير الداخلي للنموذج Y_t (أو المتغير المفسر بواسطة النموذج).
 X : مصفوفة المتغيرات الخارجية للنموذج، كل عمود من المصفوفة هو عبارة عن متغير مفسر، أما العمود الأول من المصفوفة، والذي يتكون من القيم 1، يتوافق مع المعامل α_0 (معامل الحد الثابت).
 α : شعاع المعلمات الواجب تقديرها وعددها يساوي $(k+1)$ لأن النموذج يضم k متغير مفسر + الحد الثابت α_0 .

ε : شعاع الأخطاء العشوائية، فهذه الأخطاء تأخذ بعين الاعتبار حقيقة أن العلاقة بين المتغير الداخلي ومختلف المتغيرات المفسرة ليست دقيقة.

n : عدد المشاهدات.

K : عدد المتغيرات المفسرة الحقيقية، أي مع استبعاد الحد الثابت.

الفرع الثاني: تقدير معاملات الانحدار باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية

لتقدير الشعاع α للمعادلة (14)، والذي يضم المعاملات $\alpha_0, \alpha_1, \dots, \alpha_k$ ، يتم تطبيق طريقة المربعات الصغرى العادية التي تتمثل في إيجاد الحد الأدنى لمجموع مربعات الأخطاء العشوائية، أي:¹

$$(15) \text{Min} \sum_{t=1}^n \varepsilon_t^2 = \text{Min} \varepsilon' \varepsilon = \text{Min}(Y - X\alpha) = \text{Min} S \dots \dots \dots$$

مع: ε' منقول شعاع ε

للبحث عن الحد الأدنى لهذه الدالة يتم اشتقاق S بالنسبة ل α :

$$\frac{\partial S}{\partial \alpha} = -2X'Y + 2X'X\hat{\alpha} = 0$$

$$\rightarrow \hat{\alpha} = (X'X)^{-1} X'Y \dots \dots \dots (16)$$

$$\hat{\alpha} = \begin{bmatrix} \hat{\alpha}_0 \\ \hat{\alpha}_1 \\ \vdots \\ \hat{\alpha}_k \end{bmatrix} \text{ مع}$$

يكتب النموذج المقدر بالشكل التالي:

$$Y_t = \hat{\alpha}_0 + \hat{\alpha}_1 x_{1t} + \hat{\alpha}_2 x_{2t} + \dots + \hat{\alpha}_k x_{kt} + e_t$$

مع: $e_t = y_t - \hat{y}_t$ ، e_t يمثل المتبقي

الفرع الثالث: فرضيات النموذج¹

¹Régis Bourbonnais ; « Econométrie » ; op.cit ; p.49

الفصل الثالث : السياسة المالية في الجزائر

نموذج الانحدار هو خطي بالنسبة ل X (أو بالنسبة للمعاملات) ويمكن التمييز بين الفرضيات العشوائية (المرتبطة بالخطأ العشوائي ε) والفرضيات الهيكلية.

1 - الفرضيات العشوائية :

- الفرضية 1: القيم $X_{i,t}$ مشاهدة بدون أخطاء.
- الفرضية 2: التوقع الرياضي للخطأ العشوائي يساوي الصفر ، $E(\varepsilon_t) = 0$
- الفرضية 3: تباين الخطأ العشوائي ثابت $(\forall t)$ ، $E(\varepsilon_t^2) = \sigma_\varepsilon^2$ ، وتدعى بفرضية تجانس الخطأ العشوائي
- الفرضية 4: $E(\varepsilon_t \varepsilon_{t'}) = 0$ مع $t \neq t'$ ، وهذا يعني أن الأخطاء العشوائية غير مترابطة فيما بينها (أي مستقلة عن بعضها البعض).

- الفرضية 5: $cov(x_{it}, \varepsilon_t) = 0$ ، أي أن الخطأ العشوائي مستقل عن المتغيرات المفسرة
- 2 - الفرضيات الهيكلية :

- الفرضية 6: غياب التداخل الخطي بين المتغيرات المفسرة، وهذا يعني أن المصفوفة $(X'X)$ منتظمة وأن مقلوبها $(X'X)^{-1}$ موجود.
- الفرضية 7: $(X'X)/n$ تؤول إلى مصفوفة محدودة غير منفردة.
- الفرضية 8: $n > k+1$ ، عدد المشاهدات أكبر من عدد السلاسل المفسرة.

الفرع الرابع : خصائص المقدرات:

ستتم دراسة خصائص مقدر المربعات الصغرى : $\hat{a} = (X'X)^{-1} X'Y$

❖ خاصية عدم التحيز : $\hat{a} = (X'X)^{-1} X'Y = (X'X)^{-1} X'(Xa + \varepsilon)$

وبالتالي :

$$E(\hat{a}) = a + (X'X)^{-1} X'E(\varepsilon) = a$$

لأنه حسب الفرضية 2 : $E(\varepsilon) = 0$

إذن المقدر \hat{a} يتميز بعدم التحيز : $E(\hat{a}) = a$

❖ خاصية التقارب :

مصفوفة التباينات و التباينات المشتركة لمعاملات الانحدار $\Omega_{\hat{a}} = \sigma_\varepsilon^2 (X'X)^{-1}$

$$\Omega_{\hat{a}} = \frac{\sigma_\varepsilon^2}{n} \left(\frac{X'X}{n} \right)^{-1}$$

وعليه، عندما $n \rightarrow \infty$ فإن $Lim \Omega_{\hat{a}} = 0$ (حسب الفرضيتين 3 و 7)

إذن، المقدر \hat{a} متقارب

¹Régis Bourbonnais ; « Econométrie » ; op.cit ; p.51.

الفصل الثالث : السياسة المالية في الجزائر

❖ نظرية auss-Markov: يمثل مقدر المربعات الصغرى العادية \hat{a} أفضل مقدر خطي غير متحيز (BLUE)، وهذا يعني أنه من بين جميع المقدرات الأخرى الخطية و غير المتحيزة ل ، فإن مقدر المربعات الصغرى العادية له أدنى تباين، وبالتالي، يمكن القول أيضا أنه مقدر فعال¹.

مقدر تباين الخطأ العشوائي σ_ε^2 يعطى كما يلي:

$$\sigma_\varepsilon^2 = \frac{e'e}{n-k-1}$$

وبالتالي، يمكن تقدير مصفوفة التباينات و التباينات المشتركة لمعاملات الانحدار $\hat{\Omega}_a$ بواسطة:

$$\hat{\Omega}_a = (X'X)^{-1} \sigma_\varepsilon^2$$

الفرع الخامس : معادلة تحليل التباين و نوعية التعديل:

تعطى المعادلة الأساسية لتحليل التباين كما يلي :

$$\sum_t (y_t - \bar{y})^2 = \sum_t (\hat{y}_t - \bar{y})^2 + \sum_t e_t^2$$

$$\text{SCT} = \text{SCE} + \text{SCR}$$

التغير الكلي (SCT) يساوي مجموع التغير المفسر (SCE) والتغير المتبقي (SCR)

انطلاقا من هذه المعادلة، يمكن قياس نوعية التعديل بواسطة معامل التحديد R^2 :

$$R^2 = \frac{\sum_t (\hat{y}_t - \bar{y})^2}{\sum_t (y_t - \bar{y})^2} = 1 - \frac{\sum_t e_t^2}{\sum_t (y_t - \bar{y})^2}$$

قيمة معامل التحديد تنتمي إلى المجال $[0, 1]$ ، قيمة قريبة من الواحد تشير إلى أن نوعية التعديل هي

جيدة، حيث تكون نسبة التغير الكلي في Y المفسر بواسطة النموذج مرتفعة.

مقدر المربعات الصغرى يقوم بتدنية مجموع مربعات البواقي و بالتالي يعظم قيمة معامل التحديد R^2

ولكن هذه الإحصائية تزيد مع زيادة عدد المتغيرات الخارجية (المفسرة)، لهذا السبب يتم حساب كذلك

معامل التحديد المعدل \bar{R}^2 ، الذي يأخذ بعين الاعتبار عدد المتغيرات المفسرة الظاهرة في النموذج².

$$\bar{R}^2 = 1 - \frac{n-1}{n-k-1} (1 - R^2)$$

حيث $\bar{R}^2 < R^2$ و إذا كان n كبير فإن $\bar{R}^2 \cong R^2$

الفرع السادس : اختبارات المعنوية الإحصائية و تحديد فترات الثقة للمعاملات

¹ Isabelle Cadoret et autres ; « Econométrie appliquée » ; op.cit ; p.47

² Isabelle Cadoret et autres ; « Econométrie appliquée » ; op.cit ; p.50

الفصل الثالث : السياسة المالية في الجزائر

لمعرفة فيما إذا كانت إحدى المتغيرات المفسرة المدرجة في نموذج الانحدار تساهم حقا بشكل معنوي في تفسير المتغير الداخلي، فإنه يجب اختبار فيما إذا كان معامل الانحدار الخاص بهذا المتغير يختلف معنويا عن الصفر عند مستوى معنوية α محدد ، عادة $\alpha = 5\%$.

اختبار الفرضيات هو كالتالي:

$$H_0 : a_i = 0$$

$$H_1 : a_i \neq 0$$

النسبة $\frac{\hat{a}_i - a_i}{\hat{\sigma}_{\hat{a}_i}}$ تخضع لتوزيع Student بعدد درجات حرية تساوي $(n-k-1)$.

تحت الفرضية H_0 ، يكون لدينا :

$$t_{\hat{a}_i}^* = t_{cal} = \frac{|\hat{a}_i|}{\hat{\sigma}_{\hat{a}_i}}$$

هذه الإحصائية تخضع لتوزيع Student بعدد درجات حرية تساوي $(n-k-1)$

إذا كانت $t_{\hat{a}_i}^* > t_{n-k-1}^{\alpha/2}$ ، يتم رفض الفرضية H_0 أي أن المعامل a_i يختلف معنويا عن الصفر عند مستوى معنوية α ، أما إذا كانت $t_{\hat{a}_i}^* \leq t_{n-k-1}^{\alpha/2}$ ، فإنه يتم قبول الفرضية H_0 ، وبالتالي فإن المعامل a_i لا يختلف معنويا عن الصفر عند مستوى معنوية α ¹.

الفرع السابع : اختبار داربن - واتسن DW

يعتبر هذا الاختبار الأكثر شيوعا ودقة حيث يستعمل هذا الاختبار على النسبة بين مجموع مربع فروق الأخطاء ومجموع مربعات هذه الأخطاء².

يأخذ اختبار داربن واتسون الشكل الآتي : $\forall t = 1, \dots, n, \mu_t = p\mu_{t-1} + e_t$

ويستند هذا الاختبار على الفرضيتين التاليتين :

فرضية العدم : و التي تنص على انعدام الارتباط الذاتي للأخطاء $H_0 : P=0$

الفرضية البديلة: و يعني وجود ارتباط ذاتي للأخطاء $H_1 : p \neq 0$

ومن أجل اختبار فرضية العدم H_0 يجب حساب احصائية DW من الصيغة التالية :

$$DW = \frac{\sum_{t=2}^n (e_t - e_{t-1})}{\sum_{t=2}^n e_t^2}$$

¹Régis Bourbonnais ; « Econométrie » ; op.cit, p.55

² جيلالي جلاطو ، الاحصاء التطبيقي ، دار الخلدونية الجزائر ، ط1، 2007، ص103

الفصل الثالث : السياسة المالية في الجزائر

$$DW = \frac{\sum_{t=2}^n e_t^2 \sum_{t=2}^n e_{t-2}^n - 2 \sum_{t=2}^n e_t e_{t-2}}{\sum_{t=2}^n e_t^2}$$

وعندما يؤول حجم العينة n إلى مالا نهاية تصبح e_t و e_{t-1} متساويان تقريبا

$$\hat{\rho} = \frac{\sum_{t=1}^n (e_t e_{t-1})}{\sum_{t=1}^n e_t^2}$$

يمكن تعديل صيغة داربن واتسن لتصبح :

$$DW = 2 - 2\hat{\rho}$$

$$DW = 2(1 - \hat{\rho})$$

ومنه نستنتج من المعادلة الاخيرة أن DW تتراوح بين 0 و 4

إن قيمة DW الاختبارية مجدولة بقيمتين تشير إحداهما إلى الحد الأدنى ويرمز لها بالرمز d_L و الحد الاعلى ويرمز لها بالرمز d_U حسب درجات الحرية n و K و لمستوى معنوية معين¹

حيث n : تمثل عدد المشاهدات في العينة موضوع الدراسة.

K : تمثل العدد الكلي للمتغيرات المستقلة دون احتساب المتغير الثابت.

لاختبار فرضية العدم توضع قيم بمستوى معنوية 5% وهذا على أساس عدد المشاهدات n وعدد المتغيرات المستقلة k ومن خلال الجدول يمكن تحديد قيمتين d_L و d_U وتتراوح قيمتها بين 0 و 2 واللتيين تحددان مساحة ما بين 0 و 4 حسب الشكل:

شكل رقم (28): التوزيع الاحتمالي لداربن واتسن

0	$\rho > 0$	d_L	؟	d_U	$\rho = 0$	2	$\rho = 0$	$4 - d_U$	؟	$4 - d_L$	$\rho < 0$	4
	ارتباط ذاتي موجب		غير محدد		عدم وجود ارتباط		عدم وجود ارتباط		غير محدد		ارتباط ذاتي سالب	

SOURCE : Régis Bourbonnais ; op.cit ; p123

بالاعتماد على الشكل أعلاه يمكن أن نستخرج نتيجة اختبار داربن واتسن في الجدول التالي :

جدول رقم (15) : تلخيص نتيجة اختبار داربن واتسن

النتيجة	قيمة DW	
$P < 0$ ارتباط ذاتي سالب أي رفض فرضية العدم	$4 - d_L < D < 4$	1
منطقة فير محددة ، أي لا يمكن أن نستنتج أن هناك ارتباط أم لا	$4 - d_U < D < 4 - d_L$ أو $d_L < D < d_U$	2

¹ حسين علي بخيت ، سحر فتح الله ، الاقتصاد القياسي ، دار اليازوري عمان ، 2007 ، ص 199

الفصل الثالث : السياسة المالية في الجزائر

$P=0$ عدم وجود ارتباط ذاتي أي قبول فرضية العدم	$D_U < D < 4 - d_u$	3
$p > 0$ ارتباط ذاتي موجب أي رفض فرضية العدم	$0 < D < d_L$	4

المصدر : من اعداد الطالب بالاعتماد على الشكل (28)

المطلب الثاني: بناء النموذج و تقدير معالمته

يتم صياغة النموذج القياسي عن طريق تحويل العلاقات الاقتصادية إلى صيغة قياسية تتناسب مع الواقع الاقتصادي، ولأجل هذا تعد مرحلة تعيين النموذج ومرحلة تقدير معالمته من أهم مراحل القياس الاقتصادي وهذا لكثرة الأخطاء التي قد تتعرض لها كإغفال بعض المتغيرات أو نقص البيانات أو استخدام شكل رياضي غير مناسب.

الفرع الأول: بناء نموذج الدراسة

● تحديد الشكل الرياضي لنموذج:

بعد وصف السياسة المالية و أدائها بالجزائر، فإن دالة الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي في الجزائر هي:

$$Y = f(I, Pop, Hu, tot, cr, In, fis)$$

وسياخذ نموذجنا لمعادلة النمو الاقتصادي الشكل التالي:

$$Y_t = a_0 + a_1 I_t + a_2 Popt + a_3 Hut + a_4 tott + a_5 crt + a_6 Int + a_7 fist + \varepsilon$$

حيث أن:

ε : يعبر عن حد الخطأ الذي يشمل كل المتغيرات التي لم تدمج في النموذج و التي لها تأثير على النمو.

a_4, a_3, a_2, a_1 : معالم النموذج و a_0 هو الحد الثابت.

T: المشاهدات.

● مبررات النموذج:

✓ حسب Simon Kuznets، بهدف قياس النمو الاقتصادي، يمكن استخدام معيار نمو

الدخل القومي أو الناتج الاجمالي الذي ينتجه سكان البلد و بأسعار ثابتة، يتم استخدام

متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي كمعيار لقياس حالة الرفاهية

الاقتصادية العامة للسكان، حيث حسب Gustav Rains يمثل هذا المتوسط المؤشر

الفصل الثالث : السياسة المالية في الجزائر

- الأكثر دقة للنمو الاقتصادي، فإذا زاد الدخل القومي لبلد ما بمعدل أسرع من معدل نمو السكان، فبدون شك، هذا يدل على وجود علامة النمو الاقتصادي في البلد بأكمله. ✓
- حسب Singer، الاستثمار في التعليم لا يحقق فقط إنتاجية عالية، ولكن ينتج عنه أيضا زيادة العوائد، لذلك فإن التعليم يلعب دورا رائدا في خلق رأس المال البشري و التقدم الاجتماعي، و الذي بدوره يحدد تقدم البلد. ✓
- التراكم الإجمالي لرأس المال يمثل النقطة المركزية التي تدور حولها نظرية A.Smith للنمو الاقتصادي¹، فزيادة تراكم رأس المال الوطني تعني زيادة القدرة الإنتاجية، و التي تؤدي بدورها إلى نمو الناتج و هذا ما يعنى النمو الاقتصادي. ✓
- مبدأ Malthus للنمو السكاني، و الذي يرى بأنه ما لم يتعرض السكان للأمراض، المجاعات أو الحروب، فإن عددهم يميل إلى التوسع بمعدل أسي و يؤكد بأن نمو السكان يبطئ مساعي النمو الاقتصادي، و ان نمو الموارد في هذه الحالة يساهم في زيادة عدد السكان و ليس في زيادة رأس المال، ذلك لأن الزيادة في دخل الفرد تؤدي إلى زيادة المواليد و التي تقلل من معدل دخل الفرد و تعيده إلى مستوى الكفاف². ✓
- حسب Ricardo فإنه يمكن التخفيف من حدة الركود الاقتصادي من خلال اللجوء إلى التجارة الخارجية، التي توفر فرص استثمارية جديدة، و التي يمكن ان تساعد على تحسين الوضع الاقتصادي نظرا لأنها قد تؤدي إلى الاستفادة القصوى من الموارد المتاحة للبلاد إذ انها تعتبر وسيلة لتسريع وتيرة النمو الاقتصادي. ✓
- أكد Ram من خلال الدراسة التي أجراها سنة 1986، أن الإنفاق العام له تأثير إيجابي و هام على النمو الاقتصادي، غير أن بعض الاقتصاديين أشاروا إلى محدودية الأثر الإيجابي للنفقات العامة على النمو، إذ أوضح Chehy سنة 1993، أن الإنفاق العام يؤثر إيجابا على النمو الاقتصادي ما لم تتعدى نسبته 15% من الناتج الوطني ✓
- تتوقع النظرية الاقتصادية علاقة سلبية بين الضرائب و النمو الاقتصادي، وذلك من خلال تأثيرها على محددات النمو الرئيسية كالاستثمار و العمالة و الصادرات، وقد تأكد ذلك من خلال دراسات كل من Marsden سنة 1983، Barro سنة 1989 و غيرهم، إلا أن هذا التأثير قد يكون موجبا أي تكون الإيرادات الضريبية منشطة للنمو الاقتصادي ✓

¹Tonu Aspromourgos ; « Adam Smith on Labour and capital » ; in christopher j-Berry ; Maria piapaganelli ; craigsmith , the oxford handbook of adamsmith , oxford university press,2003,p126

² مدحت محمود القرشي، " التنمية الاقتصادية: نظريات و سياسات و موضوعات"، ط1، دار وائل للنشر و التوزيع،الأردن،2007،ص60.

الفصل الثالث : السياسة المالية في الجزائر

و ذلك اعتمادا على الطريقة التي تنفق بها هذه الإيرادات، ولقد تأكد هذا الأثر كذلك من خلال دراسات كل من Helms سنة 1985 ، Ram سنة 1986¹

• متغيرات نموذج الدراسة :

المتغير التابع: ويمثل حصة الفرد من الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي كمؤشر يعبر عن النمو الاقتصادي . ونرمز له ب Y .

المتغيرات المستقلة أو المفسرة: هناك مجموعة من العوامل المؤثرة في الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي نذكر منها :

- 1 - التراكم الإجمالي لرأس المال الثابت ونرمز له ب I.
- 2 - معدل نمو السكان ونرمز له بالرمز Pop.
- 3 - رأس المال البشري المعبر عنه بمعدل الالتحاق بالمدارس ونرمز له ب Hu.
- 4 - مؤشر التجارة الخارجية ونرمز له ب Tot.
- 5 - القروض المقدمة للقطاع الخاص كمؤشر عن السياسة النقدية ونرمز لها ب Cr.
- 6 - مؤشر المخاطر القطرية الذي يقيس نوعية البيئة المؤسساتية ونرمز له ب In.
- 7 - رصيد ميزانية الحكومة (عجز/فائض) كمؤشر عن السياسة المالية ونرمز له ب fis.

الفرع الثاني : تقدير النموذج

تعتمد دراستنا التطبيقية في بياناتها على الإحصاءات المنشورة من قبل المنظمات الاقتصادية الدولية كالبنك العالمي (WDI) وصندوق النقد الدولي (IFS) وأيضا بعض الهيآت الخاصة الوطنية كالديوان الوطني للإحصاء، وزارة المالية والبنك المركزي الجزائري. ويستند التحليل من الجانب التطبيقي على سلسلة بيانات سنوية للاقتصاد الجزائري (1984-2013)، إذ سيتم استخدام الأساليب الكمية القياسية للتعرف على طبيعة تأثير السياسة المالية على النمو بالاقتصاد الجزائري.

و باستعمال برنامج الاقتصاد القياسي " eviews " قمنا بتقدير الانحدار المتعدد في المعادلة باستعمال طريقة المربعات الصغرى و في كل مرة أدرجنا أداة واحدة من أدوات السياسة المالية لئرى كيفية تأثيرها على النمو الاقتصادي بالجزائر، لذا قمنا بإعداد هذا الجدول الملخص من النتائج السابقة لبرنامج Eviews لمعرفة مدى معنوية و جودة كل نموذج على حدى، وكذا تفسير ذلك من الناحية الاقتصادية والإحصائية.

الجدول(16): تلخيص نتائج تقدير النماذج باستعمال برنامج Eviews

	DEBT النموذج(1)	DEF النموذج(2)	RG النموذج(3)	RCG النموذج(4)	RKG النموذج(5)	RT النموذج(6)	RTDIR النموذج(7)	RTINDIR النموذج(8)	RTOIL النموذج(9)
c	1544.195 (0.0082)*	1393.943 (0.0728)***	2474.600 (0.0010)*	2030.445 (0.0022)*	1649.894 (0.0572)***	1087.987 (0.0955)***	2664.501 (0.0190)**	1576.770 (0.0318)**	1029.955 (0.1496)
INV	2.419876 (0.2610)	4.703804 (0.0929)***	-0.134916 (0.9588)	4.346445 (0.0487)**	3.313525 (0.3323)	4.077707 (0.0992)***	3.833168 (0.1450)	3.971628 (0.1384)	4.630423 (0.0782)***

¹محمد أحمد عبد القادر صباحين، الضرائب و النمو الاقتصادي في الأردن، "دراسة قياسية تحليلية (1970-1995)"، أطروحة دكتوراه، جامعة اليرموك، الاردن 1989 ، ص91.

الفصل الثالث : السياسة المالية في الجزائر

POP	18.14577 (0.7939)	-181.8940 (0.0750)***	-301.8294 (0.0003)*	-285.4235 (0.0002)*	-195.2572 (0.0282)**	-71.20856 (0.3314)	-292.5583 (0.0100)**	-149.5925 (0.0305)**	-93.40088 (0.2608)
HU	6.466752 (0.1845)	7.394815 (0.2881)	-5.583598 (0.3969)	-4.540339 (0.4673)	5.688818 (0.4276)	10.14950 (0.0817)***	-4.199268 (0.6659)	4.610713 (0.4843)	11.34587 (0.0848)***
TRAD E	1.475941 (0.0195)**	2.834545 (0.0001)*	1.866184 (0.0036)*	1.848171 (0.0035)*	2.833666 (0.0001)*	2.267541 (0.0011)*	3.009548 (0.0000)*	2.862642 (0.0001)*	2.480803 (0.0009)*
CRED T	1.595060 (0.3640)	6.177408 (0.0009)*	5.390628 (0.0005)*	6.856120 (0.0000)*	6.485579 (0.0007)*	6.357456 (0.0003)*	4.518279 (0.0225)**	6.017890 (0.0008)*	6.891900 (0.0004)*
INST	9.272569 (0.0042)*	8.418097 (0.0851)***	11.42160 (0.0019)*	17.58485 (0.0003)*	5.989033 (0.1607)	2.455126 (0.5472)	8.295852 (0.0288)**	7.356249 (0.0510)***	3.585734 (0.4460)
DEBT	-2.704700 (0.0008)*								
DEF		-1214728 (0.7297)							
RG			0.005179 (0.0027)*						
RCG				0.007017 (0.0020)*					
RKG					0.002167 (0.4553)				
RT						0.002233 (0.0351)**			
TDIR							0.016697 (0.1135)		
TINDI R								0.009836 (0.1796)	
TORIL									0.001388 (0.2025)
R ²	0.971813	0.952681	0.968698	0.969478	0.953635	0.961293	0.957648	0.956238	0.955878

المصدر: من اعداد الطالبتين انطلاقا من نتائج برامج Eviews

حيث أن :

() : احتمال الخطأ، * : عند مستوى معنوية 1% ، ** : عند مستوى معنوية 5% ، *** : عند مستوى معنوية

10%

الفصل الثالث : السياسة المالية في الجزائر

وانطلاقا من الجدول أعلاه نقوم بتقدير معادلة النمادج كالتالي:

- تقدير النمادج الخطي(1) للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي باستخدام أداة الدين العام **debt**

$$Y = 1544.195 + 2.419876I + 18.14577Pop + 6.466752Hu + 1.475941tot + 1.595060cr + 9.272569Int - 2.704700dept$$

(1.15)	(0.26)	(1.36)	(2.52)	(0.92)	(3.19)	(-3.89)	2.90
	$R^2=0.97$			$N=30$			$F=108.3579$
		$\bar{R}^2=0.96$		$DW= 1.31$			$PROB=0.0000$

R^2 : معامل التحديد.

\bar{R}^2 : معامل التحديد المعدل.

N : عدد المشاهدات.

F : إحصائية فيشر.

$PROB$: احتمال الخطأ.

Dw : إحصائية داربن واتس

- نتائج تقدير النمادج الخطي(2) للناتج المحلي الحقيقي باستخدام أداة رصيد ميزانية الحكومة **def**

$$Y = 1393.943 + 4.703804I - 181.8940Pop + 7.394815Hu + 2.834545tot + 6.177408cr + 8.418097Int - 1214728def$$

(1.75)	(-1.86)	(1.088)	(4.58)	(3.82)	(1.80)	(-0.34)	1.88
	$R^2=0.95$			$N=30$			$F=63.27534$
		$\bar{R}^2=0.93$		$DW= 1.47$			$PROB=0.0000$

- نتائج تقدير النمادج الخطي(3) للناتج المحلي الحقيقي باستخدام أداة الإنفاق الحكومي الكلي الحقيقي

rg

$$Y = 2474.600 - 0.134916I - 301.8294Pop - 5.583598Hu + 1.866184tot + 5.390628cr + 11.42160Int + 0.005179rg$$

(-0.05)	(-4.35)	(-0.86)	(3.25)	(4.04)	(3.52)	(3.38)	3.77
	$R^2=0.96$			$N=30$			$F=97.26$
		$\bar{R}^2=0.95$		$DW= 1.84$			$PROB=0.0000$

الفصل الثالث : السياسة المالية في الجزائر

- نتائج تقدير النموذج الخطي(4) للنتائج المحلي الحقيقي باستخدام أداة الإنفاق الحكومي الجاري الحقيقي

rcg

$$Y = 2030.445 + 4.346445I - 285.4235Pop - 4.540339Hu + 1.848171tot + 6.856120cr + 17.58485Int + 0.007017rcg$$

(2.08) (-4.38) (-0.73) (3.27) (5.24) (4.23) (3.50)3.45(
 $R^2=0.96$ $\bar{R}^2=0.95$ N=30 F=99.82
 DW= 1.89 PROB=0.0000

- نتائج تقدير النموذج الخطي(5) للنتائج المحلي الحقيقي باستخدام أداة الإنفاق الحكومي الرأسمالي الحقيقي

rkg

$$Y = 1649.894 + 3.313525I - 195.2572Pop + 5.688818Hu + 2.833666tot + 6.485579cr + 5.989033Int + 0.002167kg$$

(0.99) (-2.34) (0.80) (4.65) (3.96) (1.45) (0.76)2.00(
 $R^2=0.95$ $\bar{R}^2=0.93$ N=30 F=64.64
 DW= 1.47 PROB=0.0000

- نتائج تقدير النموذج الخطي(6) للنتائج المحلي الحقيقي باستخدام أداة الإيرادات الكلية الحقيقية rt

$$Y = 1087.987 + 4.077707I - 71.20856Pop + 10.14950Hu + 2.267541tot + 6.357456cr + 2.455126Int + 0.002233rt$$

(1.72) (-0.99) (1.82) (3.74) (4.35) (0.61) (2.24)1.74(
 $R^2=0.96$ $\bar{R}^2=0.94$ N=30 F=78.05424
 DW= 1.57 PROB=0.0000

الفصل الثالث : السياسة المالية في الجزائر

- نتائج تقدير النموذج الخطي (7) للنتائج المحلي الحقيقي باستخدام أداة الضرائب المباشرة الحقيقية **rtdir**

$$Y = 2664.501 + 3.833168I - 292.5583Pop - 4.199268Hu + 3.009548tot + 4.518279cr + 8.295852Int + 0.016697rtdir$$

(1.51)	(-2.81)	(-0.43)	(5.06)	(2.45)	(2.33)	(1.64)	2.53(
	$R^2=0.95$			N=30			F=71.06
		$\bar{R}^2=0.94$		DW= 1.48			PROB=0.0000

- نتائج تقدير النموذج الخطي (8) للنتائج المحلي الحقيقي باستخدام أداة الضرائب غير المباشرة الحقيقية

rtindir

$$Y = 1576.770 + 3.971628I - 149.5925Pop + 4.610713Hu + 2.862642tot + 6.017890cr + 7.356249Int + 0.009836rtindir$$

(1.53)	(-2.31)	(0.71)	(4.83)	(3.86)	(2.06)	(1.38)	2.29(
	$R^2=0.95$			N=30			F=68.67
		$\bar{R}^2=0.94$		DW= 1.57			PROB=0.0000

- نتائج تقدير النموذج الخطي (9) للنتائج المحلي الحقيقي باستخدام أداة الجباية البترولية الحقيقية **rtoil**

$$Y = 1029.955 + 4.630423I - 93.40088Pop + 11.34587Hu + 2.480803tot + 6.891900cr + 3.585734Int + 0.001388rtoil$$

(1.84)	(-1.15)	(1.80)	(3.84)	(4.20)	(0.77)	(1.31)	1.49(
	$R^2=0.95$			N=30			F=68.08
		$\bar{R}^2=0.94$		DW= 1.42			PROB=0.0000

حيث أن :

DEBT : مستوى الدين العام

DEF:رصيد ميزانية الحكومة عجز / فائض

الفصل الثالث : السياسة المالية في الجزائر

RG: حجم الانفاق الحكومي الكلي الحقيقي

RCG: نفقات التسيير

RKG : نفقات التجهيز

RT: الايرادات الكلية الحقيقية

RTDIR: الضرائب المباشرة الحقيقية

RTINDIR : الضرائب غير المباشرة الحقيقية

RTOIL : الجباية البترولية الحقيقية

المطلب الثالث : اختبار نتائج التقدير و تحليلها :

بالإضافة إلى إجراء اختبارات " student"، يمكننا اختبار معنوية المعالم بشكل آخر وذلك بمقارنة بين مستوى المعنوية المعتمد عليها في الدراسة (1 , 5 , 10 بالمائة) و "Prob" الموجودة في جدول مخرجات برنامج "eviews".

اختبار المعنوية الكلية للنموذج:

لاختبار المعنوية الكلية للنموذج نستخدم على بعض المعايير الاحصائية لمعرفة مدى جودة توفيق النموذج

- معامل التحديد R^2 : فهي تتراوح في جميع النماذج بين $R^2 = (0.95, 0.96, 0.97)$ ما يعني أن المتغيرات المفسرة تفسر لنا حوالي (95%، 96%، 97%) من التغيرات في المتغير التابع ، وهذا ما يدل على أن هناك ارتباط قوي بين المتغير التابع و المتغيرات المستقلة و هذا يعني أنه جيد و مقبول.

● إحصائية فيشر:

يستخدم هذا الاختبار لدراسة معنوية كالمعلمة تقيماً واحدا حيث تستخدم لإحصائية الفرضية التالية:

$$H_0 : a_0 = a_1 = a_2 = \dots = a_7 = 0$$

$$H_1 : a_0 \neq a_1 \neq a_2 \neq \dots \neq a_7 \neq 0$$

نلاحظ أن "Prob(F-statistic)=0.000" في جميع النماذج وذلك يعني أن احتمال عدم قدرة النموذج على تفسير مؤشر النمو الاقتصادي في الجزائر هو 0، اذن سوف نرفض فرضية العدم و نقبل الفرضية البديلة، أي أن هناك على الأقل متغير واحد لا يساوي 0، وبالتالي فإن النموذج ككل له دلالة احصائية معنوية، وعليه فإن النموذج المقدر قادر على تفسير المتغير التابع خلال الفترة محل الدراسة. نلاحظ مما سبق أن معامل التحديد مرتفع في جميع النماذج و قيمة احصائية فيشر كذلك،

الفصل الثالث : السياسة المالية في الجزائر

- بأن الحد الثابت ذو دلالة احصائية معنوية في جميع النماذج المقدرة باستثناء النموذج 09 بدليل أن احتمال الخطأ عنده هو 0.14 أكبر من مستوى معنوية 10%.
- أما بالنسبة لمتغير INV (حجم الاستثمار) فنجد بان هذا الاخير له دلالة معنوية احصائية في الناتج المحلي الحقيقي في النماذج (2,4,6,9) عند مستويات معنوية (1%,5%,10%) وفي النماذج المتبقية ليست له دلالة احصائية ويمكن تفسير ذلك اقتصاديا بتردي البيئة المؤسساتية المحفزة للاستثمار (الفساد، العقار، قاعدة 49/51).
- بالنسبة للمتغير POP فلهذه علاقة عكسية مع مؤشر النمو الاقتصادي في جميع النماذج باستثناء النم وذج 1، مما يعني أن النمو السكاني يؤثر سلبا على النمو الاقتصادي في الجزائر وهذا ما يتفق مع نظرية SCHUMPITER، أما من الناحية الاحصائية فإن المتغير المستقل ذو دلالة معنوية احصائية باستثناء النماذج (1,6,9) التي نجد فيها احتمال الخطأ كبير عند مستويات المعنوية (1%,5%,10%).
- بالنسبة ل HU ليس له دلالة معنوية إحصائية في النماذج (1,2,3,4,5,7,8) بدليل ان احتمال الخطأ كبير عند مستوى المعنوية 10% والتالي فإن رأس المال البشري لا يؤثر في النمو الاقتصادي ، ويمكن تفسير ذلك بضعف المستوى التعليمي و مخرجات التعليم بجميع اطواره بالجزائر مقارنة مع الدول المتقدمة ، باستثناء النموذجين (6، 9) فله ما تأثير معنوي موجب عند مستوى معنوية 10%.
- بالنسبة ل TRADE فهي لديها علاقة طردية مع المتغير التابع في جميع النماذج إذ أن الانفتاح التجاري كان له تأثير موجب على النمو في الجزائر كما نجد أن لها دلالة معنوية احصائية في كل النماذج عند مستويات معنوية 1% و 10% وهذا يعني أن لها قدرة تفسيرية في النماذج .
- بالنسبة للمتغير المستقل CREDIT له تأثير معنوي ايجابي باستثناء النموذج (1) وذلك لأن السياسة النقدية المعبر عنها بالقروض المقدمة للقطاع الخاص كان لها تأثير ايجابي على النمو الاقتصادي من خلال قناة الاستثمار الخاص .
- بالنسبة للمتغير INSTICRG على عكس ما كان متوقعا من تأثير تردي البيئة المؤسساتية بالجزائر فإن له علاقة طردية مع المتغير التابع في جميع النماذج ، أي أن لتدني المخاطر تأثير ايجابي على النمو الاقتصادي بالجزائر فباستثناء العشرية السوداء عرفت الجزائر استقرار سياسيا وأمنيا كما عرفت المؤشرات الاقتصادية الكلية تحسنا خلال السنوات الأخيرة، أما من الناحية الاحصائية فنلاحظ أن لها تأثير معنوي أي أنها ذو دلالة معنوية احصائية باستثناء النماذج (5-6-9) أين يكون احتمال الخطأ فيها كبير مقارنة بمسوى المعنوية.
- بالنسبة لكل من DEBT و DEF فلهما علاقة عكسية مع مؤشر النمو الاقتصادي فيما أن السياسة المالية تابعة في الجزائر للدورة الاقتصادية على عكس النظرية الاقتصادية عند كيتز ، فان ارتفاع الدين و العجز دليل على اتباع سياسة مالية انكماشية تقشفية مما ينعكس سلبا على النشاط الاقتصادي و النمو

الفصل الثالث : السياسة المالية في الجزائر

الاقتصادي، أما من الناحية الاحصائية نجد أن احتمال الخطأ بالنسبة للدين العام (PROB =0.0008) أصغر من مستوى المعنوية 1% أي أنه ذو دلالة معنوية احصائية ، وبالتالي فإن المتغير له قدرة تفسيرية في النموذج على عكس المتغير DEF فاحتمال الخطأ فيه (PROB =0.7297) أكبر من مستوى المعنوية 10 % أي ليس له دلالة معنوية.

- بالنسبة لكل من RG و RCG و RKG فتدل الاشارة الموجبة بالنسبة للمتغيرات الثلاث على ان العلاقة بينهم وبين مؤشر النمو الاقتصادي هي علاقة طردية مما يعني ان السياسة المالية التوسعية عن طريق قناة الانفاق الحكومي لها تأثير ايجابي على الاقتصاد، يتعلق نمو الانفاق وارتفاع معدلاته بالتطورات الاقتصادية والاجتماعية لهذه المرحلة، وأهمها الارتفاع الملحوظ في أسعار النفط، واتباع البرامج التنموية من خلال انفاق 525 مليار دجمن برنامج دعم الانعاش الاقتصادي (2001-2004)، و 8705 مليا دج خلال (2005-2009)، و انفاق 21214 مليار دج خلال السنوات الأخيرة(2010-2014)، أما من الناحية الاحصائية فإن المتغيرين RG و RCG هما متغيرين ذو دلالة احصائية أي لهما قدرة تفسيرية وذلك لأن احتمال الخطأ أصغر من مستوى معنوية 1% على عكس المتغير RKG فإن احتمال الخطأ (PROB =0.45535) أكبر من مستوى المعنوية 10. %
- المتغير RT له علاقة طردية مع المتغير المستقل وكذلك فهو ذو دلالة احصائية عند مستوى المعنوية 5 % ويرجع التأثير الايجابي لهذا المتغير باعتباره يمول الانفاق الحكومي .
- بالنسبة للمتغيرين RTDIR و RTINDIR فإن احتمال الخطأ المتعلق بهما أكبر من مستوى المعنوية 10% و هذا يعني انه ليس لهما قدرة تفسيرية إذ أن ليس لهما تأثير في النشاط بل لهما يساهمان فقط ب 30% من مجموع الايرادات أما 70 % المتبقية فهي عبارة عن جباية بترولية .
- بالنسبة للجباية البترولية نلاحظ أن احتمال الخطأ أكبر من مستوى المعنوية 10% أي انه ليس لها معنوية احصائية ، مما يتفق مع نظرية لعنة الموارد بالنظر لعدم توظيف هذه الايرادات واستثمارها في رأس المال البشري والمادي .

وعليه من خلال الدراسة القياسية للنموذج تبين أن كل مستوى الدين العام (DEPT)، وحجم الانفاق الحكومي الكلي الحقيقي (RG) والانفاق الحكومي الجاري الحقيقي (RCG)، واليرادات الكلية الحقيقية (RT) هم متغيرات تفسيرية مقبولة من الناحية الاحصائية، في حين أن متغير مستوى الدين العام (DEF)، ونفقات التجهيز (RKG)، والضرائب المباشرة الحقيقية (RTDIR)، والضرائب غير المباشرة الحقيقية (RTINDIR)، والجباية البترولية الحقيقية (RTOIL) هي متغيرات مرفوضة من الناحية الاحصائية.

الفصل الثالث : السياسة المالية في الجزائر

خاتمة الفصل :

تضمن هذا الفصل الاطار النظري للسياسة المالية في الجزائر (1970-2014)، حيث تناول عرض تحليل رقمي لأدوات السياسة المالية بالجزائر، مصحوبا ببعض التعاليق الاقتصادية.

فبالنسبة للسياسة الضريبية ، على الرغم من أن الإصلاح الضريبي لسنة 1992 كان يهدف إلى تحسين المردودية المالية للجباية العادية على حساب الجباية البترولية ، إلا أنه قد تم ملاحظة هيمنة هذه الأخيرة في الهيكل الضريبي حيث مثلت حوالي 80.57% من إجمالي الإيرادات الجبائية في سنة 2008 ، وفي المقابل ، تراجعت مساهمة الجباية العادية إلى 19.43% من إجمالي الإيرادات الجبائية خلال هذه السنة.

أما بالنسبة لسياسة الإنفاق العام ، تم ملاحظة تطور نسب الإنفاق العام من الإنتاج الداخلي الإجمالي خلال مرحلة تطبيق الجزائر للأسلوب الاشتراكي و الذي اعتمد أساسا على التخطيط المركزي كأسلوب من أساليب التنمية الاقتصادية ، حيث انتقلت نسبة النفقات العامة من 24.47 % من إجمالي الناتج الداخلي سنة 1970 إلى 34.27% من هذا الناتج سنة 1985 ، و لكن مع الانخفاض الحاد في أسعار النفط سنة 1986 بالإضافة إلى الانخفاض الموازي لأسعار صرف الدولار الأمريكي ، تراجعت حصة النفقات العامة من إجمالي الناتج الداخلي إلى 32.12% سنة 1987 ، أما خلال مرحلة اتفاقات الاستعداد الائتماني (1990-1995) عرفت الأهمية النسبية للإنفاق العام بالمقارنة مع الناتج الداخلي الإجمالي ارتفاعا ملحوظا حيث وصل إلى 38.16% من هذا الناتج سنة 1995، وفي المقابل خلال مرحلة الإصلاحات الهيكلية المدعومة من قبل صندوق النقد الدولي (1995-1999) تقلصت نسبة الإنفاق العام إلى 29.70% من إجمالي الناتج الداخلي سنة 1999 ، و هذا راجع إلى السياسة المالية الصارمة التي اتبعتها الدولة و التي كانت مبنية على أساس تخفيض الإنفاق العام ، و انطلاقا من سنة 2000 استعاد الإنفاق العام اتجاهه المتزايد نسبة إلى إجمالي الناتج الداخلي ، و ذلك كنتيجة للبرامج الاستثمارية التي اطلقتها الدولة للفترة 2001-2014 ، حيث انتقلت نسبة الإنفاق العام من 28.57% من إجمالي الناتج الداخلي لسنة 2001 إلى 39.45% سنة 2014 ، وخلال هذه الفترة عرف معدل النمو الاقتصادي تحسنا ملحوظا حيث بلغ 7.2% سنة 2003 وهو أعلى معدل نمو وصلت إليه الجزائر خلال الفترة 2001-2014 ، إضافة إلى أن معدلات البطالة قد سجلت تراجعا محسوسا ، حيث انخفضت إلى 9.5% سنة 2014 ، و انخفضت معدلات التضخم لتصل إلى 4.8% سنة 2014 بعدما كانت 8.89% سنة 2012 .

بالإضافة إلى دراسة قياسية لاختبار أثر متغيرات السياسة المالية على النمو الاقتصادي في اطار نموذج النمو الداخلي و ذلك خلال الفترة (1984-2013)، وقد تم الاستعانة بنموذج الانحدار المتعدد، حيث أشارت النتائج إلى ان:

✓ كل من رأس المال البشري و معدل نمو السكان لا يؤثران في النمو الاقتصادي، بينما مؤشر التجارة الخارجية و القروض المقدمة للقطاع الخاص ، و مؤشر المخاطر القطرية فهي متغيرات

الفصل الثالث : السياسة المالية في الجزائر

- تؤثر ايجابا في النمو الاقتصادي في الجزائر ، إذ أن الانفتاح التجاري و القروض المقدمة من خلال قناة الاستثمار الخاص ، و الاستقرار السياسي و الامني كلها عوامل تصب في صالح النمو الاقتصادي للجزائر.
- ✓ بالنسبة لكل من DEBT و DEF فلهما علاقة عكسية مع مؤشر النمو الاقتصادي ، فارتفاع الدين و العجز دليل على اتباع سياسة مالية انكماشية تقشفية مما ينعكس سلبا على النشاط الاقتصادي و النمو الاقتصادي.
- ✓ بالنسبة لكل من RG و RCG و RKG فتدل الاشارة الموجبة بالنسبة للمتغيرات الثلاث على ان العلاقة بينهم و بين مؤشر النمو الاقتصادي هي علاقة طردية مما يعني ان السياسة المالية التوسعية عن طريق قناة الانفاق الحكومي لها تأثير ايجابي على الاقتصاد.
- ✓ المتغير RT له علاقة طردية مع المتغير المستقل و يرجع التأثير الايجابي لهذا المتغير باعتباره يمول الانفاق الحكومي، أما الجباية البترولية بالرغم من انها لها علاقة طردية مع مؤشر النمو الاقتصادي الا انها احصائيا تبين انها ليس له قدرة تفسيرية في النموذج ، و هذا يعني أن ايرادات الجباية البترولية لا يتم توظيفها في الاستثمار الحقيقي بشكل يجعلها تؤثر تأثير ايجابي مع النمو الاقتصادي وهذا ما يتفق مع نظرية لعنة الموارد .
- ✓ بالنسبة للمتغيرين RTDIR و RTINDIR لا يؤثران في النشاط الاقتصادي بدليل انهما لا يساهمان الا بنسبة 30 % من مجموع الايرادات.

خاتمة عامة



الخلاصة العامة للدراسة :

تمثل السياسة المالية أداة أساسية لا غنى عنها للمالية العامة الحديثة ، فهي عبارة عن ذلك الجزء من السياسة الاقتصادية للدولة الذي يتعامل مع الضرائب ، الإنفاق العام ، و القروض العامة في الاقتصاد بهدف تحقيق آثار مرغوبة و تجنب آثار غير مرغوبة على الدخل القومي ، الإنتاج ، و العمالة ، و قد شكلت العلاقة بين السياسة المالية و التوازن الاقتصادي قضية أساسية بالنسبة للعديد من الاقتصاديين و صناع القرار ، فالسياسة المالية السليمة تكون مفيدة في تحقيق التوازن الاقتصادي من خلال تسهيل برامج البحث و التطوير ، الحفاظ على القانون و حالة النظام ، و التخفيف م حدة الفقر ، في حين أن السياسة المالية غير الفعالة تؤدي إلى ارتفاع معدلات التضخم ، ارتفاع سعر الفائدة ، و مزاحمة الاستثمار الخاص ، و بهذا تصبح عقبة أمام تحقيق التوازن الاقتصادي ، لذلك تمثل الهدف الأساسي من هذه الدراسة هو الإحاطة بالجوانب الأساسية للسياسة المالية و كذا تحديد دورها في تحقيق التوازن الاقتصادي وذلك من خلال تحليل الموضوع و مناقشته في ثلاثة فصول ، خصص الفصل الأخير منه بدراسة حالة الجزائر خلال الفترة 1970-2014.

1 - نتائج الدراسة :

أ/ على المستوى النظري :

- ❖ أشار Keynes إلى أن الضرائب الإنفاق العام و الاقتراض أو الدين العام هي عبارة عن أدوات فعالة للسياسة المالية قادرة على تحديد مستوى الناتج و العمالة ، و بتطبيق هذه الأدوات تسعى السياسة المالية إلى تحقيق الأهداف التالية :
- ✓ العمالة الكاملة : وذلك بزيادة الإنفاق العام و تخفيض الضرائب مما يسمح برفع إنفاق القطاع الخاص و مستوى الطلب الكلي الذي يؤدي بدوره إلى رفع مستوى الانتاج و العمالة.
- ✓ الاستقرار الاقتصادي : و ذلك باتباع سياسة مالية لمواجهة التقلبات الدورية التي تضيف إلى الطلب الكلي خلال فترات الركود من خلال رفع الإنفاق العام و تخفيض الضرائب ، وفي المقابل تسحب الطلب خلال فترات الراج من خلال تخفيض الإنفاق العام و رفع الضرائب
- ✓ النمو الاقتصادي : حيث تستخدم السياسة المالية كأداة مساعدة للسياسة النقدية من أجل رفع معدل تكوي رأس المال الذي يشكل العامل الحاسم الوحيد لزيادة الإنتاج و العمالة في الدول النامية.
- ✓ العدالة الاجتماعية : و هذا من خلال الحد من التفاوت في توزيع الدخل و الثروة عن طريق إحداث تغييرات في أنواع و نسب الإنفاق الذي تستفيد منه طبقات الدخل المختلفة ، و كذا في الضرائب التي تجنى من الأفراد في مختلف شرائح الدخل.

الخاتمة العامة

❖ يضع التفاعل المتداخل بين سوق السلع و الخدمات و سوق النقد قيودا على فعالية السياسة المالية في التأثير على مستوى النشاط الاقتصادي ، ففي ظل الاقتصاد المغلق ، تعدم فعالية السياسة المالية في ظروف الرواج الشديد و العمالة الكاملة حيث يكو أثر مزاحمة الإنفاق الحكومي للاستثمار الخاص كاملا ، بينما تكون كاملة الفعالية في ظروف الكساد الشديد حيث يكون أثر المزاحمة معدوما ، أما في ظل الاقتصاد المفتوح مع ثبات الأجور و الأسعار ، تتوقف فعالية السياسة المالية على نظام سعر الصرف السائد و درجة حركة انتقال رؤوس الأموال حيث تكون السياسة المالية في إطار نظام سعر الصرف الثابت عالية الفعالية كلما كانت استجابة حركة رؤوس الأموال لفروقات أسعار الفائدة بين الدول كبيرة ، في حين أنه في إطار نظام سعر الصرف المرن ، تكون السياسة المالية كبيرة الفعالية كلما كانت حركة انتقال رؤوس الأموال الدولية ضعيفة.

❖ ركزت النظرية النيو كلاسيكية للنمو على المشاكل القصير الأجل، و أكدت على أن التقدم التكنولوجي يرفع من مستوى تكوين رأس المال ، حيث أعطى Schumpeter أهمية بارزة لدور المنظم و المبتكر في سياق النمو الاقتصادي ، ومن جهة أخرى، توصل Herrod-Domar إلى أن الاستثمار يمثل السبب الرئيسي للنمو المستقر و بسبب عدم دقة نتائج هذا النموذج نظرا لاستناده على افتراضيان غير واقعية ، قدم Robert Solow نموذجا آخر للنمو الاقتصادي الطويل الأجل ، أدرج خلاله إمكانيات إحلال عوامل الإنتاج ، حيث بين هذا النموذج أنه في المدى الطويل ، على طول مسار من النمو المستقر ، فإن معدل نمو الاقتصاد هو عبارة عن مجموع النمو السكاني و معدل التقدم التقني الخارجي .

ب/ على المستوى التطبيقي :

❖ بالنسبة للسياسة الضريبية ، على الرغم من أن الإصلاح الضريبي لسنة 1992 كان يهدف إلى تحسين المردودية المالية للجباية العادية على حساب الجباية البترولية ، إلا أنه قد تم ملاحظة هيمنة هذه الأخيرة في الهيكل الضريبي حيث مثلت حوالي 80.57% من إجمالي الإيرادات الجبائية في سنة 2008 ، وفي المقابل ، تراجعت مساهمة الجباية العادية إلى 19.43% من إجمالي الإيرادات الجبائية خلال هذه السنة .

❖ بالنسبة لسياسة الإنفاق العام ، تم ملاحظة تطور نسب الإنفاق العام من الإنتاج الداخلي الإجمالي خلال مرحلة تطبيق الجزائر للأسلوب الاشتراكي و الذي اعتمد أساسا على التخطيط المركزي كأسلوب من أساليب التنمية الاقتصادية ، حيث انتقلت نسبة النفقات العامة من 24.47 % من إجمالي الناتج الداخلي سنة 1970 إلى 34.27% من هذا الناتج سنة 1985 ، و لكن مع الانخفاض الحاد في أسعار النفط سنة 1986 بالإضافة

الخاتمة العامة

إلى الانخفاض الموازي لأسعار صرف الدولار الأمريكي ، تراجعت حصة النفقات العامة من إجمالي الناتج الداخلي إلى 32.12% سنة 1987 ، أما خلال مرحلة اتفاقات الاستعداد الائتماني (1990-1995) عرفت الأهمية النسبية للإنفاق العام بالمقارنة مع الناتج الداخلي الإجمالي ارتفاعا ملحوظا حيث وصل إلى 38.16% من هذا الناتج سنة 1995 ، وفي المقابل خلال مرحلة الإصلاحات الهيكلية المدعومة من قبل صندوق النقد الدولي (1995-1999) تقلصت نسبة الإنفاق العام إلى 29.70% من إجمالي الناتج الداخلي سنة 1999 ، وهذا راجع إلى السياسة المالية الصارمة التي اتبعتها الدولة و التي كانت مبنية على أساس تخفيض الإنفاق العام ، و انطلاقا من سنة 2000 استعاد الإنفاق العام اتجاهه المتزايد نسبة إلى إجمالي الناتج الداخلي ، و ذلك كنتيجة للبرامج الاستثمارية التي أطلقتها الدولة للفترة 2001-2014 ، حيث انتقلت نسبة الإنفاق العام من 28.57% من إجمالي الناتج الداخلي لسنة 2001 إلى 39.45% سنة 2014 ، وخلال هذه الفترة عرف معدل النمو الاقتصادي تحسنا ملحوظا حيث بلغ 7.2% سنة 2003 وهو أعلى معدل نمو وصلت إليه الجزائر خلال الفترة 2001-2014 ، إضافة إلى أن معدلات البطالة قد سجلت تراجعا محسوسا ، حيث انخفضت إلى 9.5% سنة 2014 ، و انخفضت معدلات التضخم لتصل إلى 4.8% سنة 2014 بعدما كانت 8.89% سنة 2012 .

❖ قامت هذه الدراسة باختبار أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1984-2013 من خلال اجراء دراسة قياسية باستخدام نموذج الأنحدار المتعدد باستخدام المتغيرات التالية : التراكم الإجمالي لرأس المال الثابت، معدل نمو السكان ،رأس المال البشري المعبر عنه بمعدل الالتحاق بالمدارس ،مؤشر التجارة الخارجية ،القروض المقدمة للقطاع الخاص كمؤشر عن السياسة النقدية ،مؤشر المخاطر القطرية الذي يقيس نوعية البيئة المؤسساتية ،رصيد ميزانية الحكومة (عجز/فائض) كمؤشر عن السياسة المالية ، و في كل مرة قمنا بتعويض مؤشر السياسة المالية بلأداة واحدة من أدوات السياسة المالية لمعرفة كيفية تأثيرها على النمو الاقتصادي بالجزائر، حيث أشارت النتائج إلى ما يلي :

- ✓ كل من رأس المال البشري و معدل نمو السكان لا يؤثران في النمو الاقتصادي .
- ✓ بالنسبة لمؤشر التجارة الخارجية و القروض المقدمة للقطاع الخاص ، و مؤشر المخاطر القطرية فهي متغيرات تؤثر ايجابا في النمو الاقتصادي في الجزائر ، إذ أن الانفتاح التجاري و القروض المقدمة من خلال قناة الاستثمار الخاص ، و الاستقرار السياسي و الأمني كلها عوامل تصب في صالح النمو الاقتصادي للجزائر.

الخاتمة العامة

- ✓ بالنسبة لكل من DEBT و DEF فلهما علاقة عكسية مع مؤشر النمو الاقتصادي ، فارتفاع الدين و العجز دليل على اتباع سياسة مالية انكماشية تقشفية مما ينعكس سلبا على النشاط الاقتصادي و النمو الاقتصادي.
- ✓ بالنسبة لكل من RG و RCG و RKG فتدل الاشارة الموجبة بالنسبة للمتغيرات الثلاث على ان العلاقة بينهم و بين مؤشر النمو الاقتصادي هي علاقة طردية مما يعني ان السياسة المالية التوسعية عن طريق قناة الانفاق الحكومي لها تأثير ايجابي على الاقتصاد.
- ✓ المتغير RT له علاقة طردية مع المتغير المستقلو يرجع التأثير الايجابي لهذا المتغير باعتباره يمول الانفاق الحكومي.
- ✓ بالنسبة للمتغيرين RTDIR و RTINDIR لا يؤثران في النشاط الاقتصادي الا بنسبة 30% من مجموع الايرادات وهذه النسبة غير كافية.
- ✓ بالنسبة للمتغير RTOIL بالرغم من انه له علاقة طردية مع مؤشر النمو الاقتصادي الا انه احصائيا تبين انه ليس له قدرة تفسيرية في النموذج ، و هذا يعني أن إيرادات الحماية البترولية لا يتم توظيفها في الاستثمار الحقيقي بشكل يجعلها تؤثر تأثير ايجابي مع النمو الاقتصادي وهذا ما يتفق مع نظرية لعنة الموارد .

2 - التوصيات :

- على ضوء النتائج توصلت إليها هذه الدراسة ، يقتضي تقديم جملة من الاقتراحات و التوصيات التي يمكن من خلالها للسياسة المالية أن تلعب دورا مهما في تعزيز النمو الاقتصادي للبلد ، حيث ينبغي على السلطات العامة ان تعمل على تحقيق ما يلي :
- ✓ ضرورة تحقيق الادارة الجيدة للإيرادات النفطية على المدى الطويل ، مما يسمح لها بتخفيض التعرض لتقلبات أسعار النفط ، كما ينبغي على الدولة العمل على تنويع مصادر النمو الاقتصادي لتحفيز قطاعات انتاجية كالزراعة و الصناعة من أجل تقليل تأثير العوامل الخارجية المتمثلة خاصة في تذبذبات اسعار النفط على التوازنات في الاقتصاد الكلي ، اضافة إلى تشجيع تكوين المؤسسات الصغيرة و المتوسطة لتبسيط اجراءات التكوين بشكل يزيد من مساهمتها في الناتج المحلي الخام.
- ✓ العمل على زيادة مرونة الجهاز الانتاجي في الاقتصاد الجزائري من خلال استراتيجية تسمح بتحقيقي تراكم رأسمالي متوازن عبر دعم الصناعة الوطنية التحويلية و التوزيع العادل لموارد الاقتصاد الوطني عبر كافة القطاعات الاقتصادية .

الخاتمة العامة

- ✓ الاستمرار في تسطير برامج التصحيح الاقتصادي التي يتم التركيز فيها على زيادة الانفاق الاستثماري الموجه نحو مشاريع البنية التحتية و التي تسمح بتطوير المناخ الاستثماري الملائم لنمو القطاع الخاص .
- ✓ بدل المزيد من الجهود لتحسين ادارة و تحصيل الضريبة على الارباح الناتجة عن النشاطات البترولية و التي تمثل عنصرا مهما للإيرادات النفطية ، و كذا تحقيق الاستخدام الرشيد لثروات البلاد من الموارد الطبيعية .
- ✓ تحسين شفافية النظام الضريبي الجزائري لتبسيط اجراءاته ، و مكوناته بشكل يسهل التحكم فيه ، بالنظر إلى تواضع مستوى تأهيل الادارة الضريبية .
- ✓ اعادة تخصيص الانفاق العام بما يشجع المشاريع الاستثمارية التي تدعم القطاع الخاص ، و التي تسمح بتعزيز النمو الاقتصادي .
- ✓ ضرورة تحديد الحجم الأمثل للإنفاق العام و ذلك لتجنب العجز في الميزانية و مزاحمة القطاع الخاص و الذي يعتبر بمثابة دافعة للنمو الاقتصادي و التنمية .
- ✓ يجب على الدولة أن تقوم بتخصيص ايراداتها لغرض تمويل النفقات المنتجة التي تساهم في تحسين مرافق الصحة ، التعليم و البنية التحتية ، و هذا سيشجع المستثمرين الخواص ، مما يساهم في زيادة الاستثمار ، و بالتالي سيرتفع مستوى العمالة و النمو الاقتصادي في نهاية الأمر .

3 - آفاق الدراسة:

بعد عرض أهم النتائج المتوصل إليها و التوصيات المقدمة بخصوص هذه الدراسة ، تثار أمامنا تساؤلات أخرى لها علاقة وثيقة بالموضوع ، غير أن اطار الدراسة لم يسمح بتناولها بإسهاب ، و التي قد تكون بمثابة مفاتيح لبحوث مستقبلية :

- التركيز على تقلبات السياسة المالية و التي تؤثر سلبا على قرارات رجال الاعمال و الاعوان الاقتصادية ، حيث أن درجة استقرار و كذا القدرة على التنبؤ بمتغيرات السياسة المالية تحظى بأهمية أكبر مقارنة مع طبيعة نظام السياسة المالية ، و هذا ما يتطلب تعميق البحث حول تحليل العلاقة بين متغيرات السياسة المالية و تقلباتها ، و كذا اختبار أثرها على النمو الاقتصادي ، إضافة إلى تحدي القنوات الانتقالية التي من خلالها يمكن للسياسة المالية أن تؤثر على النمو الاقتصادي.
- كذلك يمكن توسيع البحث عبر اختبار آثار السياسة المالية على النمو الاقتصادي بالنسبة لمجموعة من الدول النامية من خلال تطبيق طرق جديدة للتقدير القياسي مثل طريقة التكامل المتزامن أو طريقة السلاسل الزمنية ، و ذلك للتمييز بشكل افضل لآثار السياسة المالية على

الخاتمة العامة

النمو الاقتصادي.

قائمة المراجع



قائمة المراجع

المراجع باللغة العربية:

- 1 - السيد عطية عبد الواحد، الاتجاهات الحديثة في العلاقة بين السياسة المالية و النقدية ، دار النهضة العربية ، القاهرة 2003
- 2 - السيد حسن موفق ، المشكلات الاقتصادية المعاصرة ، مطبعة جامعة دمشق ، 1986
- 3 - السيد محمد السريتي ، علي عبد الوهاب نجا ، النظرية الاقتصادية الكلية ، الدار الجامعية ، الاسكندرية ، مصر 2008
- 4 - آلان تورين ، ما الديمقراطية ؟ ، ترجمة عبود كاسوحة ، منشورات وزارة الثقافة ، دمشق 2000
- 5 - أحمد رمضان نعمة الله ، محمد سيد عابد ، إيمان عطية ناصف ، " النظرية الاقتصادية الكلية " ، الدار الجامعية ، الاسكندرية ، 2003
- 6 - باهر محمد عليم ، اقتصاديات المالية العامة ، مطبعة جامعة القاهرة 1998
- 7 - باري سيحل ، النقود و البنوك و الاقتصاد ، وجهة نظر التقديين ، ترجمة طه عبد الله منصور ، عبد الفتاح عبد الرحمن عبد المجيد ، دار المريخ ، الرياض ، 1987
- 8 - بول . أ . سامويلسون ، الاقتصاد ، مكتبة لبنان ناشرون ، بيروت 2006
- 9 - تامر محمد الخزرجي ، النظم السياسية الحديثة و السياسات المالية ، دار مجدلاوي للنشر ، عمان 2004
- 10 - طعمارة جمال ، منهجية الميزانية العامة للدولة في الجزائر ، دار الفجر للنشر و التوزيع ، القاهرة ، 2004
- 11 - حامد عبد المجيد دراز ، السياسات المالية ، بدون دار نشر ، الإسكندرية مصر ، 1999
- 12 - حسن عوضه و عبد الرؤوف قطيش ، المالية العامة ، ط 1 ، دار الخلود للطباعة و النشر و التوزيع ، بيروت ، 1995
- 13 - حمدي احمد العناني ، اقتصاديات المالية العامة و نظام السوق دراسة في اتجاهات الإصلاحات المالية و الاقتصادية ، القاهرة ، الدار المصرية اللبنانية ، 1992
- 14 - حربي محمد موسى عريقات ، مبادئ الاقتصاد " التحليل الكلي " ، دار وائل للنشر ، الأردن ، 2006
- 15 - حسين علي بخيت ، سحر فتح الله ، الاقتصاد القياسي ، دار اليازوري عمان ، 2007
- 16 - حجيلالي جلاطو ، الاحصاء التطبيقي ، دار الخلدونية الجزائر ، ط 1 ، 2007
- 17 - مانيل أرلوند ، تحليل الأزمات الاقتصادية ، ترجمة عبد الأمير شمس الدين ، المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع ، بيروت ، 1992
- 18 - رمزي زكي ، عجز الموازنة العامة ، دار ابن سينا للنشر ، القاهرة 1992
- 19 - رفعت المحجوب ، المالية العامة: النفقات العامة و الإيرادات العامة، دار النهضة العربية ، الأردن ، 1975
- 20 - ريشارد هينمنغ و كالبان كوشهار ، رسم سياسة مالية موجهة نحو تحقيق النمو ، مجلة التمويل و التنمية ، مطابع الاهرام التجارية ، مصر ، ديسمبر 1990
- 21 - سامي خليل ، نظريات الاقتصاد الكلي الحديثة " الكتاب الأول " الكويت ، 1994
- 22 - سامي خليل ، نظريات الاقتصاد الكلي الحديثة " الكتاب الثاني " ، الكويت ، 1994
- 23 - طارق الحاج ، المالية العامة ، دار صفاء للنشر و التوزيع ، عمان الأردن ، 2009
- 24 - صالح تومي ، مبادئ التحليل الاقتصادي الكلي ، ط 2 ، دار أسامة للطباعة و النشر و التوزيع ، الجزائر
- 25 - سمير احمد صقر ، النظرية الاقتصادية الكلية ، وكالة المطبوعات ، الكويت ، 1988
- 26 - سماد احمد حشيش ، أصول المالية العامة ، دراسة تحليلية لمقومات مالية الاقتصاد العام ، الاسكندرية ، مؤسسة الثقافة الجامعية ، بدون سنة نشر
- 27 - عادل فليح العلي و طلال محمد كدواي ، اقتصاديات المالية العامة ، الدار الجامعية للطباعة و النشر ، جامعة الموصل ، 1988 ،

قائمة المراجع

- 28 عبد المنعم السيد علي و نزار سعد الدين العيسى ، النقود و المصارف و الأسواق المالية ، دار الحامد للنشر و التوزيع ، عمان 2003
- 29 عبد العزيز فهمي ، هيكل موسوعة المصطلحات العربية، دار النهضة العربية ، القاهرة مصر ، 1980
- 30 عبد المنعم فوزي، المالية العامة و السياسة المالية، منشأة المعارف ،الإسكندرية ، 2005
- 31 عبد المطلب عبد الحميد ، السياسات الاقتصادية (تحليل جزئي و كلي) ، القاهرة ، مكتبة زهراء الشرق ، 1997
- 32 عبد الوهاب الامين ، مبادئ الاقتصاد الكلي ، ط1 ، دار الحامد للنشر و التوزيع ، عمان الأردن ، 2002
- 33 علي خليل و سلمان اللوزي ،المالية العامة ، دار زهران للنشر و التوزيع ، عمان 2000
- 34 سمير محي الدين ، التنمية و التخطيط الاقتصادي ، دار النهضة العربية ، بيروت ، بدون تاريخ نشر
- 35 فايز إبراهيم الحبيب ، نظريات التنمية و النمو الاقتصادي ، جامعة الملك سعود ، الرياض ، 1985
- 36 فيصل فخري مرار ، العلاقة بين التخطيط و الموازنة العامة ، دار مجدلاوي للنشر و التوزيع ، عمان ، 1995
- 37 كنعان علي ، اقتصاديات المال و السياستين المالية و النقدية ، الطبعة الأولى ، منشورات دار الحسين، دمشق، 1997
- 38 كنعان علي ، الاقتصاد المالي ، منشورات جامعة دمشق ، 2009
- 39 كمال يوسف محمد ، فقه الاقتصاد النقدي، القاهرة، دار الصابوني ، 1993
- 40 سمايكل ابدجمان ، الاقتصاد الكلي النظرية و السياسية ، ترجمة محمد إبراهيم منصور ، دار المريخ للنشر ، الرياض ، 1988
- 41 مبارك حجير ، التوازن الاقتصادي و إمكانياته للدول العربية، مكتبة الأنجلو المصرية ، بدون سنة نشر
- 42 محمد سعيد فرهود ، « مبادئ المالية العامة » ، مديرية الكتب و المطبوعات الجامعية ، حلب ، 1978-1979
- 43 محرز محمد عباس، اقتصاديات المالية العامة ، النفقات العامة ، الإيرادات العامة ، الميزانية العامة للدولة ، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائرية
- 44 محمود فوزي أبو السعود ، مقدمة في الاقتصاد الكلي مع التطبيقات ، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، مصر 2010
- 45 محمد الشريف المان ، محاضرات في النظرية الاقتصادية الكلية " نظريات و نماذج التوازن و اللاتوازن " الجزء الاول ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 2003
- 46 محمود حسين الوادي ، زكريا احمد عزام ، المالية العامة و النظام المالي في الإسلام ، دار الميسرة للنشر و التوزيع ، ط 1 ، عمان ، 2000
- 47 مجدي محمود شهاب ، الاقتصاد المالي ، نظرية مالية الدولة و السياسة للنظام الرأسمالي ، دار الجامعة الجديدة للنشر ، الاسكندرية 1999
- 48 سمحت محمود الفريشي، " التنمية الاقتصادية: نظريات و سياسات و موضوعات" ، ط1 ، دار وائل للنشر و التوزيع، الأردن، 2007
- 49 ميثيل تودراو، تعريف و مراجعة ، محمود حسن حسني ، محمود حامد محمود ، التنمية الاقتصادية ، المملكة العربية السعودية ، 2006،
- 50 سمعت الله نجيب إبراهيم ، أسس علم الاقتصاد، جامعة الإسكندرية ، 2000
- 51 هشام مصطفى الجمل ، دور السياسة المالية في تحقيق التنمية الاجتماعية، شركة جلال للطباعة ، ط1، مصر، 2006
- 52 هميفاء غدير غدير، السياسة المالية و النقدية و دورها التنموي في الاقتصاد السوري ، منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب ، دمشق، 2010
- 53 وليد عبد الحميد عايب، الآثار الاقتصادية الكلية لسياسة الإنفاق الحكومي ، مكتبة حسن العصرية للطباعة و النشر و التوزيع ، بيروت- لبنان ، 2010
- 54 -يوجين أ. ديوليو ، النظرية الاقتصادية الكلية ، ط2 ، سلسلة ملخصات شوم ، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية ، مصر ، 2003

قائمة المراجع

المجلات و الملتقيات :

- 1- عبد المجيد قدي ، " النظام الجبائي الجزائري و تحديات الالفية الثالثة " ، الملتقى الوطني الأول حول : الاقتصاد الجزائري في الالفية الثالثة ، البليدة : 20-21 ماي 2002
- 2- ناصر مراد ، " الاصلاحات الضريبية في الجزائر " ، مجلة الباحث ، عدد 2003/02 ، جامعة البليدة
- 3- ناصر مراد ، " تقييم الاصلاحات الضريبية في الجزائر " ، مجلة دمشق للعلوم الاقتصادية و القانونية - المجلد 25- العدد الثاني ، دمشق ، 2009

التقارير و المصادر القانونية

- 1- " التقرير السنوي لبنك الجزائر لسنوات : 2008،2010،2011،2012
- 2- قانون رقم 84-17 مؤرخ في 8 شوال عام 1404 الموافق 7 يوليو سنة 1984 يتعلق بقوانين المالية ، المادة 11 ، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، العدد 28 ، الصادرة بتاريخ 10 يوليو سنة 1984
- 3- قانون رقم 88-03 مؤرخ في 22 جمادى الأولى عام 1408 يناير سنة 1988 يتعلق بصناديق المساهمة ، المادتين 1 و 2 ، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، العدد 02 ، الصادرة بتاريخ 13 يناير سنة 1988
- 4- قانون رقم 05-07 مؤرخ في ربيع الاول عام 1426 الموافق ل 28 افريل سنة 2005 ، يتعلق بالحقوقات ، المادة 12 ، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، العدد 50 ، الصادرة بتاريخ 19 يوليو سنة 2005
- 5- قانون رقم 84-17 المؤرخ في 8 شوال 1404 الموافق ل 07 يوليو 1984 يتعلق بقوانين المالية ، المادة 24 ، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، العدد 28 ، الصادرة بتاريخ 10 يوليو 1984

المراجع باللغة الفرنسية

الكتب:

- 1- Isabelle Cadoret ;Catherine Benjamin ;Franck Martin ;Nadine Herrard ; Steven Tanguy ; « Econométrie appliquée » ; Méthodes ; Applications ;Corrigés » ;Editions De Boeck Université,paris ;2004 .
- 2- Régis Bourbonnais ; « Econométrie » ; Manuel et exercices corrigés » ; 8^{ème} éd ;Dubod ; paris,2011 .

المقالات العلمية:

- 1- Youcef Benabdallah , « Croissance économique et dutchdisease en Algérie , Les Cahiers du CREAD .No 75 ; p 34

التقارير:

- 1- Banque d'Algérie ; « Rapport 2003 : Evolution Economique et Monétaire en Algérie » , 2003 ,p6-7
- 2- Banque d'Algérie ; « Rapport 2005: Evolution Economique et Monétaire en Algérie » , Avril2006
- 3- Banque d'Algérie , "Rapport 2009:Evolution économique et monétaire en Algérie » ;Juillet2010

- 4- Banque d'Algérie ; «Rapport 2013:Evolution économique et monétaire en Algérie » ,
Octobre 2014
- 5- Banque d'Algérie ; « Rapport 2015 : Evolution économique et
monétaire en Algérie »

المراجع باللغة الاجنبية
الكتب:

- 1- A.C.Fernando ; « Corporate Governance : Principles ; Policies and Practices » ;
DorlingKinderley(India) Pvt. Ltd ;2012
- 2- AmbarGhosh,ChandanaGhosh, « Economics of the public Sector » ;PHI Learning pvt.Ltd,New
Delhi 2008
- 3- Agnès Bénassy- Quéré, Benoit Coeuré , Pierre Jacquet,Jean Pisani-Ferry ; « Economic
Policy :Theory and Practice » ;Oxford UniversityPress ; New York ;2010
- 4- Brian Snowdon ; Howard R.Vane ; « Modern Macroeconomics : ItsOrigins, Development and
Current State » ; Edward Elgar ;Cheltenham ;UK and Northampton ;MA ;USA.2005
- 5- David Begg , Stanley Fischer, Rudiger Dornbusch , macro économie, adaptation française “
Bernard Bernier, Henri Louis Védie”, 2e édition ; dunod, paris,2002
- 6- Errol D'Souza, « Macroeconomics »,DorlingKindersley (India) Pvt ; Ltd ; Licensees of pearson
Education in South Asia ;New Delhi ;2008
- 7- G.S.Gupta , « Macroeconomics : Theory and Applications » ; 3rdedition ; Tata McGraw- Hill
PublishingCompany Limited ; New Delhi ;2008
- 8- Hugh Dalton, “Principles of Public Finance” ; Routledge Library Editions;London;First
Published in 1922
- 9- J.R. Gupta ; « Public Economics In India,Theory and Practice » ;Atlantic Publishers and
Distributors (p) Ltd,New Delhi ; 2007
- 10- James D.Gwartney .Richard L. Stroup,RusselS.Sobel ;David
A.Macpherson;”Economics:Private and Public Choice” , Thomson Learning Academic
;Inc,U.S.A;2006
- 11- Karam Pal ;SurebderKumar ; « ManagerialEconomics » ;EXCEL Books ;New
Delhi ;2008
- 12- K.R.Gupta ;R.K.Mandal ;Amita Gupta ; « Macroeconomics » 5thedition ;Atlantic
Publishers and Distributors (p) Ltd ;New Delhi ;2008
- 13- M.maria John Kennedy ; « Public Finance” PHI Learning PRIVATE Limited.New
Delhi;2012
- 14- M.C.Vaish ;Essentials of Macroeconomic Management ;VIKAS Publishing House
pvt.Ltd;New Delhi;2009
- 15- Michael Wickens ; « MacroeconomicTheory : A Dynamic General
EquilibriumApproach » ; Princeton UniversityPress ; New Jersey ; U.S.A.2008

قائمة المراجع

- 16- Peijie Wang ; « The Economics of Foreign Exchange and Global Finance » ; 2nd edition ; Springer- Verlag ; Berlin ;2009
- 17- .R. JAIN . « Public Finance and International Trad »,V.K.Publications;New Delhi ;2009
- 18- R.K.Suri ;J.K.Budhiraja, Namita Rajput, “A Text Book of I.S.C .Economics “;Vol.II;pitambar Publishing Company (p) Ltd;New Delhi;2006
- 19- Robert M.Dunn , John H.Mutti ; « International Economics » ; 5th edition ;Routledge London and New York ;2005
- 20- S.N.Chand , « public Finance “;Atlantic publishers and Distributors (p) Ltd;New Delhi; India;2008
- 21- T.R. Jain et al . ; “ Macroeconomics :Money,Banking and Public Finance”V.K.Publications;New Delhi;2006
- 22- Theo S.Eivher.JohnH.Mutti Michelle H.Turnovsky ; « International conomics » ;7th edition ; Routledge ; New York ; 2009
- 23- T.R. JAIN . « Public Finance and International Trad »,V.K.Publications;New Delhi ;2009-10
- 24- V.S.Somanath ; « International Financial Management » ; I.K.InternationalPublishing House Pvt.Ltd ; New Delhi ;2011

المقالات العلمية:

- 1- Olivier Blanchard et Daniel Cohen ; Macroéconomie ; 4 edition ; Person Education ; France ;2006
- 2- Reinhard Neck ;Jan-Egbert ;Sturm “eds”,Sustainabilit of Public Debt :Introduction and Overview”; 2008
- 3- TonuAspromourgos ; « Adam Smith on Labour and capital » ; in christopher j-Berry ; Maria piapaganelli ; craigsmith , the oxford handbook of adamsmith , oxford university press,2003

التقارير:

- 6- IMF ; « Algeria : Statistical Appendix “ , IMF Country Report No.06/102 March 2006 .
- 7- IMF ; « Algeria : Statistical Appendix “ , No.07/95;March 2007.
- 8- IMF ; « Algeria : Statistical Appendix “ , IMF Country Report No.09/111April 2009 .
- 9- IMF ; « Algeria : Statistical Appendix “ ,IMF Country Report No.12/21 January 2012 .

قائمة المراجع

مواقع الأنترنـت

- 1- <http://www.onc.dz>
- 2- [http:// data.worldbank.org/](http://data.worldbank.org/)
- 3- <http://www.imf.org/>

الملاحق



الملاحق

الملحق(01): جدول احصائيات الدراسة القياسية من 1970-2014

	PIBr	TAXREV	البيانية الإيادات	الجزئية الجبائية	العادية الجبائية	جبائية العور الإيادات	الإجمالية العامة النفقات	التسيير نفقات	التجهيز نفقات
1970	24072,3	5.456	1.350	4.106	0.850	5.876	4.253	1.623	
1971	24922,8	5.982	1.648	4.334	0.937	6.941	4.687	2.254	
1972	30413,2	8.434	3.278	5.156	744.0	8.197	5.365	2.832	
1973	34531,1	9.956	4.114	5.842	1.111	9.989	6.270	3.719	
1974	55560,9	21.399	13.399	8.000	2.039	13.408	9.406	4.002	
1975	61573,9	23.194	13.462	9.732	1.858	19.068	13.656	5.412	
1976	74075,1	24.976	14.237	10.739	1.239	20.118	13.170	6.948	
1977	87240,5	31.279	18.019	13.260	2.200	25.473	15.282	10.191	
1978	104831,6	35.379	17.365	18.014	1.403	30.106	17.575	12.531	
1979	128222,6	44.844	26.516	18.328	1.585	33.515	20.090	13.425	
1980	162507,2	58.020	37.658	20.362	1.574	44.016	26.789	17.227	
1981	191468,5	76.714	50.954	25.760	2.670	57.655	34.205	23.450	
1982	207551,1	69.448	41.458	27.990	4.798	72.445	37.996	34.449	
1983	233752,1	75.165	37.711	37.454	5.792	84.825	44.391	40.434	
1984	263855,9	90.809	43.841	46.968	10.556	91.598	50.272	41.326	
1985	291597,2	93.778	46.787	46.991	12.072	99.841	54.660	45.181	
1986	296551,4	74.095	21.439	52.656	15.595	101.817	61.154	40.663	
1987	312706,1	78.694	20.479	58.215	14.290	103.977	63.761	40.216	
1988	347716,9	82.200	24.100	58.100	11.300	119.700	76.200	43.500	
1989	422043	110.000	45.500	64.500	6.400	124.500	80.200	44.300	
1990	554388,1	147.300	76.200	71.100	5.200	136.500	88.800	47.700	
1991	862132,8	244.200	61.500	82.700	4.700	212.100	153.800	58.300	
1992	1074696	302.664	193.800	108.864	9.200	420.131	276.131	144.000	
1993	1189725	300.687	179.218	121.469	13.262	476.627	291.417	185.210	
1994	1487995	398.350	222.176	176.174	78.831	566.329	330.403	235.926	
1995	2004995	578.140	336.148	241.992	33.591	759.617	473.694	285.923	
1996	2570029	798.439	507.836	290.603	38.557	724.609	550.596	174.013	
1997	2780168	884.778	570.765	314.013	47.890	845.196	643.555	201.641	
1998	2830490	708.543	378.715	329.823	66.127	875.739	663.855	211.884	
1999	3238198	874.888	560.121	314.767	75.608	961.682	774.695	186.987	
2000	4123514	1522.739	1173.237	349.502	55.422	1178.122	856.193	321.929	
2001	4227113	1354.627	956.389	398.233	150.899	1321.028	963.633	357.395	
2002	4522773	1425.800	942.904	482.895	177.383	1550.646	1097.716	452.930	
2003	5252321	1809.900	1284.975	524.925	164.566	1639.265	1122.761	516.504	
2004	6149117	2066.110	1485.699	580.411	163.789	1888.930	1250.894	638.036	
2005	7561984	2908.308	2267.836	640.472	174.520	2052.037	1245.132	806.905	
2006	8254839	3434.884	2714.000	720.884	205.041	2453.014	1437.870	1015.144	
2007	9366562	3478.600	2711.850	766.750	209.300	3108.669	1674.031	1434.638	
2008	11090022	4968.849	4003.560	965.289	221.759	4191.053	2217.775	1973.278	
2009	10342550	3474.286	2327.674	1146.612	201.750	4246.334	2300.023	1946.311	
2010	12049493	4117.954	2820.010	1297.944	275.000	4466.940	2659.078	1807.862	
2011	14526600	2978.298	1529.400	1448.898	424.810	5731.752	3797.252	1934.000	
2012	16115400	3503.340	1519.040	1984.300	301.160	7169.900	4935.900	2234.000	
2013	16569300	3634.355	1615.900	2018.455	260.960	6092.124	4204.303	1887.821	
2014	22037169	3668.756	1577.300	2091.456	258.992	6995.769	4494.327	2501.442	

الملحق(02): نتائج تقدير دالة الناتج المحلي الحقيقي الإجمالي باستخدام أداة الدين العام (النموذج 01)

الملاحق

Dependent Variable: RGDPPrCPT
Method: Least Squares
Date: 05/13/16 Time: 11:58
Sample (adjusted): 1984 2013
Included observations: 30 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	1544.195	531.1107	2.907481	0.0082
INV	2.419876	2.097561	1.153662	0.2610
POPGROWTH	18.14577	68.60898	0.264481	0.7939
HU	6.466752	4.730783	1.366952	0.1854
TRADE	1.475941	0.585472	2.520941	0.0195
CREDIT	1.595060	1.720767	0.926947	0.3640
INSTICRG	9.272569	2.899467	3.198026	0.0042
DEBT	-2.704700	0.695148	-3.890825	0.0008
R-squared	0.971813	Meandependent var		2773.646
Adjusted R-squared	0.962845	S.D. dependent var		333.2775
S.E. of regression	64.24172	Akaike info criterion		11.38636
Sumsquaredresid	90793.96	Schwarz criterion		11.76001
Log likelihood	-162.7954	Hannan-Quinn criter.		11.50590
F-statistic	108.3579	Durbin-Watson stat		1.314349
Prob(F-statistic)	0.000000			

المصدر: مخرجات برنامج Eviews

الملحق (03): نتائج تقدير دالة الناتج المحلي الحقيقي الاجمالي باستخدام اداة رصيد ميزانية الحكومة (النموذج 01)

Dependent Variable: RGDPPrCPT
Method: Least Squares
Date: 05/13/16 Time: 12:00
Sample (adjusted): 1984 2013
Included observations: 30 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	1393.943	739.6647	1.884561	0.0728
INV	4.703804	2.677431	1.756835	0.0929
POPGROWTH	-181.8940	97.31239	-1.869176	0.0750
HU	7.394815	6.793306	1.088544	0.2881
TRADE	2.834545	0.618617	4.582072	0.0001
CREDIT	6.177408	1.616850	3.820644	0.0009
INSTICRG	8.418097	4.669102	1.802937	0.0851
DEF	-1214728.	3470861.	-0.349979	0.7297
R-squared	0.952681	Meandependent var		2773.646
Adjusted R-squared	0.937625	S.D. dependent var		333.2775
S.E. of regression	83.23624	Akaike info criterion		11.90442
Sumsquaredresid	152422.0	Schwarz criterion		12.27807
Log likelihood	-170.5663	Hannan-Quinn criter.		12.02396
F-statistic	63.27534	Durbin-Watson stat		1.472045
Prob(F-statistic)	0.000000			

المصدر: مخرجات برنامج Eviews

الملحق (04): نتائج تقدير دالة الناتج المحلي الحقيقي الاجمالي باستخدام اداة الانفاق الحكومي الكلي (النموذج 03)

rgdpprcpt c invpopgrowth hu tradecreditinsticrg

Dependent Variable: RGDPPrCPT

الملاحق

Method: Least Squares
Date: 05/13/16 Time: 12:10
Sample (adjusted): 1984 2013
Included observations: 30 afteradjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	2474.600	656.0110	3.772192	0.0010
INV	-0.134916	2.583715	-0.052218	0.9588
POPGROWTH	-301.8294	69.28033	-4.356639	0.0003
HU	-5.583598	6.462652	-0.863979	0.3969
TRADE	1.866184	0.572656	3.258819	0.0036
CREDIT	5.390628	1.334195	4.040359	0.0005
INSTICRG	11.42160	3.237554	3.527849	0.0019
RG	0.005179	0.001531	3.382738	0.0027

R-squared 0.968698	Meandependent var 2773.646
Adjusted R-squared 0.958739	S.D. dependent var 333.2775
S.E. of regression 67.69824	Akaike info criterion 11.49118
Sumsquaredresid 100827.1	Schwarz criterion 11.86483
Log likelihood -164.3676	Hannan-Quinn criter. 11.61071
F-statistic 97.26260	Durbin-Watson stat 1.840867
Prob(F-statistic) 0.000000	

المصدر: مخرجات برنامج
Eviews

الملحق (05): نتائج تقدير دالة الناتج المحلي الحقيقي الاجمالي باستخدام اداة الانفاق الجاري (النموذج 04)
rgdpprcpt c invpopgrowth hu tradecreditinsticrgcg

Dependent Variable: RGDPPrCPT
Method: Least Squares
Date: 05/13/16 Time: 12:11
Sample (adjusted): 1984 2013
Included observations: 30 afteradjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	2030.445	587.3837	3.456761	0.0022
INV	4.346445	2.082354	2.087274	0.0487
POPGROWTH	-285.4235	65.07522	-4.386055	0.0002
HU	-4.540339	6.137395	-0.739783	0.4673
TRADE	1.848171	0.564881	3.271789	0.0035
CREDIT	6.856120	1.307827	5.242376	0.0000
INSTICRG	17.58485	4.153865	4.233370	0.0003
RCG	0.007017	0.002001	3.506708	0.0020

R-squared 0.969478

Meandependent var 2773.646

الملاحق

Adjusted R-squared 0.959766	S.D. dependent var 333.2775
S.E. of regression 66.84999	Akaike info criterion 11.46596
Sumsquaredresid 98316.26	Schwarz criterion 11.83961
Log likelihood -163.9894	Hannan-Quinn criter. 11.58549
F-statistic 99.82682	Durbin-Watson stat 1.895913
Prob(F-statistic) 0.000000	

الملحق (06): نتائج تقدير دالة الناتج المحلي الحقيقي الاجمالي باستخدام اداة نفقات التجهيز (النموذج 05)
 rgdpprcpt c invpopgrowth hu tradecreditinsticrgkgt
 التجهيز

Dependent Variable: RGDPPrCPT
 Method: Least Squares
 Date: 05/13/16 Time: 12:15
 Sample (adjusted): 1984 2013
 Included observations: 30 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	1649.894	821.9830	2.007211	0.0572
INV	3.313525	3.342698	0.991273	0.3323
POPGROWTH	-195.2572	83.11813	-2.349153	0.0282
HU	5.688818	7.038614	0.808230	0.4276
TRADE	2.833666	0.609312	4.650597	0.0001
CREDIT	6.485579	1.634469	3.968003	0.0007
INSTICRG	5.989033	4.125815	1.451600	0.1607
RKG	0.002167	0.002852	0.760070	.4553

R-squared 0.953635	Meandependent var 2773.646
Adjusted R-squared 0.938882	S.D. dependent var 333.2775
S.E. of regression 82.39285	Akaike info criterion 11.88405
Sumsquaredresid 149348.8	Schwarz criterion 12.25771
Log likelihood -170.2608	Hannan-Quinn criter. 12.00359
F-statistic 64.64205	Durbin-Watson stat 1.473505
Prob(F-statistic) 0.000000	

الملحق (07): نتائج تقدير دالة الناتج المحلي الحقيقي الاجمالي باستخدام اداة الإيرادات الكلية الحقيقية (النموذج 01)
 rgdpprcpt c invpopgrowth hu tradecreditinsticrgt

Dependent Variable: RGDPPrCPT
 Method: Least Squares
 Date: 05/13/16 Time: 12:16
 Sample (adjusted): 1984 2013
 Included observations: 30 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	1087.987	624.6380	1.741788	0.0955
INV	4.077707	2.368971	1.721299	0.0992
POPGROWTH	-71.20856	71.69875	-0.993163	0.3314
HU	10.14950	5.563571	1.824278	0.0817
TRADE	2.267541	0.606287	3.740047	0.0011
CREDIT	6.357456	1.459777	4.355088	0.0003
INSTICRG	2.455126	4.016048	0.611329	0.5472
RT	0.002233	0.000994	2.246112	0.0351

الملاحق

R-squared	0.961293	Meandependent var	2773.646
Adjusted R-squared	0.948978	S.D. dependent var	333.2775
S.E. of regression	75.28107	Akaike info criterion	11.70351
Sumsquaredresid	124679.3	Schwarz criterion	12.07717
Log likelihood	-167.5527	Hannan-Quinn criter.	11.82305
F-statistic	78.05424	Durbin-Watson stat	1.572168
Prob(F-statistic)	0.000000		

الملحق(08): نتائج تقدير دالة الناتج المحلي الحقيقي الاجمالي باستخدام اداة الضرائب المباشرة الحقيقية (النموذج 07)

rgdpprcpt c invpopgrowth hu tradecreditinsticrgrtidir

Dependent Variable: RGDPPrCPT
Method: Least Squares
Date: 05/13/16 Time: 12:17
Sample (adjusted): 1984 2013
Included observations: 30 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	2664.501	1052.760	2.530966	0.0190
INV	3.833168	2.536604	1.511142	0.1450
POPGROWTH	-292.5583	103.7509	-2.819814	0.0100
HU	-4.199268	9.596245	-0.437595	0.6659
TRADE	3.009548	0.594025	5.066362	0.0000
CREDIT	4.518279	1.841582	2.453477	0.0225
INSTICRG	8.295852	3.545757	2.339656	0.0288
RTDIR	0.016697	0.010130	1.648313	0.1135

R-squared	0.957648	Meandependent var	2773.646
Adjusted R-squared	0.944172	S.D. dependent var	333.2775
S.E. of regression	78.74665	Akaike info criterion	11.79353
Sumsquaredresid	136422.8	Schwarz criterion	12.16718
Log likelihood	-168.9029	Hannan-Quinn criter.	11.91306
F-statistic	71.06464	Durbin-Watson stat	1.483951
Prob(F-statistic)	0.000000		

الملحق(09): نتائج تقدير دالة الناتج المحلي الحقيقي الاجمالي باستخدام اداة الضرائب غير المباشرة الحقيقية (النموذج 08)

rgdpprcpt c invpopgrowth hu tradecreditinsticrgrtindir

Dependent Variable: RGDPPrCPT
Method: Least Squares
Date: 05/13/16 Time: 12:18
Sample (adjusted): 1984 2013
Included observations: 30 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	1576.770	687.7409	2.292681	0.0318
INV	3.971628	2.583083	1.537553	0.1384
POPGROWTH	-149.5925	64.69153	-2.312396	0.0305
HU	4.610713	6.480789	0.711443	0.4843
TRADE	2.862642	0.592413	4.832177	0.0001
CREDIT	6.017890	1.557522	3.863758	0.0008
INSTICRG	7.356249	3.564294	2.063873	0.0510

الملاحق

RTINDIR	0.009836	0.007097	1.385955	0.1796
R-squared0.956238		Meandependent var2773.646		
Adjusted R-squared0.942314		S.D. dependent var333.2775		
S.E. of regression80.04624		Akaike info criterion11.82626		
Sumsquaredresid140962.8		Schwarz criterion12.19992		
Log likelihood-169.3940		Hannan-Quinn criter. 11.94580		
F-statistic68.67463		Durbin-Watson stat1.571377		
Prob(F-statistic)0.000000				

الملحق(10): نتائج تقدير دالة الناتج المحلي الحقيقي الاجمالي باستخدام اداة الجباية البترولية الحقيقية (النموذج 09)

rgdpprcpt c invpopgrowth hu tradecreditinsticrg

Dependent Variable: RGDPPRCPT
Method: Least Squares
Date: 05/13/16 Time: 12:19
Sample (adjusted): 1984 2013
Included observations: 30 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	1029.955	689.7315	1.493270	0.1496
INV	4.630423	2.506903	1.847069	0.0782
POPGROWTH	-93.40088	80.92304	-1.154194	0.2608
HU	11.34587	6.285238	1.805161	0.0848
TRADE	2.480803	0.644518	3.849082	0.0009
CREDIT	6.891900	1.639390	4.203941	0.0004
INSTICRG	3.585734	4.620173	0.776104	0.4460
RTOIL	0.001388	0.001057	1.313508	0.2025
R-squared0.955878		Meandependent var2773.646		
Adjusted R-squared0.941839		S.D. dependent var333.2775		
S.E. of regression80.37547		Akaike info criterion11.83447		
Sumsquaredresid142124.8		Schwarz criterion12.20813		
Log likelihood-169.5171		Hannan-Quinn criter. 11.95401		
F-statistic68.08747		Durbin-Watson stat1.428416		
Prob(F-statistic)0.000000				